



المشروع السنوي للأداء لمهمة المالية لسنة 2019



وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية

أكتوبر 2018

الفهرس

3.....	تمهيد
5.....	التقديم العام
10.....	- تقديم مهمة المالية.....
15.....	- استراتيجية مهمة المالية.....
16.....	- برامج مهمة المالية.....
17.....	- ميزانية وزارة المالية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط.....
20.....	1- البرنامج عدد 1: الديوانة
21.....	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
26.....	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج الديوانة.....
43.....	- نفقات برنامج الديوانة.....
46.....	2- البرنامج عدد 2: الجباية
47.....	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
48.....	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج الجباية.....
54.....	- نفقات برنامج الجباية.....
57.....	3- البرنامج عدد 3: المحاسبة العمومية
58.....	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
63.....	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج المحاسبة العمومية.....
75.....	- نفقات برنامج المحاسبة العمومية.....
86.....	4- البرنامج عدد 4: مصالح الميزانية
87.....	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
89.....	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية.....
96.....	- نفقات برنامج مصالح الميزانية.....
100.....	5- البرنامج عدد 5: الدين العمومي
101.....	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
102.....	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاص ببرنامج الدين العمومي.....
106.....	- نفقات برنامج الدين العمومي.....
109.....	6- البرنامج عدد 6: القيادة والمساندة
110.....	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
113.....	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاص ببرنامج القيادة والمساندة.....
129.....	- نفقات برنامج القيادة والمساندة.....
133.....	8 - الملاحق

تمهيد

شهدت منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف تطورات هامة خاصة على إثر عرض مشروع القانون الأساسي الجديد للميزانية على أنظار مجلس نواب الشعب للمصادقة، من جهة، وتصاعد إهتمام النواب والرأي العام بالوثائق المتعلقة بالسياسات والمالية العمومية في ظل الظرف الإقتصادي والإجتماعي الوطني.

وتم التنصيص من بين أحكام مشروع القانون الأساسي الجديد على القيام بتدقيق لوثائق القدرة على الأداء (الرقابة والفحص) (الفصلين 31 و62 من مشروع القانون الأساسي للميزانية) علاوة عن تقييم السياسات والبرامج العمومية ضمن مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنظيم محكمة المحاسبات (الفصل 8).

وعلى هذا الأساس، وبالنظر إلى بلوغ تجربة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف مرحلة نضج نسبي حيث تم إصدار أول مشروع سنوي للقدرة على الأداء لوزارة المالية منذ سنة 2013، تم الشروع في عملية تقييم ذاتي لدلالة إطار القدرة على الأداء لمهمة المالية خلال سنة 2017 بهدف تحيينه على ضوء الإستراتيجية القطاعية وأولويات مختلف البرامج وتطويره عند الإقتضاء.

ومواصلة لأعمال التقييم الذاتي لإطار أداء مهمة المالية والتقسيم البرامجي للمهمة وفي إطار توحيد برنامج القيادة والمساندة تم التخلي عن الهدفين المتعلقين بتدعيم الإندماج المالي وتدعيم نجاعة أداء البنوك العمومية في إنتظار النظر في خارطة برنامج القيادة والمساندة وإحداث برنامج جديد يضم الهياكل الفنية المنضوية تحت البرنامج المذكور.

كما تم الشروع في أعمال توحيد برنامج القيادة والمساندة مع مختلف المهمات الأخرى بهدف تقديمه بصفة متجانسة على مستوى المشاريع السنوية للأداء، والشروع في أعمال التنزيل

العمليات للبرامج بهدف توضيح ومتابعة سلسلة نتائج تنفيذ السياسة العمومية على أرض الواقع بما يمكن من حسن قيادة وتنفيذ السياسات العمومية إستجابة لمتطلبات التصرف المبني على الأداء. وعلى هذا الأساس، تم إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019.

التقديم العام

1- تقديم مهمة المالية:

تعنى مهمة المالية بإعداد وتنفيذ وتطوير السياسات المالية والنقدية والجبائية للدولة. وتتعلق السياسات المالية بمجالات المالية العمومية وبتنمية وتمويل الإقتصاد عامة.

ويندرج دور المهمة في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة وبالتالي أهداف التنمية.

وتتنزل مهمة المالية في المشمولات التالية:

1. إقتراح السياسة المالية للدولة بمشاركة الهياكل المختصة،
2. الإشراف على الشؤون المالية والجبائية وذلك في حدود القوانين النافذة والسياسة العامة للدولة،
3. إعداد مشاريع قوانين المالية الأصلية والتكميلية،
4. ضمان ديمومة ميزانية الدولة قصد الإيفاء بالتعهدات والإلتزامات والمحافظة على التوازنات،
5. ضبط تقديرات ميزانية الدولة في إطار مخططات التنمية والميزان الإقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى،
6. إعداد مشاريع النصوص ذات الصبغة الجبائية والديوانية والسهر على تنفيذ التشرييع الجاري بها العمل ذات العلاقة،
7. إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بمحاسبة الدولة والجماعات المحلية مع مراعاة مقتضيات اللامركزية واتخاذ كل التدابير الضرورية لتطبيقها،
8. إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير، وإسناد التراخيص لمؤسسات التمويل الصغير بعد أخذ رأي سلطة رقابة التمويل الصغير،
9. مراقبة المحاسبين العموميين فيما له مساس بممارسة المهمة المسندة لهم بمقتضى القوانين والتراتب الجاري بها العمل،

10. تولي الإشراف من الناحية المالية على الجماعات العمومية المحلية بمشاركة الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية وإبداء الرأي خاصة في الشؤون البلدية أو الجهوية التي تكون لها إنعكاس مالي وذلك مع مراعاة مقتضيات اللامركزية،
11. تولي التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة خاصة من خلال:
- تعبئة موارد الإقتراض لتغطية حاجيات الميزانية من التمويلات مع السعي إلى ضمان ديمومة الدين العمومي،
 - إحكام التصرف في سيولة الخزينة،
 - تنويع مصادر الدين وآلياته والضغط على كلفته والتصرف في المخاطر المتعلقة به،
 - العمل على تطوير السوق الداخلية لرقاع الخزينة.
12. منح، بمشاركة الوزارة أو الوزارات المعنية، مساعدة الدولة للمؤسسات حسبما هو وارد بالنصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل. ولهذا الغرض، فهي مكلفة بالخصوص بتنفيذ أحكام مجلة التشجيع على الإستثمار فيما يخص الإمتيازات الجبائية والمالية،
13. تحديد وتنفيذ السياسة التي ترسمها الدولة في ميدان التمويل بصفة عامة والمشاركة في الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل الأخرى في نطاق التشريع والتراتب الجاري بها العمل،
14. مراقبة تصريف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيات والهيكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدولة أو الجماعات المحلية، وتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية، عن طريق هيئة الرقابة العامة للمالية،
15. مراقبة التصرف في ميزانية الدولة وحسابات المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمنشآت العمومية والشركات ذات الإقتصاد المشترك وبصفة عامة المنظمات التي

تطلب بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساعدة الدولة أو إحدى الجماعات العمومية من خلال الهيكل المكلف بالرقابة العامة للمالية،

16. ضبط وتنفيذ السياسة التي تسلكها الدولة في الميدان النقدي وفي ميدان التمويلات الخارجية وذلك بمشاركة البنك المركزي التونسي حيث تقوم الوزارة المكلفة بالمالية بـ:
- إعداد النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالصرف بعد أخذ رأي البنك المركزي التونسي،

- المشاركة في إعداد وإبرام إتفاقيات الدفع،

- متابعة تطور ميزان الدفعات مع البنك المركزي التونسي،

- إبداء الرأي بشأن حركات رؤوس الأموال مع الخارج،

- المشاركة في المفاوضات الخاصة بالقروض الخارجية وضبط برامجها.

17. إبداء الرأي بشأن كل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية أو الإجتماعية المعروضة،

18. إعداد معايير المحاسبة العمومية والخاصة والإشراف على المهن المحاسبية.

وعلاوة عن المشمولات التقليدية لمهمة المالية، أحدثت لجنة وطنية لدى وزارة المالية تتولى التصرف في الأموال والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة وتلك التي يتم استرجاعها لفائدة الدولة من الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة. وتتمثل مهام هذه اللجنة خاصة في:

- اتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بالحقوق والإلتزامات المرتبطة بالأوراق المالية

والحصص والسندات المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع،

- التصرف في محفظة الأوراق المالية والحقوق المرتبطة بها والحصص

والسندات والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة والإسترجاع،

- اتخاذ الإجراءات المستوجبة المتعلقة بالعقود الجارية وخاصة لضمان مواصلة

تنفيذها،

- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المحافظة على السير العادي للشركات ذات

المساهمات المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع.

وتتمثل الهياكل المندرجة ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة في:

1. الكتابة العامة،
2. الديوان،
3. الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع،
4. الإدارة العامة للتأجير العمومي،
5. الهيئة العامة للتأمين،
6. الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة،
7. الإدارة العامة للديوانة،
8. الرقابة العامة للمالية،
9. الإدارة العامة للأداءات،
10. الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي،
11. الإدارة العامة للمساهمات،
12. الإدارة العامة للتمويل،
13. الإدارة العامة للموارد والتوازنات،
14. الإدارة العامة للتصرف في الدين العمومي والتعاون المالي،
15. وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف،
16. خلية الظرف الإقتصادي والدراسات ومتابعة الإصلاحات المالية،
17. الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات،
18. الإدارة العامة للتصرف في الوسائل البشرية،
19. الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص،
20. الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية،
21. الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة،
22. وحدة الشؤون القانونية،
23. الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العمومي والخاص،
24. الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية.

أما الهياكل المتدخلة في برامج المهمة والتي تكون تحت إشراف الوزارة فهي:

1. المدرسة الوطنية للمالية،
2. ديوان مساكن أعوان وزارة المالية،
3. مركز الإعلامية لوزارة المالية،
4. الهيئة العامة للتأمين،
5. سلطة رقابة التمويل الصغير،
6. معهد الإقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر،
7. المركز الطبي للديوانة،
8. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد،
9. مصنع التبغ بالقيروان،
10. البنك الوطني الفلاحي،
11. الشركة التونسية للبنك،
12. بنك الإسكان،
13. البنك التونسي للتضامن،
14. بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
15. وكالة الكحول،
16. الوكالة التونسية للتضامن،
17. شبكة تونس للتجارة،
18. الشركة التونسية للضمان،
19. شركة "البنيان".

وتشمل مهمة الإشراف على المنشآت والمؤسسات العمومية المذكورة أعلاه خاصة الأعمال

التالية:

- المصادقة على محاضر جلسات الإدارة والجلسات العامة،
- المصادقة على الميزانيات التقديرية وعلى القوائم المالية،
- المصادقة على البرنامج السنوي للانتدابات ومتابعة تنفيذها،

- المصادقة على عقود البرامج وعقود الأهداف.

وفيما يخص البنوك العمومية، يتم الإشراف عبر آلية عقود الأهداف.

II. إستراتيجية مهمة المالية:

1. الإطار العام:

اختصت فترة الإنتقال التي تعيشها تونس بتحولات عميقة سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو حتى الثقافي آلت إلى ظهور العديد من الرهانات وخاصة في ظل مناخ إجتماعي وأمني دقيق التي نذكر من بينها:

- صعوبة الظرف المالي والاقتصادي وتصاعد المطالب الاجتماعية،
- تقادم عجز الميزانية وحجم الدين واختلال التوازنات المالية،
- هشاشة القطاع المالي والبنكي،
- ارتفاع نسبة التهرب الضريبي والتجارة الموازية وتراجع الثقة في مناخ الاستثمار.

وتتفاقم حدة هذه الرهانات في إطار المحيط الدولي والجيوسياسي المتحرك بدوره خاصة تحت ضغط ندرة الموارد والتنافسية والمقتضيات الاجتماعية والمدنية مما يدفع إلى ضرورة تدعيم الجهود لتحقيق أهداف الرقي المرجوة على جميع الأصعدة. وتطرح هذه الدينامكية فرصا وإمكانيات للإصلاح والتطور في ظل مناخ سياسي ديمقراطي ومقتضيات دستورية جديدة وخاصة منها:

- سعي الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات والإستغلال الرشيد للثروات الوطنية،
- تكريس قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة في الإدارة وإحكام جودة الخدمات المسداة لفائدة المواطن،
- تدعيم اعتماد الإدارة العمومية لقواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة في خدمة المواطن والصالح العام،
- توفير نظام جبائي عادل ومنصف،
- ضمان استخلاص الضريبة ومقاومة التهرب والغش الجبائيين.

- حرص الدولة على حسن التصرف في المال العمومي واتخاذ التدابير اللازمة لصرفه حسب أولويات الإقتصاد الوطني مع العمل على منع الفساد وكل ما من شأنه المساس بالسيادة الوطنية.

وقد كرس الدستور والعديد من النصوص القانونية والترتيبية الصادرة في الخمس سنوات الأخيرة مبادئ الحوكمة على غرار حق النفاذ إلى المعلومة والحوكمة المفتوحة والنزاهة وتم إدراجها ضمن الإصلاحات المبرمجة في إطار مخطط التنمية الجديد.

2. التوجهات الإستراتيجية لمهمة المالية:

تعكس إستراتيجية مهمة المالية الرؤية التي تم تحديدها ضمن الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية ووفقا لتوجهات الحكومة فيما يخص مجالات اختصاصها والتي تمّ على أساسها مواصلة الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالميزانية والجباية والديوانة والقطاع المالي... وتهدف هذه الإصلاحات إلى مواجهة الظرف الاقتصادي خاصة بالنظر إلى التحديات التي تشهدها المالية العمومية وإلى تدعيم مقومات وصلابة القطاع المالي والثقة في مناخ الأعمال بهدف استعادة نسق النمو والاستجابة لانتظارات المؤسسات الاقتصادية والمواطنين.

وتندرج الإصلاحات الهيكلية المذكورة ضمن مقتضيات التوجهات الإستراتيجية التالية:

* التحكم في توازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية،

* إضفاء نجاعة أكبر على مستوى السياسات المالية،

* تدعيم الحوكمة.

* التحكم في توازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية من خلال:

(أ) تدعيم تعبئة الموارد وذلك عبر:

- دعم مجهود استخلاص موارد الدولة : تمّ الانطلاق في تفعيل الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2018 والذي أقر إحداث الهيئة العامة للجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص حيث تم تكوين لجنة تضم خبراء من الإدارة وممثلين عن الطرف النقابي تعمل على دراسة السبل الكفيلة بتركيز الهيئة من حيث الاستعدادات اللوجستية من

منظومات معلوماتية ومقرات بالإضافة لتقييم الانعكاسات المحتملة على الإجراءات المعتمدة وعلى المسارات المهنية للأعوان.

هذا وسيتم العمل على التفعيل التدريجي لهذه الهيئة استثناسا بالتجارب الدولية وبدعم فني من مصالح وزارة المالية الفرنسية.

- مقاومة التهرب الجبائي من خلال تدعيم فاعلية المراقبة الجبائية بحسن توظيف الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية وتطويرها. وكذلك اعتماد برمجة المراقبة الجبائية حسب المخاطر والتركيز على القطاعات والأنشطة ذات المخاطر العالية من حيث التهرب الجبائي وتبييض الأموال.

كما تمّ دعم دور فرقة الأبحاث ومقاومة التهرب الجبائي وتمكينها من كل الوسائل الضرورية لممارسة مهامها والتركيز على دعم تبادل المعلومات لأغراض جبائية في إطار التصدي للجريمة المالية والجبائية.

ولمعاوضة مجهود الإدارة في مقاومة التهرب الجبائي، تمّ دعم الوسائل البشرية لبرنامج الجباية والمحاسبة العمومية بانتداب 659 عوناً كما سيتم الإعلان عن طلب ترشحات لاستقطاب 500 عون في إطار برنامج الحراك الإداري.

- التسريع في تنفيذ برنامج التقيوت في المساهمات والأموال المصادرة : وذلك من خلال المحافظة على نسق مرتفع لاجتماعات اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة، حيث تمّ عقد 16 اجتماعاً إلى موفى سبتمبر 2018، وقد تمّ من خلالها المصادقة على التقيوت في عديد المساهمات والعقارات والمنقولات بقيمة تفوق 500 م.د،

- تنويع مصادر الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في المخاطر من خلال إرساء إستراتيجية الدين على المدى المتوسط بهدف تعبئة موارد الاقتراض الأقل كلفة ومخاطر لضمان ديمومة الميزانية.

(ب) ترشيد النفقات العمومية من خلال إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب

الأهداف وربط سياسة الإنفاق بالسياسات العمومية :

- تعميم اعتماد المنظور البرامجي لإعداد الميزانية،

- الإستعداد للتطبيق الفعلي للتصرف في الميزانية حسب الأهداف من حيث الآليات والمنظومات الإعلامية وتطوير النظام المحاسبي للدولة من خلال تركيز المحاسبة العامة القائمة على القيد المزدوج ومبدأ الإستحقاق وذلك حال المصادقة على مشروع القانون الأساسي للميزانية المعروض على أنظار مجلس نواب الشعب.

* إضفاء نجاعة أكبر للسياسات المالية وذلك من خلال:

- إحداث بنك الجهات بما يمكّن من معالجة النقائص المسجلة في منظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمشاريع المجددة وخاصة المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية وتسهيل نفاذ هذه المؤسسات للتمويل،

- مواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للاندماج المالي بما يسمح لكل الأفراد والمؤسسات بالتمتع بالخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وتطوير منظومة التمويل الصغير،

- مواصلة تدعيم صلاية البنوك العمومية من خلال الترفيع في رأس مال البنك الوطني الفلاحي،

- تدعيم نسبة اندماج خدمات التأمين لضمان مناخ ملائم للاستثمار وتدعيم مساهمة قطاع التأمين في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد وتحسين الخدمات المقدمة للمؤمن لهم ومتضرري الحوادث وتدعيم حوكمة مؤسسات التأمين وصلابتها المالية وحيث تمّ صياغة مشروع مجلة جديدة للتأمين هي في طور الاستشارة مع الأطراف المعنية.

* تدعيم حوكمة التصرف في المالية العمومية من خلال:

- مراجعة المنظومات المعلوماتية خاصّة منها المتعلقة بالتصرف في المالية العمومية استعدادا لاعتماد منظومة التصرف حسب الأهداف وكذلك المنظومات الجبائية والديوانية التي تمّ في شأنها إعداد كراسات شروط تهدف لتأمين الترابط بين مختلف مكونات المنظومات وتأهيلها وفق الإصلاحات المبرمجة ولغاية اعتماد أفضل الممارسات الدولية في المجال.

- دعم التوجّه نحو الرقمنة من خلال الانطلاق في تفعيل منظومة الفوترة الالكترونية وكذلك التخفيض في سقف رقم المعاملات الإجباري للتصريح والخلاص عن بعد

وكذلك تفعيل منظومة الخلاص بالبطاقات البنكية على مستوى صنف من القباضات المالية.

- مواصلة جهود مقاومة التهريب من خلال دعم الوسائل الموضوعة على ذمّة مصالح الديوانة ومن خلال تفعيل الرقابة اللاحقة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين. علما أنّه، إلى حدود موفى أوت 2018، تمّ تسجيل نتائج جدّ إيجابية من خلال تطوّر قيمة المحجوز بأكثر من 50% (قيمة المحجوز: 172 م.د) وتسجيل عديد العمليات النوعيّة من حجز لكميّات هامّة من الذهب والعملات الأجنبيّة والمواد المخدّرة والتبغ والأدوية.

- مواصلة مجهود الوزارة للتصدّي لكلّ أشكال الفساد خاصّة عبر التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تمّ إبرام اتفاقية في هذا الشأن معها بالنسبة للوزارة وبالنسبة للإدارة العامة للديوانة وكذلك اعتماد دليل إجراءات لتأمين التنسيق بين أطراف الاتفاقية.

- مواصلة دعم قواعد الإفصاح عن المعلومة المالية وفقا للمعايير الدولية سواء كان ذلك متعلّقا بالقطاع العام من خلال اعتماد مجموعة من المعايير المحاسبية التي هي الآن في طور الاستشارة، أو متعلّقا بالأحزاب والجمعيات.

- التوجّه نحو تعميم إبرام عقود الأداء بالنسبة لمنشآت ومؤسسات القطاع العام بما يمكن من تطير العلاقة التعاقدية بينها وبين الدّولة بصفقتها مساهما مرجعيّا.

2- برامج مهمة المالية:

تم تقسيم مهمة وزارة المالية إلى ستة برامج تم ضبطها كما يلي:

البرامج	الهيكل المتدخل
برنامج عدد 1: الديوانة	- الإدارة العامة للديوانة - المركز الطبي للديوانة
برنامج عدد 2: الجباية	- الإدارة العامة للأداءات
برنامج عدد 3: المحاسبة العمومية	- الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص
برنامج عدد 4: مصالح الميزانية	- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة - الإدارة العامة للموارد والتوازنات - الإدارة العامة للتأجير - الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى - وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف - الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة - الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص
برنامج عدد 5: الدين العمومي	- الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي
برنامج عدد 6: القيادة والمساندة	- الديوان - هيئة الرقابة العامة للمالية - الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية - الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات - الإدارة العامة للبناءات - الإدارة العامة للمساهمات - الإدارة العامة للتمويل - الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص - مكتب التنظيم والأساليب والإعلامية والتنسيق العام - ديوان المساكن لأعوان وزارة المالية - المدرسة الوطنية للمالية - وحدة الشؤون القانونية - الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي - الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية - خلية الظرف الإقتصادي والدراسات ومتابعة الإصلاحات المالية.

II - ميزانية وزارة المالية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط:

1- تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2019:

تم ضبط نفقات التصرف والتنمية وصناديق الخزينة لوزارة المالية لسنة 2019 في حدود 814429 أ.د. مقابل 735767 أ.د. سنة 2018 أي بنسبة تطور قدرها 10%.

تطور ميزانية الوزارة لسنة 2019 حسب البرامج* (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تطور إعتمادات الدفع		مقترحات 2019		قانون المالية 2018	إنجازات 2017	البرامج
النسبة	المبلغ	إعتمادات	إعتمادات			
(%)		الدفع	التعهد			
13%	36903	319644	319644	282741	304091	برنامج عدد 1: الديوانة
9%	13004	156434	156434	143430	131317	برنامج عدد 2: الجباية
12%	24760	*233578	234852	208818	201974	برنامج عدد 3: المحاسبة العمومية
12%	801	7429	7429	6628	6063	برنامج عدد 4: مصالح الميزانية
14%	185	1471	1471	1286	1319	برنامج عدد 5: الدين العمومي
3	3009	95873	95873	92864	100946	برنامج عدد 6: القيادة والمساندة
10%	78662	814429	815703	735767	745710	المجموع

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

* بإعتبار صناديق الخزينة

تطور ميزانية وزارة المالية 2018 و 2019 حسب البرامج

توزيع ميزانية وزارة المالية لسنة 2019 حسب البرامج وطبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

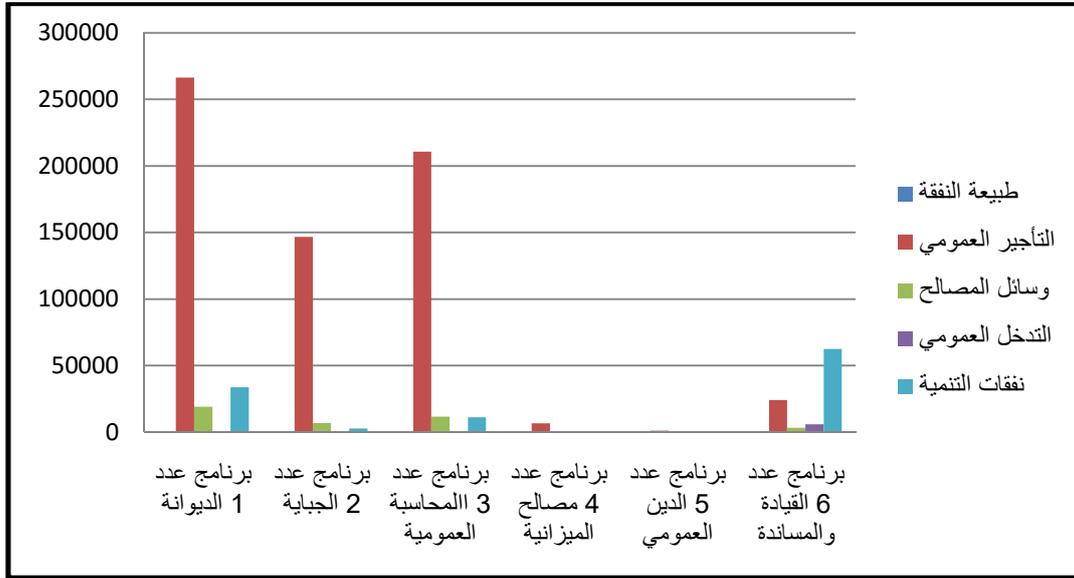
الوحدة: ألف دينار

المجموع	برنامج عدد 6 القيادة والمساندة	برنامج عدد 5 الدين العمومي	برنامج عدد 4 مصالح الميزانية	برنامج عدد 3 المحاسبة العمومية	برنامج عدد 2 الجباية	برنامج عدد 1 الديوانة	البرامج
							طبيعة النفقة
704329	33373	1455	7275	222478	153734	286014	نفقات التصرف
656121	24161	1310	6640	210810	146860	266340	التأجير العمومي
41617	3337	145	635	11645	6755	19100	وسائل المصالح
6591	5875	0	0	23	119	574	التدخل العمومي
110100	62500	16	154	11000	2700	33630	نفقات التنمية
814429	95873	1471	7429	*233578	156434	319644	المجموع

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

* بإعتبار صناديق الخزينة

توزيع ميزانية وزارة المالية لسنة 2019 حسب البرامج وطبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)



2- تقديم إطار النفقات على المدى المتوسط (2019 - 2021) للوزارة:

ستبلغ جملة النفقات لمختلف البرامج لسنة 2019 قيمة 814529 ألف دينار مقابل 905383 ألف دينار خلال سنة 2020 أي بنسبة تطور تقدر ب 11%.

جدول النفقات على المدى المتوسط (2018-2020) للوزارة

الوحدة: ألف دينار

تقديرات		قانون المالية		إنجازات			النفقات
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
759786	731239	704429	625850	605706	581969	514105	نفقات التصرف
759675	731134	704329	625700	605676	581934	514075	على موارد الميزانية
682761	656966	656121	578608	556625	540769	470447	التأجير العمومي
70220	67510	41617	40428	43717	40106	42741	وسائل المصالح
6694	6658	6591	6664	5334	1059	887	التدخل العمومي
111	105	100	150	30	35	30	على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
111	105	100	150	30	35	30	وسائل المصالح
							التدخل العمومي
151558	174144	110000	108056	140034	99867	121268	نفقات التنمية
151458	174044	110000	107956	140030	99864	121268	على موارد الميزانية
89458	112044	48000	45956	61530	66773	24668	الاستثمارات المباشرة
62000	62000	62000	62000	78500	33091	96600	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
100	100	100	100	4	3	0	صناديق الخزينة
100	100	100	100	4	3	0	التأجير
							وسائل المصالح
							التدخل
							التجهيز
911232	905278	814429	733756	745710	681801	635343	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
911343	905383	814529	733906	745740	681836	635373	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج الديوانة

تم تعيين السيد يوسف الزواغي مديرا عاما للديوانة ورئيس برنامج الديوانة بتاريخ 12 جانفي 2018 خلفا للسيد العادل بن حسن المدير العام السابق للديوانة والذي تولى رئاسة برنامج الديوانة منذ 04 ماي 2015 وإلى غاية 11 جانفي 2018.

1- التقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1- التعريف بالبرنامج وهيكلته ومشمولاته:

1.1.1- تعريف البرنامج:

تحتل الديوانة التونسية موقعا إستراتيجيا هاما بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتعتبر عنصرا فاعلا في مجال التبادل التجاري للبلاد التونسية وموازنة الأموال العمومية، لذا فإنها تلعب دورا كبيرا بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلاد وحمايتها.

الديوانة التونسية جهاز إداري تابع لوزارة المالية منظم حسب:

- الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 (المتعلق بتنظيم وزارة المالية كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة) مكلفة بالسهر على تطبيق التشريعات والقوانين المرتبطة بتحركات الأشخاص، البضائع والمنقولات عند الدخول والخروج من التراب الوطني،
- الأمر عدد 1845 لسنة 1994 بتاريخ 06 سبتمبر 1994 المنظم للإدارة العامة للديوانة كما تمّ تنقيحه بالأمر عدد 2128 لسنة 2004 مؤرخ في 2004/09/06،
- الأمر عدد 2703 لسنة 2004 مؤرخ في 2004/12/21،
- الأمر عدد 2800 لسنة 2013 مؤرخ في 2013/07/01 والأمر عدد 772 لسنة 2014 مؤرخ في 2014/01/23 الذي أحدث تصورا ورؤية جديدة لهذا الجهاز الإداري وذلك ب:
 - تنظيم الإدارات المركزية التي أصبحت تتكوّن من إدارات تقنية وإدارات مراقبة وإدارات إسناد ومكاتب مختصة.
 - إعادة هيكلة المصالح والإدارات حسب تقسيم التراب الديواني إلى 08 مناطق جغرافية تسمى الإدارات الجهوية بما تشمله من مكاتب حدودية وجهوية.

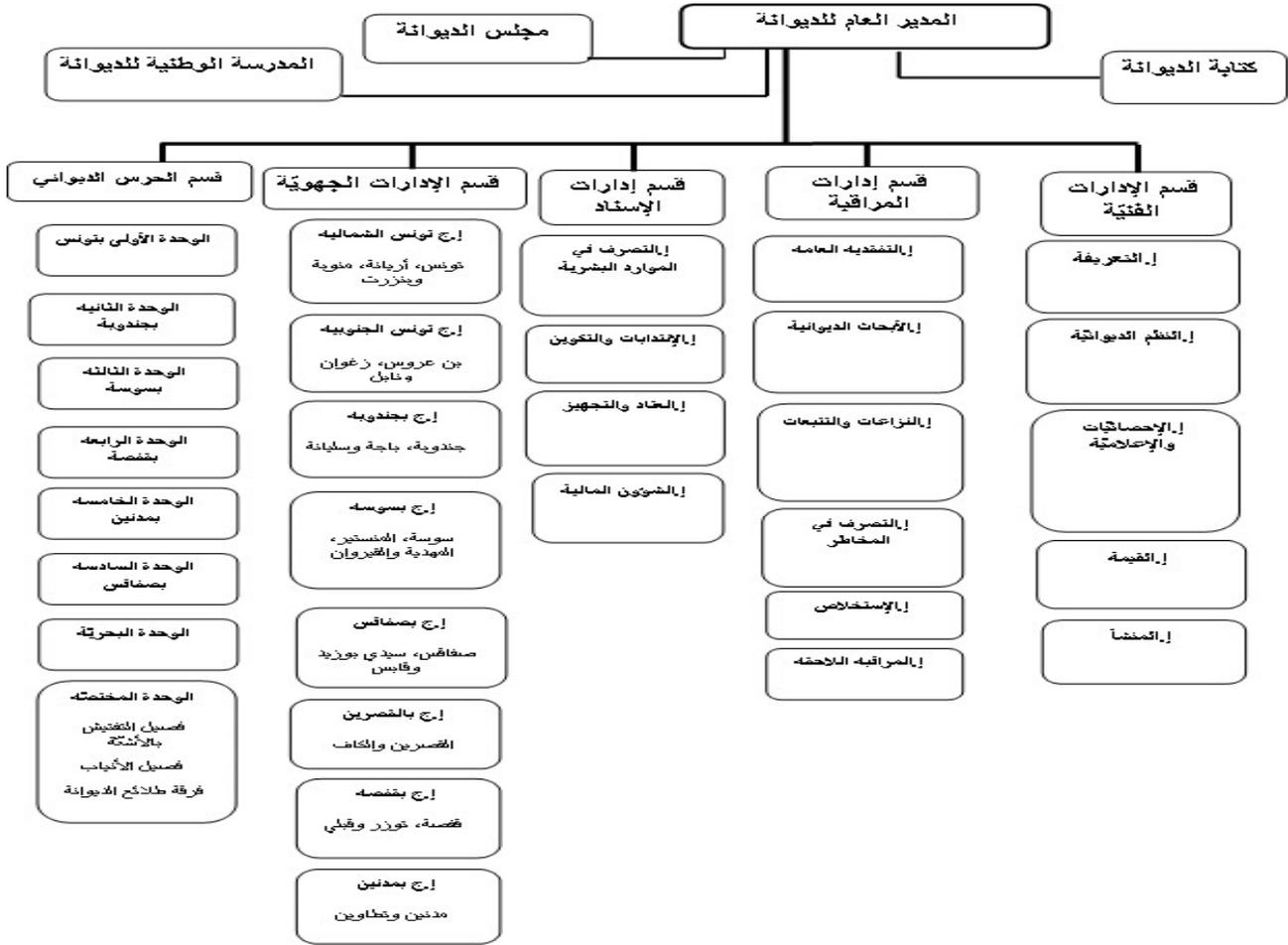
- إحداه المدرسة الوطنية للديوانة والمجلس الأعلى للديوانة والرقابة العامة للديوانة.
- إحداه إدارة حرس ديواني كهيكل مراقبة وحراسة ليغطي كامل التراب الديواني برا وبحرا.

2.1.1- هيكل البرنامج:

الإدارة العامة للديوانة:

تضم الإدارة العامة للديوانة الهياكل التالية:

- مجلس الديوانة
 - كتابة الديوانة
 - الرقابة العامة للديوانة
 - الإدارات المركزية (12 إدارة مركزية: 4 إدارات فنية و 4 إدارات مراقبة و 4 إدارات إسناد و 9 مكاتب مختصة)
 - الإدارات الجهوية (8 إدارات)
 - الحرس الديواني
 - المدرسة الوطنية للديوانة
- وذلك طبقا للمخطط التالي:



المركز الطبي للديوانة:

يتولى المركز الطبي تقديم خدمات متعلقة بالوقاية والتشخيص والإسعافات الإستعجالية والعلاج لفائدة أعوان الديوانة وأزواجهم وأبنائهم والذين في كفالتهم. يشتمل المركز الطبي على:

- إدارة فرعية للشؤون الإدارية والمالية والتجهيز يديرها طبيب اختصاصي أول يعين بمقتضى أمر.

- إدارة فرعية طبية يديرها أطباء مختصون.

يسير المركز الطبي للديوانة مدير يعين بمقتضى أمر يتمتع برتبة وامتيازات مدير للديوانة.

3.1.1- مهام البرنامج (الإدارة العامة للديوانة):

يضطلع البرنامج بثلاث مهام رئيسية تتمثل في:

- المهمة الجبائية:

تقوم الديوانة باستخلاص المعاليم والآداءات والرسوم الموظفة على البضائع عند التوريد والتصدير لفائدة ميزانية الدولة وأيضا الرسوم شبه الجبائية لصالح صندوق الدعم أو صناديق الحرفيين. وتسهر الديوانة على ضمان الإستخلاص الصحيح لتلك المعاليم والآداءات وتساهم في مقاومة التهرب الجبائي.

- المهمة الاقتصادية:

يعتبر الدور الاقتصادي للديوانة امتدادا طبيعيا لدورها الجبائي التقليدي باعتبار أن المعلوم الديواني إضافة لكونه أداة لتمويل خزينة الدولة فهو كذلك يهدف لحماية الصناعة الوطنية والموارد الفلاحية.

غير أن التحولات الاقتصادية العميقة للتجارة الدولية واختيار تونس لاقتصاد السوق أفضى تطورا في نسق المبادلات التجارية بما يستدعي من الديوانة ضرورة معايشة هذه التطورات وتغيير طرق عملها لتكون في مقدمة الهياكل التنموية للاقتصاد التونسي.

وفي هذا الصدد، تسعى الإدارة باستمرار إلى تبسيط الإجراءات توريدا وتصديرا وخلق نظم ديوانية اقتصادية متطورة وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات ذات المنشأ التونسي، هذا إلى جانب تشجيع الاستثمار والتصدير بإرساء علاقة شراكة وتعاون مع المتعاملين الاقتصاديين والتشاور معهم حول السبل الكفيلة لرفع التحديات والعراقيل. ويقدر حرصها على تشجيع القدرة التنافسية للإنتاج التونسي تسهر الديوانة على ضمان سلامة التنافس النزيه من الممارسات غير الشرعية مثل الإغراق والتقليد إلى جانب مراقبة المواصفات والجودة. كما تساهم في ضبط الإحصائيات المتعلقة بالمادة الديوانية (توريد وتصدير) لتسهيل اتخاذ القرارات من قبل السلط العمومية.

- المهمة الأمنية:

وتتمثل في مراقبة حركة البضائع والأموال داخل البلاد وعبر الحدود فتسهر على:

- مكافحة التهريب عند التصدير أو التوريد بجميع أنواعه: بضائع ومخدرات ومصوغ وعملة وأعمال فنية وتحف...

- حماية الثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض،

- حماية المستهلك من المواد غير المطابقة للمعايير الصحية ومعايير السلامة.

ولهذا، يتمّ الأخذ بعين الاعتبار لهذه المهام في الإستراتيجية العامة لعمل الديوانة.

2.1 - إستراتيجية البرنامج:

ما فتئت إدارة الديوانة في السنوات الأخيرة دعم دورها الاقتصادي وذلك لمعاوضة جهود المؤسسات في إيجاد موقع لها محليا ودوليا وبالتالي تحسين جاذبية تونس للاستثمارات، لذا فهي مطالبة بالإصغاء إلى كل الأطراف الاقتصادية ودعمهم، وقد تمّ أخذ هذه التوجهات بعين الاعتبار في برنامج تعصير الديوانة الذي أقرته الحكومة خلال المجلس الوزاري المضيّق بتاريخ 07 سبتمبر 2015 ، وذلك بتطوير وتحسين نوعية الخدمات وتعصيرها وتأمين السلسلة اللوجستية وتسهيل التجارة الدولية مع الحفاظ على مرونة حركة البضائع من خلال إعتقاد نظام معلوماتي جديد يمكّن من تسهيل الإجراءات الديوانية (هدف 1).

وللقيام بالمهام على أحسن وجه قامت الإدارة العامة للديوانة بالعمل على:

. تطوير تطبيقات جديدة بالنظام المعلوماتي للديوانة "سندا"،

. برنامج لامادية الإجراءات الديوانية والربط مع الشباك الموحد الإلكتروني لإجراءات التجارة الخارجية وإجراءات النقل،

. توفير خدمات عن بعد عبر موقع الواب للإدارة العامة للديوانة حيث تم إحداث موقع

واب جديد خاص بالإدارة العامة للديوانة في مرحلة التجربة.

وأمام تفاقم ظاهرة التهريب، حيث استغل المهربون الوضع الأمني الهش بعد الثورة التي عرفتها البلاد سنة 2011، لتكثيف نشاطهم وارتفعت بذلك عمليات التهريب البري على الحدود الليبية والجزائرية والتهريب البحري من المنافذ الحدودية وخاصة الموانئ البحرية وارتفاع عمليات الغش التجاري باستغلال نظام العبور البري ومنظومة مخازن ومساحات التسريح الديواني واستغلال الأنظمة الديوانية الخاصة بالمستودعات الديوانية، ممّا أثر سلبا

على الاقتصاد وذلك بتطوّر السوق الموازية وتسريب البضائع المهزّبة بصفة كبيرة في السوق المحلية وقد تمّ التركيز في العنصر الثاني من برنامج تعصير الديوانة على احتواء المخاطر والتصدي لظاهرة الغش التجاري والتهريب (هدف 2).

كما أنّ تكدّس البضائع المحجوزة بمستودعات الحجز شكّل عائقا كبيرا أمام سيولة حركة البضائع وتعرّض بعضها للتلف بحكم طول مدّة مكوثها وتدهور قيمتها ودفع للتفكير بجديّة في تحسين طرق التصرف في هذه البضائع المحجوزة سواء بالبيع أو الإحالة أو الإتلاف (هدف 3).

ومن ناحية أخرى تبيّن أن إستخلاص الديون المثقلة لا يتمّ بالشكل المطلوب ممّا أدّى إلى نقص في بعض موارد ميزانية الدولة المتأتية من الديوانة ممّا حثّم العمل على الرفع من مردود إستخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها (هدف 4).

كل هذه السلبيات أدّت إلى غلق عدّة مؤسسات مشغّلة وقلّصت بصفة هامة من نجاعة الاقتصاد التونسي هذا مع تردي نوعية الخدمات وانعدام الشفافية على عدّة مستويات.

لذا رأت إدارة الديوانة من العاجل الوقوف على هذه السلبيات وضرورة تطوير وتحسين نوعية خدماتها وذلك للمساهمة، كبقية الإدارات، في النهوض بالاقتصاد حتى تتمكّن من إحتواء المخاطر المنجّرة عن السلبيات التي وقع ذكرها مع الحرص على الحفاظ على مرونة حركة البضائع وتأمين السلسلة اللوجستية للمبادلات التجارية وذلك ببلورة هذه الإستراتيجية في شكل أهداف والعمل على تحقيقها.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

بعد دراسات معمّقة لواقع إدارة الديوانة وللإخلالات التي تمّت ملاحظتها، وفي إطار معالجة النقائص، تمّ تحديد أربعة أهداف إستراتيجية و12 مؤشر لقياس الأداء كما يلي:

الأهداف والمؤشرات

المؤشرات	الأهداف
المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	
المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني.	
المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني	
المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب	
المؤشر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	
المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	الهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز
المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات	
المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإلتاف	
المؤشر 1.4.0.1: نسبة إستخلاص الديون المثقلة	الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون
المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	

وتجدر الإشارة إلى أن القيم المنشودة لكافة المؤشرات المتعلقة بتحسين أداء البرنامج قد تم تعديلها على ضوء عملية إعادة تقييم لطريقة الإحتساب المعتمدة للمؤشرات وتبعاً لإنجازات سنة 2016 و2017.

جدول ملخص للأهداف ومؤشرات قياس الأداء

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع								
0.52	0.54	0.56	0.58	0.61	0.74	0.75	يوم	المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع
24	21	18	15	11	16	9	عدد	المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
38	36	34	32	29.26	29.26	29.26	النسبة الجمالية	المؤشر 3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني
24	23	22	21	20	17	17	العدد الجملي	المؤشر 4.1.0.1 : عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة

60000	59500	59000	58500	58420	52866	64642	عدد	المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري
15000	14600	14300	14000	13788	10405	14931	عدد	المؤشر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحد من التهرب
65	64	62	60	58	47	54.04	نسبة	المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز

1350	1300	1250	1200	1087	868	791	عدد	المؤشر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني
1450	1400	1350	1300	1290	1120	640	عدد	المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات
185	180	175	170	166	180	191	عدد	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإلتاف

الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون

0.08	0.075	0.07	0.065	0.06	0.074	0.056	نسبة	المؤشر 1.4.0.1 : نسبة إستخلاص الديون المثقلة
0.35	0.36	0.38	0.40	0.44	0.53	0.48	نسبة	المؤشر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

الهدف 1.0.1 : تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع:

تقديم الهدف:

إنّ الديوانة بصفتها إدارة خدمات مكلفة بتسهيل المبادلات التجارية على الصعيد الدولي ملزمة بمسايرة متطلبات هذه التحديات وذلك بضمان تبسيط الإجراءات الديوانية وسرعتها وتأمينها والعمل على خلق علاقات شراكة مع المؤسسات العاملة في ميدان التجارة الدولية بالاعتماد على مبدأي شخصنة الخدمات المقدمّة والثقة بهذه المؤسسات مما يجعلها مطالبة بتعديل مستوى المراقبة حسب جدية المخاطر.

ويسعى البرنامج إلى تحقيق لامادية الإجراءات الديوانية وتخفيض مدّة مكوث البضائع في المواني والمطارات وتنمية إدارة خدمات تركز على نوعية الخدمات المقدمّة وعلى الثقة

المبنية مع الأطراف الاقتصادية. وفي نفس هذا السياق فإن إسناد صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد من شأنه أن يساهم في تنافسية المؤسسة من خلال توفير بيئة أعمال أكثر مرونة.

مرجع الهدف:

يُنزل هذا الهدف في إطار تبسيط الإجراءات والضغط على الآجال وذلك من خلال إستراتيجية الإدارة العامة للديوانة فيما يتعلق خاصة بـ:

- التسهيلات المقدمة للأطراف الاقتصادية،
- تألية الإجراءات الديوانية،
- تقليص عدد الوثائق وتبسيط الإجراءات.

مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع: تمّ اختيار المؤشر الأول لأنه يمكن من تحديد المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع وبالتالي فإن التحكم في هذه المدة يساهم بصفة كبيرة في تحقيق الهدف المنشود.

وفي هذا الإطار قامت الديوانة بإعداد:

- تطوير تطبيقة الإمضاء الإلكتروني،
- تطوير تطبيقة النقل الجوي السريع (Fret Express)،
- تطوير تطبيقة لمراقبة وحدات الشحن عن طريق GPS/GPRS،
- متابعة إنجاز مشروع نظام المراقبة بالكاميرا لمصالح الديوانة،
- تجريد تطبيقة الدفع بالسندات المدفوعة من طابعها اللامادي obligation cautionnée،
- إستكمال إجراءات التصدير ضمن برنامج إضبارة النقل (procédures d'Export،
- تعميم تطبيقة إستخراج وصل الخروج عبر منظومة TTN.

- المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين: تمّ اختيار المؤشر الثاني لأنه يمكن من تحسين نوعية الخدمات ويساهم بشكل هام في ضمان الشفافية فهو يهدف عبر تحديد عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة للتمتع بالامتيازات والتسهيلات.

- المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني: تمّ اختيار المؤشر الثالث لأنه يمكن من تبسيط الإجراءات الديوانية وسرعتها وتأمينها واختصار آجال التسريح الديواني والضغط على الكلفة وتقادي التنقل.

ويشمل التبادل الإلكتروني التصاريح المفصلة للبضائع وسند للتجارة الخارجية ووثائق المراقبة الفنية والفاتورة وبيان الحمولة وسندات المدفوعة مسبقا.

- المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني: تمّ اختيار المؤشر الرابع لأنه يمكن من إنجاز موقع الواب للإدارة العامة للديوانة حسب تصوّر جديد لشكله ومضمونه حيث تمّ العمل على إثرائه بمختلف الأنشطة وجوانب العمل الديواني. لذا فهو يساعد على سهولة عملية الإبحار والتفاعلية حيث يتضمّن خدمات عديدة يمكن الحصول عليها فوراً على الخط كما يمكن الموقع من الحصول على العديد منها عن طريق تعميم المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونياً إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.

وفيما يتعلق بتسهيل عمليات التسريح الديواني هناك خدمات على موقع الواب تتعلق بالتعريفية والقيمة والمنشأ والرمز الديواني، كما تمّ في سنة 2017 إضافة ثلاث خدمات موجّهة إلى التونسيين المقيمين بالخارج. وتتمثل الخدمات المتوفرة حالياً على الموقع في:

- خدمة وضعيتي،

- خدمة أمتعتي،

- خدمة الإطلاع على التصنيفة الديوانية،

- خدمة الإطلاع على معالم وأداءات السيارات،

- تطبيق Smart Traveller.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع								
0.52	0.54	0.56	0.58	0.61	0.74	0.75	يوم	المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع
24	21	18	15	11	16	9	عدد	المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
38	36	34	32	29.26	29.26	29.26	النسبة الجمالية	المؤشر 3.1.0.1 : نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني
24	23	22	21	20	17	17	العدد الجمالي	المؤشر 4.1.0.1 : عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة:

1- تقديم الهدف:

إنّ تطوّر نسق المبادلات التجارية عبر العالم ساهم في ظهور إشكال وتقنيات غشّ وتهريب جديدة، مما يجعل إدارة الديوانة مطالبة بتطوير وسائل عملها في مجال مكافحة الغشّ والتهريب وذلك بـ:

- زيادة مراقبة الطرقات وتأمين التنسيق بين وحدات المراقبة.
- تحسين طرق استهداف الحاويات والمجرورات.
- تحسين توزيع مصالح المراقبة على الميدان مع الاستغلال الأمثل للأجهزة والمعدات ذات التقنية العالية (أجهزة الأشعة المتنقلة مثلاً).
- تدعيم تواجد إدارة الديوانة على شبكة الإنترنت والتنسيق والتعاون مع المصالح والإدارات الأخرى وعقد اتفاقيات تعاون مع شركات تعنى بالتصرّف في مواقع البيع عبر الإنترنت.

- تدعيم قدرة أعوان الديوانة وتشريكهم الفعال في دورات تكوينية مستمرة ورسكلتهم سواء بالداخل أو بالخارج ليواكبوا عن قرب التطورات الحاصلة في العالم خاصة في مجال مكافحة الغش التجاري والتهريب.

ومن بين الأهداف الإستراتيجية للإدارة العامة للديوانة هي مكافحة الغش التجاري والتهريب ومزيد التصدي للمواد المخدرة والمقعدة وكذلك البضائع المختصة بها الدولة (تبغ، كحول...) والبضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر والعمل على الترفيع من عدد المحاضر في خصوص المخالفات التجارية (التصريح المغلوط في نوع البضاعة- التصريح المغلوط في قيمة البضاعة - التصريح المغلوط في أصل البضاعة منشأ البضاعة - التوريد بدون إعلام...) وبصفة عامة دعم المراقبة الديوانية المتعلقة بوجود التصريح (عند التوريد والتصدير) وما يمكن أن ينجز عنه من مخالفات تجارية وصرفية.

2- مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم الحوكمة ومقاومة التهريب وإدماج القطاع الموازي بالإقتصاد المنظم.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري : تمّ اختيار المؤشر الأول لأنه ذو أهمية قصوى في قياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش التجاري ويعكس قدرتها على التدخّل الإستباقي (الردع).

- المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب : تمّ اختيار المؤشر الثاني لأنه يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمة مصالح المراقبة.

وقد تم في هذا المجال تطوير تطبيق لمراقبة الأشخاص والسيارات ومراقبة وحدات الشحن والبضائع عن بعد SINDA MOBILE.

- المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة: يستعمل لقيس التواجد الفعلي لمصالح ووحدات الحراسة التابعة للحرس الديواني. وترتكز طريقة إحتساب هذا

المؤشر أساساً على المعطيات التي تقدمها هذه الوحدات وهي عدد الدوريات المنجزة، الشيء الذي يساهم بشكل فعال في مكافحة التهريب.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة								
59600	59300	59000	58700	58420	52866	64642	عدد	المؤشر 1.2.0.1 : عدد المحاضر للحد من الغش التجاري
15000	14600	14300	14000	13788	10405	14931	عدد	المؤشر 2.2.0.1 : عدد المحاضر للحد من التهريب
65	64	62	60	58	47	54.04	نسبة	المؤشر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدة المراقبة

الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز:

1- تقديم الهدف:

في إطار مكافحتها للغش التجاري والتهريب، تقوم مكاتب الديوانة ووحدات المراقبة بمعاينة ورفع المخالفات والجنح الديوانية المتعلقة بها مما ينجر عنه عمليات حجز للبضائع وفي بعض الحالات لوسائل النقل التي تم استعمالها في عمليات الغش التجاري أو التهريب.

ولبلوغ هذا الهدف تم تنظيم المصالح المختصة في التصرف في المحجوز ووضع تطبيقات إعلامية ملائمة وتكليف أعوان مختصين وأكفاء لهم القدرة على حسن التصرف للتمكن من:

- التخفيض في كلفة ونفقات التصرف،

- تحسين وترفيح عائدات الخزينة،

- حماية المستهلك،

- حسن التصرف في الفضاءات والمخازن المعدة لإيداع المحجوز،
- دعم المنظمات والجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

وسيتم العمل في هذا المجال على:

- تحيين تطبيقة التصرف في البضائع قيد الإيداع وربطها بنظام سندا،
- وضع حيز الإستغلال لتطبيقة التصرف في المحجوز.

2- مرجع الهدف:

يبتزل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة أداء الإدارة.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

- **المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني:** يعكس المؤشر ولو بصفة غير مباشرة ارتفاع أو انخفاض عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة رغم أن هناك نسبة من البضائع التي تباع بالمزاد العلني ليست موضوع مخالفات ديوانية (بضائع متخلى عنها ومرّ على مكوثها بفضاءات ومخازن الديوانة أكثر من 60 يوما).

- **المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات:** يمكن المؤشر من التحكم في المحجوز بتحديد العدد الصحيح للإحالات، يكون للإدارة حرية التصرف وذلك حسب ما تراه صالحا وعلى ضوء الوضعية التي تمرّ بها. ففي حالة البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة فإن قابض الديوانة بالمكتب الذي يوجد به المحجوز، يمكنه اقتراح إحالتها إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

- **المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف:** يعتبر الانخفاض التدريجي لعدد محاضر الإتلاف معطى إيجابيا في تعامل إدارة الديوانة مع المحجوزات بصفة عامة، لكنها وفي بعض الحالات تكون ضرورية وذلك لتقليص تكاليف (ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى).

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز								
1350	1300	1250	1200	1087	868	791	عدد	المؤشر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني
1450	1400	1350	1300	1290	1120	640	عدد	المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات
185	180	175	170	166	180	191	عدد	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإلتاف

الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون:

1- تقديم الهدف:

نظرا للنسبة الضعيفة لاستخلاص الديون المثقلة وجب العمل على تلافي هذا النقص باتخاذ الإجراءات الضرورية للرفع من نسبة استخلاص الديون المثقلة والسعي إلى تحسين المردودية والحرص على جعل هذه الديون مصدر مداخيل لخزينة الدولة ويتم ذلك ب:

- ترتيب وحفظ وتحسين الملفات الخاصة بالديون المثقلة،
- حصر الديون التي أوشكت على السقوط بموجب التقادم والقيام بمباشرة إجراءات التتبع القاطعة له،
- تأطير أعضاء خلية الاستخلاص على مستوى القباضات والإدارات الجهوية والإدارة العامة وتكوينهم وتأطيرهم،
- تفعيل مصلحة التقعد بالإدارات الجهوية عبر القيام بزيارات ميدانية بتكليف من المدير الجهوي قصد الإطلاع على سير أعمال خلايا الاستخلاص ومتابعة نشاطها عبر تأطير الأعوان قصد إضفاء المزيد من النجاعة على عملية الاستخلاص،

- مواصلة أعمال التتبع والتنفيذ إلى حين الاستخلاص.

2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

3- مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.4.0.1: نسبة إستخلاص الديون المثقلة يدل المؤشر على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة، لذا فإن مزيد التركيز والاهتمام بهذا المؤشر يعتبر ضروريا.

- المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها : يمكّن من معرفة مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح الديوانية وبالتالي أخذ الإجراءات اللازمة إذا كان هذا المؤشر مرتفعا أو في تنامي.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون								
0.08	0.075	0.07	0.065	0.06	0.074	0.056	نسبة	المؤشر 1.4.0.1 : نسبة إستخلاص الديون المثقلة
0.35	0.36	0.38	0.40	0.44	0.53	0.48	نسبة	المؤشر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

2.2 - تقديم أنشطة البرنامج:

تتلخص أنشطة البرنامج لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر في:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشر 2019	الأنشطة	الاعتمادات (ألف دينار)
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التصريح الديواني للبضائع	المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التصريح الديواني للبضائع	0.58	مواصلة بذل الجهودات للتحكم في آجال تصريح البضائع (تقليص المدة) وذلك ب: - القيام بحملات تحسيسية للضباط المكلفين بدراسة التصاريح من طرف رؤسائهم المباشرين لدعوة أصحاب التصاريح لإتمام إجراءات المعايينات والاستظهار بالوثائق اللازمة في اقرب الآجال - القيام بمتابعة مردودية الضباط المصفيين من قبل منظورهم. - رفع تقارير كل 3 أشهر من قبل مصلحة متابعة مؤشرات النجاعة إلى السيد المدير العام للديوانة ورؤساء المكاتب تحتوي على معطيات و إحصائيات تتعلق بآجال التصريح الديواني والمخالفات المرفوعة الخاصة بكل ضابط مصفي. - العمل على إتمام تنقيح القرار المتعلق بتنظيم التوقيت الإداري الخاص بمصالح الإدارة العامة للديوانة. - العمل التدريجي على استعمال الطريقة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة في إحتساب الآجال (Etude sur le temps nécessaire pour la mainlevée) - العمل على تركيز تطبيق إعلامية بمنظومة SINDA تمكّن من تركيز إنذار آلي يقوم على تنبيه رئيس المكتب أو من ينوبه في صورة تجاوزت مدة معالجة التصريح الديواني من قبل الضابط المصفي الآجال العادية والمحددة مسبقا (Timeur). - إقتناء منظومة معلوماتية جديدة - اقتناء أجهزة إعلامية ومستلزماتها بحساب عدد الضباط المكلفين بدراسة التصاريح في كل المكاتب (تجهيز الأعوان بالمعدات الإعلامية لتحسين مردودية العمل).	ليس له انعكاس مالي 1028 1000
	المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	15	- إدخال التعديلات المتعلقة بمشروع الأمر الحكومي المتعلق بضبط شروط وإجراءات وطرق منح وتعليق وسحب صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد . - تمكين خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد من الموارد البشرية و المادية الضرورية والتي ستمكّن من تحسين مردوديتها. - القيام بدورات تكوينية ميدانية في التدقيق القبلي واللاحق لضباط خلية المتعامل الاقتصادي المعتمد. - إقتناء معدّات و تجهيزات إعلامية في إطار برنامج تنمية الصادرات PDEIII	ليس له انعكاس مالي 175 154

	<p>- تألية إجراءات منح ومتابعة صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد.</p> <p>- إجراء دورات تكوينية حول إستعمال التطبيقات الإعلامية الجديدة الخاصة بالمتعامل الإقتصادي المعتمد</p> <p>- دعوة المؤسسات المصدرة كليا التي تستجيب للشروط الواجب توفرها إلى تقديم طلب قصد الإنتفاع بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد وذلك بهدف تعميم هذه الصفة على هذا النوع من الشركات. هذا الإجراء سيمكّن من إعادة توزيع أعوان الديوانة المراقبين لهذه المؤسسات على المصالح الديوانية الأخرى كإدارة الحرس الديواني.</p> <p>القيام بندوات تحسيسية قصد الإحاطة بالمستثمرين والإستماع إلى مشاغلهم</p>			
ليس له انعكاس مالي	<p>- إدخال التعديلات المتعلقة بمشروع الأمر الحكومي المتعلق بضبط شروط وإجراءات وطرق منح وتعليق وسحب صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد .</p> <p>- تمكين خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد من الموارد البشرية والمادية الضرورية والتي ستمكّن من تحسين مردوديتها.</p> <p>- القيام بدورات تكوينية ميدانية في التدقيق القبلي واللاحق لضباط خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد.</p> <p>- إقتناء معدّات وتجهيزات إعلامية في إطار برنامج تنمية الصادرات PDEIII</p> <p>- تألية إجراءات منح ومتابعة صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد.</p> <p>- إجراء دورات تكوينية حول إستعمال التطبيقات الإعلامية الجديدة الخاصة بالمتعامل الإقتصادي المعتمد</p> <p>- دعوة المؤسسات المصدرة كليا التي تستجيب للشروط الواجب توفرها إلى تقديم طلب قصد الإنتفاع بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد وذلك بهدف تعميم هذه الصفة على هذا النوع من الشركات. هذا الإجراء سيمكّن من إعادة توزيع أعوان الديوانة المراقبين لهذه المؤسسات على المصالح الديوانية الأخرى كإدارة الحرس الديواني.</p> <p>القيام بندوات تحسيسية قصد الإحاطة بالمستثمرين والإستماع إلى مشاغلهم</p>	32	المؤشّر 3.1.0.1:نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني	
- ليس له انعكاس مالي	<p>- إضافة خدمات أخرى على موقع الواب للإدارة حسب الحاجة بعد إحداث مركز الإعلامية الجديد.</p> <p>- إعادة تصميم وهيكله موقع الواب للديوانة من حيث الشكل والمضمون</p> <p>- تحيين قاعدة بيانات خدمتي (التعريفية المندمجة على الخط)</p> <p>- تفعيل التراسل الإلكتروني الداخلي عبر موقع الأنترنات</p> <p>- إستبدال "SERVEUR" الأنترنات</p> <p>-إحداث صفحة تعريفية خاصة بالديوانة التونسية صلب الموسوعة</p>	21	المؤشّر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني	

	الرقمية العالمية ويكيبيديا - إعداد كتيب إشهاري للتعريف بالديوانة التونسية - إعداد كتيب خاص بحوافز الإستثمار " إستثمر بتونس 10 حوافز ديوانية لفائدة المؤسسة " -توفير الموارد البشرية و المادية الضرورية لخلية الإتصال.			
ليس له انعكاس مالي	<p>- تحرير أكبر عدد ممكن من المحاضر لردع المخالفين.</p> <p>- تدعيم العديد في المكاتب الحدودية وخاصة التي تقوم بمعالجة عدد كبير من التصاريح الديوانية مثل المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء والمكتب الحدودي لمخازن ومساحات التسريح الديواني والمكتب الحدودي بسوسة.</p> <p>- الإستغلال الفوري لبرمجية تسجيل المحاضر الديوانية</p> <p>- اقتناء أجهزة إعلامية ومستلزماتها بحساب عدد الضباط المكلفين بدراسة التصاريح في كل المكاتب الديوانية وخاصة الحدودية (تجهيز الأعوان بالمعدات الإعلامية لتحسين مردودية العمل المتعلقة بعدد ونسب المخالفات المرفوعة وقيمة المعاليم والأداءات الإضافية.</p> <p>- إحداث هيكل مكلف بالمراقبة اللاحقة وتوفير الموارد البشرية والمادية لذلك (إعادة توزيع).</p> <p>- العمل على إستصدار الإطار القانوني المنظم لعمليات المراقبة اللاحقة.</p>	58500	المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري	الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
1600 2000 1000 800 50 20 30 190 100 150 100 150 350 274 100 35 2000	<p>- تعزيز أعمال مكافحة التهريب بدعم الإمكانيات المادية والبشرية.</p> <p>- إقتناء أجهزة كشف بالأشعة</p> <p>- إقتناء وتركيز القسط الأول من الشبكة الراديوية</p> <p>- بناء مركز مشترك للشرطة والديوانة بحزوة</p> <p>- بناء مركز مشترك للشرطة والديوانة بغار الدماء</p> <p>- بناء مقر الإدارة الجهوية ومقر الحرس الديواني بالقيروان</p> <p>- تهيئة مقر الفرقة المختصة للحرس الديواني بقرنباية</p> <p>- هدم وبناء مقر الحرس الديواني بمجاز الباب</p> <p>- بناء المقر الفصيل البحري بالمهدية</p> <p>- بناء المقر الفصيل البحري بسوسة</p> <p>- بناء المقر الفصيل البحري بقابس</p> <p>- بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بتونس الجنوبية</p> <p>- بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بالكاف</p> <p>- هدم و بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بصفاقس</p> <p>- بناء المقر الإدارة الجهوية للديوانة بناجل</p> <p>- بناء مقر الإدارة الجهوية وفرقة الحراسة والتفتيشات بجندوبة</p> <p>-بناء مقر فرقة الحراسة والتفتيشات ومستودع بالمنستير</p> <p>- اقتناء وسائل دراجة رباعية الدفع وسيارات نفعية وسيارات مصلحة وسيارات مطاردة وسيارات مصفحة وشاحنات لنقل البضائع</p>	14000	المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحد من التهريب	

771	المحجوزة من أماكن الحجز إلى مخازن الحجز (برنامج تعصير الديوانة). - إقتناء أجهزة لمراقبة وحدات الشحن (GPS/GPRS) (برنامج تعصير الديوانة)			
ضمن برنامج اقتناء الوسائل الدارجة المشار إليها أعلاه	الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية: - زيادة ساعات العمل بالوحدات. - اقتناء سيارات استطلاع. - اقتناء الوسائل مع انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري للرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية وذلك بالرفع في عدد الدوريات مع الحرص على حسن إنتشارها على كامل التراب التونسي.	60	المؤشر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	
ليس له انعكاس مالي	- إعداد الأمر المتعلق بالبيع بالمزاد العلني والتقويت في البضائع المتنازل عنها والمتصالح بشأنها. - في نطاق تنشيط التصرف في المحجوز، إحداث لجان على مستوى الجهات تحت إشراف المديرين الجهويين وذلك بتكوين فرق عمل تعاضد القياض بالتصرف في المحجوز سواء بالبيع، بالإحالة أو بالإتلاف. - الحرص على متابعة الإجراءات المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني والتي تمّ إتخاذها في إطار تحسين ترتيب تونس في تقرير " Doing Business". - المتابعة الحثيئة للبضائع التي تجاوزت أمد مكوثها 60 يوما من تاريخ وصولها و التي لم يتمّ التصريح بها. - بناء مستودع الحجز بسيدي بوزيد - تهيئة و صيانة مقر مستودع الحجز بين عروس	1200	المؤشر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني	الهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز
217 180				
ليس له انعكاس مالي	- إحالة كل البضائع القابلة للإحالة لفائدة الهياكل المنتقعة بعد الحصول على الموافقات اللازمة. - ضمان حسن التصرف في المحجوزات عبر توفير مقرات ملائمة لتخزينها والتصرف فيها في الأجال في إطار إنجاز مركب الحبيبية (برنامج تعصير الديوانة)	1300	المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات	
ليس له انعكاس مالي	- إتلاف البضائع القابلة للتلف أو المتعفنة والمتضررة دون تأخير وعلى نفقة صاحب البضاعة.	170	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإتلاف	
ليس له انعكاس مالي	- حث قباض الديوانة على متابعة استخلاص الديون المثقلة والحيلولة دون ضياعها بالتقادم. - الحرص على إعداد البرنامج السنوي لكل إدارة جهوية فيما يخص الإستخلاص ويتضمن، الإجتماعات الدورية، عقود الأهداف مع القياض، إستراتيجية الإستخلاص السنوي مع متابعة تنفيذها - إستهداف الديون الهامة التي تتجاوز قيمتها 100000 دينار باللجوء إلى منظومة صادق ورفيق	0.065	المؤشر 1.4.0.1 : نسبة إستخلاص الديون المثقلة	الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة

	<p>- برنامج لربط قباض الديوانة بمنظومة صادق ورفيق</p> <p>- التراسل الإلكتروني بين إدارة الإستخلاص وكافة القباض عن طريق المنظومة الإلكترونية FTP</p> <p>- تدعيم القباضات بإعادة توزيع الأعوان.</p> <p>- اللجوء إلى مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المثقلة (في إطار البرنامج التشاركي مع مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص).</p> <p>- إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بالقباضات.</p> <p>- التفكير في إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.</p>			
<p>ليس له انعكاس مالي</p>	<p>- متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع لاستخلاصها باللجوء إلى غلق المعرف الجبائي بصفة مؤقتة في صورة عدم خلاص عدد 02 أو 03 تصاريح ديوانية بعد صدور الإذن بالرفع (بالنسبة للتصاريح المبسطة DAE).</p> <p>- حرص إدارة الإستخلاص على إستخراج قائمة التصاريح التي صدر في شأنها إذن بالرفع ولم يتم إستخلاص الأداءات المستوجبة ومتابعة تسويتها مع كافة القباض.</p>	<p>0.40</p>	<p>المؤشر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها</p>	

3- نفقات البرنامج:

1.3- ميزانية البرنامج:

تقدر جملة إعمادات برنامج الديوانة 319644 ألف دينار خلال سنة 2019 مقابل 281741 ألف دينار خلال سنة 2018 أي بنسبة تطور تبلغ 13.45%.

تطور إعمادات برنامج الديوانة

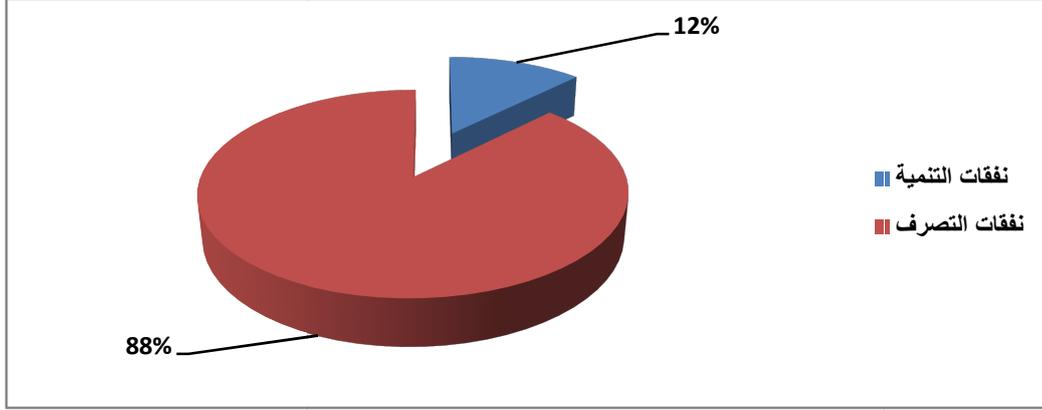
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2019-2018)		تقديرات 2019(2)		قانون المالية	إنجازات 2017	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ	إعمادات الدفع	إعمادات التعهد	2018		
(1) / (1) - (2)	(1) - (2)			1		
13,71%	36903	286014	286014	249111	256370	العنوان الأول : نفقات التصرف
15,80%	36377	266340	266340	229963	231530	التأجير العمومي
3,00%	559	19100	19100	18541	20330	وسائل المصالح
-5,40%	-33	574	574	607	4510	التدخل العمومي
0,00%	0	33630	33630	33630	47721	العنوان الثاني: نفقات التنمية
0,00%	0	33630	33630	33630	47721	الإستثمارات المباشرة
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
13,05%	36903	319644	319644	282741	304091	مجموع البرنامج

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

توزيع مشروع ميزانية برنامج الديوانة لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة: إعمادات الدفع

الوحدة ألف دينار



2.3 - إطار نفقات متوسط المدى لبرنامج الديوانة 2019-2021:

ستبلغ الإعمادات المقدرة لبرنامج الديوانة لسنة 2020 ما قدره 376 570 ألف دينار أي بنسبة تطور تقدر بـ 11.7% بالمقارنة مع سنة 2019. أما بالنسبة لسنة 2021 فمن المقدر أن تبلغ الإعمادات المرصودة لبرنامج الديوانة ما قدره 388 328 ألف دينار.

تطور إتمادات برنامج الديوانة 2019-2021

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
311020	297355	286014	249 111	256370	234269	193339	نفقات التصرف
311020	297355	286014	249111	256370	234269	193339	على موارد الميزانية
277 775	265 813	266340	229 963	231530	215368	175110	التأجير العمومي
32571	30902	19100	18541	20330	18818	18054	وسائل المصالح
674	640	574	607	4510	83	175	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
77308	79215	33630	33630	47721	55829	12732	نفقات التنمية
77308	79215	33630	31586	47721	55829	12732	على موارد الميزانية
77308	79215	33630	31586	47721	55829	12732	الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							على موارد صناديق الخزينة
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
388328	376570	319644	282 741	304091	290098	206071	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
388328	376570	319644	282741	304091	290098	206071	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج الجبابة

تم تعيين السيد سامي الزوبيدي المدير العام للأداءات رئيساً لبرنامج الجباية بداية من شهر أكتوبر 2016.

- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

1. خارطة البرنامج:

يرتكز عمل الإدارة العامة للأداءات على السهر على تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصبغة الجبائية ومراقبة ومراجعة قاعدة الأداءات والمعالم والضرائب والأتاوات وغيرها الخاضعة لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية ومتابعة النزاعات المتعلقة بأساس الأداء والنزاعات الجبائية الجزائية للمحافظة على الدور الفعّال للجباية في توجيه الجهود التنموي وذلك بإتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار تحسين مردود الأداء والعمل على تحقيق العدالة الجبائية.

2.1. إستراتيجية البرنامج:

يساهم برنامج الجباية في رسم وتنفيذ السياسة الجبائية للبلاد وتعبئة موارد الخزينة وتتمثل إستراتيجيته في دعم القيم التي تلتزم بها إدارة الجباية تجاه المطالب بالأداء والمتمثلة في النزاهة والشفافية والحياد والعمل على الارتقاء بمصالحها إلى أفضل مستويات حوكمة التصرف الإداري والمالي وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها.

يعمل برنامج الجباية على تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات من خلال العمل على تطوير الخدمات عن بعد الموجهة إلى المطالبين بالأداء لتيسير القيام بالواجب الجبائي ومن خلال تدعيم سياسة الاتصال والتواصل بين الإدارة والمطالب بالأداء.

- مقاومة التهرب الجبائي من خلال إعادة هيكلة وتنظيم مصالح الإدارة العامة للأداءات لتنفيذ برنامج عمل يرمي إلى تطوير وإعلاء مستوى الوعي الجبائي لدى المتعاملين مع إدارة الجباية ومن خلال تطوير منظومة للاستقصاءات وتجميع المعلومات على المستوى الداخلي وتطوير التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات.

- رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة من خلال تدعيم استغلال نظام المعلومات وتطوير منظومة التصرف الإداري وتوفير وسائل العمل البشرية والمادية.

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2. تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات

1. تقديم الهدف:

يرمي الهدف إلى الوقوف على مدى تحسين جودة الاستقبال وتيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية من خلال تطوير الخدمات الجبائية الموضوعة على الخط وتيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية.

2. مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم جودة الخدمات المسداة من قبل مصالح المهمة ويتعلق بتطبيق إستراتيجية البرنامج فيما يخص علاقة الإدارة بالمطالب بالأداء.

3. مبررات اعتماد المؤشرات:

تم اعتماد هذه المؤشرات بالنظر لأهمية دور الإدارة في توجيه وإرشاد المتعاملين معها لحثهم على الإمتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية من ناحية وتوفير أحسن ظروف إساءة الخدمات الإدارية من خلال تطوير جودة الإقبال والتقليص في آجال إساءة الخدمات من ناحية أخرى.

أفضت عملية التقييم الذاتي لإطار القدرة على الأداء لبرنامج الجبائية إلى التغييرات التالية على مستوى إطار المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019:

- تغيير تسمية المؤشر 1.1.0.2 في اتجاه إكسائها صيغة إيجابية تعبر بصفة أوضح

على تطور القدرة على الأداء المنجزة من "نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز

الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين" إلى "نسبة الأجوبة

الفورية على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد"،

- إحداث مؤشر جديد 2.1.0.2 مؤشر يتعلق بإحتساب عدد الشهادت الجبائية المدرجة

بتطبيق إعلامية جديدة للتصرف في الشهادت تم وضعها طور الإستغلال بداية من

شهر جانفي 2017 حيث ستمكن من توحيد نماذج الشهادات المسلمة وتسهيل عملية متابعتها وتخفيف عبئ الأعمال المادية للأعوان.

ويندرج إحداث هذا المؤشر ضمن متابعة تقدم تنفيذ برنامج إدارة الجباية الرامي إلى إدراج 35 نوع شهادة مسلمة من قبل مختلف المصالح الجبائية للمطالبين بالأداء في غضون 5 سنوات وذلك بالتطبيق الإعلامية الجديدة للتصرف في الشهادات.

- تغيير تسمية المؤشر 1.2.0.2 في اتجاه إكسائها صيغة إيجابية تعبر بصفة أوضح على تطور القدرة على الأداء المنجزة "عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة" عوضا عن "عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية".

- تغيير تسمية وطريقة إحتساب المؤشر 3.3.0.2 ليتم مستقبلا الإعتماد في طريقة إحتساب المؤشر على معدل موسم السلسلة الإحصائية (Médiane) عوضا عن المعدل الحسابي لمجموع المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري والمصادق عليها على مستوى المحاكم الابتدائية ويعزى هذا التغيير إلى أن طريقة الإحتساب الجديدة تعكس بصفة أوضح وأدق واقع توزع نسب المصادقة من قبل المحاكم الإبتدائية بين مختلف المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات.

وعلى هذا الأساس تتمثل مؤشرات قياس أداء الهدف في:

المؤشر 1: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

المؤشر 2: عدد الخدمات الإدارية المشمولة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادات الجبائية.

نتائج مؤشرات تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
100	100	100	100	97.95	99.84	99.56	%	المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة الفورية على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد
7	7	7	8	5	-	-	عدد	المؤشر 2.1.0.2: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشكايات الجبائية*

* عدد الخدمات التي يتم إضافتها خلال السنة المعنية.

الهدف 2.0 2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

1. تقديم الهدف:

يمكن هذا الهدف من تقييم درجة نجاعة سياسة إدارة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الجبائي وآثارها في دفع المطالبين بالأداء لإحترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الإمتثال التلقائي.

2. مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

3. مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن هذه المؤشرات من تحديد مدى نجاعة تدخلات مصالح المراقبة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

- **المؤشر 1:** عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة. تم تغيير تسمية المؤشر في اتجاه إكسائه صيغة إيجابية تعبر بصفة أوضح على تطور القدرة على الأداء المنجزة "عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة" عوضا عن "عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية".
- **المؤشر 2:** تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية.
- **المؤشر 3:** تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية.

نتائج مؤشرات الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

تقديرات			ق م 2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
20	20	20	19	13.7	13.8	12.4	عدد	المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة
110.000	110.000	105.000	100.000	83.780	97.954	80.596	عدد	المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائرية
23.000	23.000	22.000	21.000	11.667	11.961	17.000	عدد	المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية

بالنسبة للمؤشر المتعلق بعدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائرية تمّ الترفيع في مستوى نتائج قدرة الأداء المرتقبة لسنة 2018 والسنوات الموالية بالنظر لنسق التطوّر الإيجابي لنتائج المؤشر خلال سنة 2016 ويرجع ذلك إلى تحسن ظروف المراقبة الميدانية وخاصة الجانب الأمني منها.

الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

تم خلال سنة 2017 تطوير نظام المعلومات لمصالح الإدارة العامة للأداءات من خلال:

1. تقديم الهدف:

تم خلال سنة 2017 تطوير نظام المعلومات لمصالح الإدارة العامة للأداءات قصد توجيه تدخلات مصالح المراقبة الجبائية نحو القطاعات والأنشطة والمطالبين بالأداء الذين لم تبلغ مساهمتهم الجبائية المستوى المطلوب بالمقارنة مع أهمية وحجم النشاط.

2. مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

3. مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن هذه المؤشرات من قياس نسبة تطور المردود المالي لمصالح المراقبة بصفة عامة وبصفة خاصة من قياس قدرة هذه المصالح على إقناع المطالب بالأداء لإبرام صلح بخصوص عمليات المراقبة من خلال توفير كافة الضمانات التشريعية وتفادي الشطط عند إعادة ضبط أسس الأداء.

كما تمكن هذه المؤشرات من تحديد موسم سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

- **المؤشر 1:** مردود المراقبة الجبائية.
- **المؤشر 2:** نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
- **المؤشر 3:** موسم سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

نتائج مؤشرات رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
2.500	2.200	1.900	1.700	1.720	1.534	1.407	مليون دينار	المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية
55.0	52.0	50.0	45.0	47.8	35.4	35.1	%	المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
74	73	72	71	69.75	68	-	%	المؤشر 3.3.0.2 : موسم سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

2.2. تقديم أنشطة البرنامج:

1.2.2. أنشطة البرنامج التي يمكن إفرادها بإعتمادات خصوصية (ذات إنعكاس مالي):

تقديرات اعتمادات الأنشطة لسنة 2019 (الوحدة: ألف دينار)	الأنشطة	الهدف
100	مواصلة تركيز نظام الجودة بمكاتب المراقبة والقيام بسبر آراء حول مدى رضا المتعاملين مع مكاتب مراقبة الأداءات	تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
480	تأثيث مصالح المراقبة	
2.000	تهيئة وصيانة مكاتب مراقبة الأداءات	
1000	إحداث مراكز مراقبة الأداءات إضافية	الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
820	توسيع المقرات الإدارية	
510	اقتناء وسائل نقل،	
1000	اقتناء معدات وتجهيزات اعلامية	رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة
120	صيانة وسائل النقل الادارية	

2.2.2. أنشطة دون إنعكس مالي:

الموضوع	الأنشطة لتحسين القدرة على الأداء
تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات	الحصول على شهادة نظام جودة التصرف 25 مكتب وإدارة المؤسسات الكبرى
	القيام بعملية سبر آراء من قبل مكتب خارجي حول مدى رضا المتعاملين مع مكاتب مراقبة الأداءات المعنية ببرنامج الجودة وإدارة المؤسسات الكبرى مع استغلال نتائجها.
	تطوير الخدمات عن بعد الموجهة إلى المطالبين بالأداء لتيسير القيام بالواجب الجبائي.
الحد من ظاهرة التهرب الجبائي	تنفيذ برنامج عمل يرمي إلى تطوير وإعلاء مستوى الوعي الجبائي لدى المتعاملين مع إدارة الجباية.
	تركيز نظم التبادل الحيني والآلي للمعلومات مع الهياكل التابعة لوزارة المالية وإبرام اتفاقيات مع الهياكل الحكومية التابعة لوزارات أخرى نفس الغرض
	استكمال الأعمال المتعلقة بمشروع اعتماد جهاز تسجيل العمليات بالنسبة لمؤسسات الإستهلاك على عين المكان
رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة	تفعيل إدارة المؤسسات المتوسطة على مستوى تونس الكبرى
	توسيع ميدان منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد ليشمل أصنافا أخرى من المطالبين بالأداء ومن الأداءات والمعاليم الأخرى
	إعداد الأدلة القطاعية
	وتفعيل لجنة التصرف في المخاطر الجبائية على المستوى المركزي ومواصلة تركيز وتفعيل اللجان الجهوية

3. نفقات برنامج الجباية

1.3. ميزانية برنامج الجباية حسب نوعية النفقة (إعتمادات الدفع):

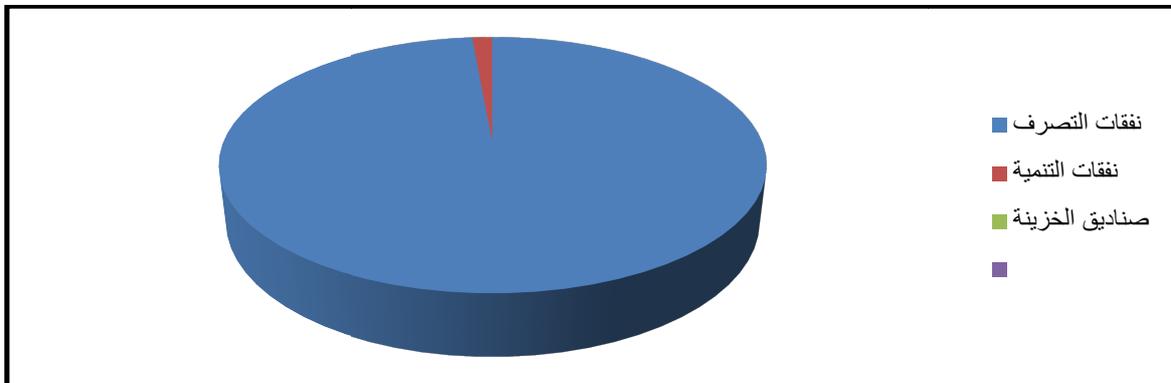
تمّ ضبط مجموع الإعتمادات المقترحة لنفقات التصرف والتنمية لبرنامج الجباية لسنة 2019 في حدود **156 434** ألف دينار مقابل **143 430** ألف دينار خلال سنة 2018 أي بنسبة تطوّر قدرها 9%

تطور إعتمادات برنامج "الجباية"

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2018-2019)		تقديرات 2019 (2)		قانون المالية	إنجازات	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)	المبلغ (1) - (2)	اعتمادات الدفع	أعتمادات التعهد	2018	2017	
/ (1) - (2)	(1) - (2)			-1		
9%	12 994	153734	153 734	140 740	129412	العنوان الأول : نفقات التصرف
9%	12730	146860	146860	134130	122503	التأجير العمومي
3%	200	6755	6755	6555	6890	وسائل المصالح
116%	64	119	119	55	19	التدخل العمومي
0%	10	2700	2700	2690	1905	العنوان الثاني: نفقات التنمية
0%	10	2700	2700	2690	1905	الإستثمارات المباشرة
0%	10	2700	2700	2690	1905	على الموارد العامة للميزانية
	*	*	*	*		على موارد القروض الخارجية الموظفة
	*	*	*	*		التمويل العمومي
	*	*	*	*		على الموارد العامة للميزانية
	*	*	*	*		على موارد القروض الخارجية الموظفة
	*	*	*	*		صناديق الخزينة
9%	13 004	156 434	156 434	143 430	131 317	مجموع البرنامج

توزيع مشروع ميزانية برنامج الجباية لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة: إعتمادات الدفع



2.3. إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج " الجباية " (2019 - 2021):

قدرت جملة نفقات برنامج الجباية لسنة 2019 بـ 156434 ألف دينار وستبلغ جملة النفقات 178620 ألف دينار سنة 2020 و 194822 ألف دينار سنة 2021 أي بنسبة تطور ستبلغ 11.5 % و 12.5 % مقارنة بنسبة 2019.

إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021

الوحدة: ألف دينار

تقديرات		قانون المالية	إنجازات			النفقات	
2021	2020		2019	2018	2017		2016
189622	174120	153734	140740	129412	125635	117817	نفقات التصرف
189622	174120	153734	140740	129412	125635	117817	على موارد الميزانية
180000	165000	146860	134130	122503	119043	111890	التأجير العمومي
9500	9000	6755	6555	6890	6544	5913	وسائل المصالح
122	120	119	55	19	48	14	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
5200	4500	2700	2690	1905	2844	1858	نفقات التنمية
5200	4500	2700	2690	1905	2844	1858	على موارد الميزانية
5200	4500	2700	2690	1905	2844	1858	الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية
							الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							على موارد صناديق الخزينة
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
194822	178620	156434	143430	131317	128479	119675	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
194822	178620	156434	143430	131317	128479	119675	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج المحاسبة العمومية

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

تمّ تعيين السيّدة حليلة بحار المديرّة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص رئيسة برنامج "المحاسبة العمومية".

1.1. تقديم البرنامج:

يسعى برنامج المحاسبة العمومية، إلى تطوير طرق التصرف وإرساء الآليات والإجراءات الكفيلة بتحسين مهام استخلاص الموارد وترشيد مسالك تأدية ودفع النفقات العموميّة ومسك وتقديم الحسابات العموميّة وفق معايير الشفافية والدقّة والمصداقيّة.

ويرتكز برنامج المحاسبة العمومية على ثلاث مجموعات من الإجراءات الجوهرية تتمثل في:
◀ متابعة الأداء وذلك بتحديد أهداف قابلة للقياس ومتابعة مدى تحقيقها بالاستناد إلى مؤشرات،

◀ تطوير منهجية عقود الأهداف والبرامج بين رئيس البرنامج والمتدخلين من المستوى الوسيط ثم بين المشرفين من المستوى الوسيط والمتدخلين من المستوى العملي،

◀ اعتماد حوار التصرف في ضبط الأهداف والمؤشرات التابعة لها.

ويتولى رئيس برنامج المحاسبة العمومية:

◀ ملاءمة إستراتيجية البرنامج مع الإستراتيجية القطاعية للحكومة،

◀ قيادة وتنسيق أعمال المتدخلين في تنفيذ البرنامج،

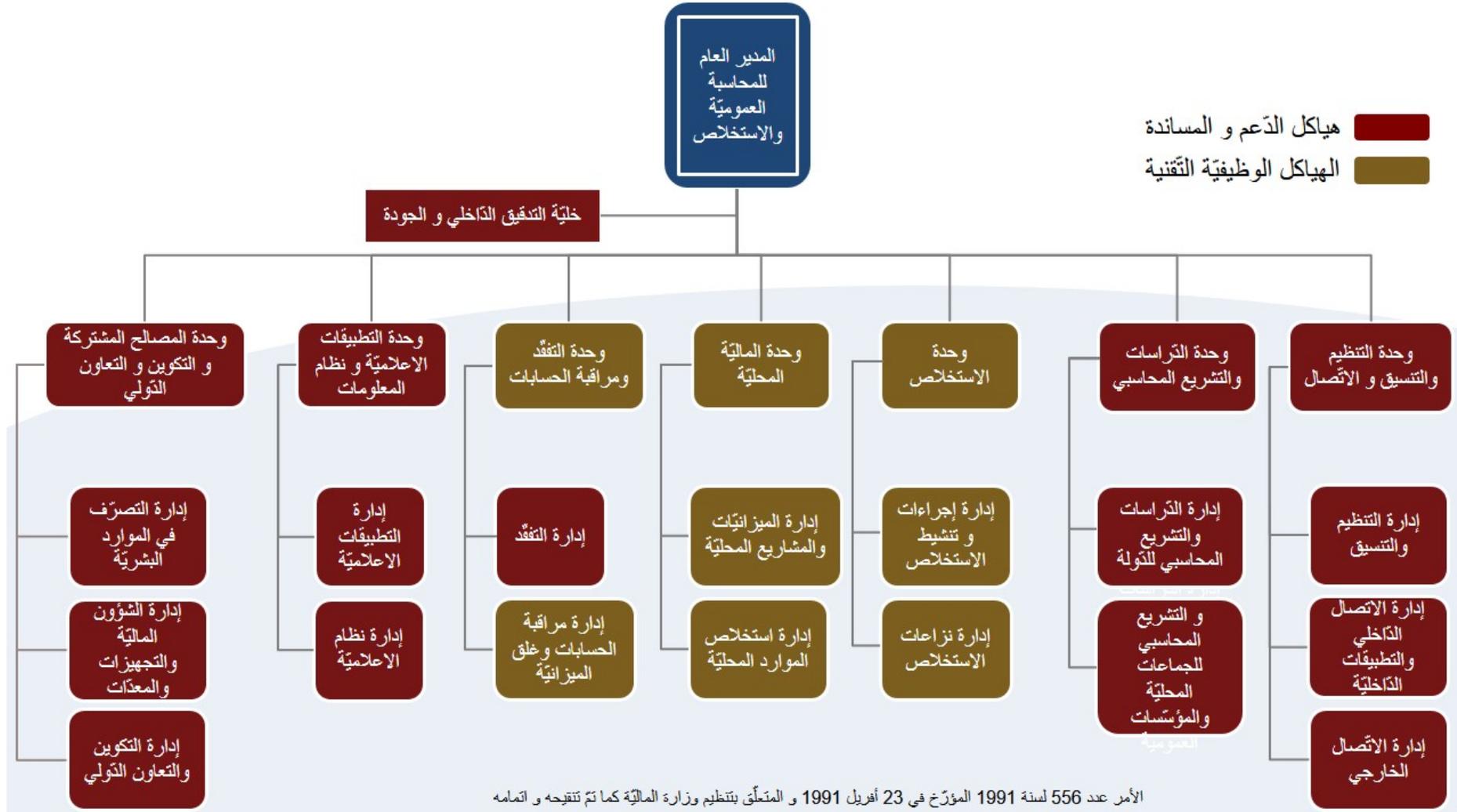
◀ مسؤولية التصرف في موارد البرنامج،

◀ متابعة تنفيذ ميزانيته وتوجيه الخيارات وفق الأنشطة قصد تحقيق أهداف القدرة على الأداء المرجوة،

ويعتمد في ذلك تنشيط مختلف مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية بمعيّة مسؤولي الأنشطة الأساسيّة وتفعيل حوار التصرف مع مختلف المتدخلين في البرنامج على المستويين الأفقي والعمودي.

خارطة البرنامج

المصالح المركزية لإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص



المصالح الخارجية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص

<ul style="list-style-type: none"> ◆ الخزينة العامة للبلاد التونسية. ◆ الأمانة العامة للمصاريف. ◆ أمانات المصاريف لدى الوزارات (7) ◆ مستودع الطابع الجبائي. ◆ مركز النداء والتصرف في المخالفات المرورية والخطايا والعقوبات المالية. ◆ قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق. 	<p>المحاسبة الاختصاص ني (12)</p>
<ul style="list-style-type: none"> ◆ أمانات المال الجهوية (27) ◆ قباضات المجالس الجهوية (24) ◆ أمانة المصاريف لدى بلدية تونس. 	<p>المحاسبة الاختصاص وي (52)</p>
<p>← القباضات المالية المبرمج فتحها للعموم في 2018 (7)</p> <ul style="list-style-type: none"> - 3 قباضات مالية برمج إحداثها خلال سنة 2017 بمقتضى قرار بالرائد لسنة 2017 وسيتم فتحها قريبا للعموم: بكسرى، بمنزل حياة و المكتب - 4 قباضات مالية برمج إحداثها خلال سنة 2018 بمقتضى قرار بالرائد لسنة 2018: بالمنيهلة، ببرج العامري، المكتب الثاني بمدنين، بالمظيلة. 	<ul style="list-style-type: none"> ◆ القباضات المالية (1+235) - القباضة المالية بالفوار بجهة قبلي فتحت للعموم في 6 مارس 2018.
<p>← قباضات التصرف المبرمج فتحها للعموم في 2018 (3):</p> <ul style="list-style-type: none"> - قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بقبلي (بناية بصدد التهيئة). 	<ul style="list-style-type: none"> ◆ قباضة التصرف في المؤسسات العمومية (2+7) - بقابس فتحت للعموم في 10 ماي 2018. - بالمنستير فتحت للعموم في 5 جوان 2018.
<ul style="list-style-type: none"> ◆ قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى (1) 	<p>المحاسبة اختصاص المحلي تحت للعموم سنة (201</p>
<ul style="list-style-type: none"> ◆ مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد (1) : في طور إعداد قرار الإحداث وسيتم فتحه قريبا. 	
<ul style="list-style-type: none"> ◆ قباضات تسجيل عقود الشركات (4) 	
<ul style="list-style-type: none"> ◆ قباضة الملكية العقارية بتونس: برمج إحداثها خلال سنة 2018 بمقتضى قرار بالرائد الرسمي عدد 69 لسنة 2018 	
<p>← 8 قباضات بلدية برمج إحداثها خلال سنة 2018 بمقتضى قرار بالرائد لسنة 2018: بسيدي حسين، بمرناق، بحاجب العيون، بقرمدة، بجب برأس الجبل، بسببلة.</p> <p>← من جملتها 5 مقرات ستفتح للعموم قريبا(مرناق،حاجب العيون،قرمدة، الشحيحة، ورأس الجبل)</p>	<ul style="list-style-type: none"> ◆ القباضات البلدية(61)
<p>← 3 مقرات في طور التهيئة بجهة باجة وسيدي بوزيد وقفصة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ◆ المراكز المحاسبية لاستخلاص محاصيل مواد الإختصاصات (16)

في إطار الحرص على تقريب الخدمات من المواطنين وتمكينهم من أداء واجباتهم بأيسر السبل وسعياً لإضفاء المزيد من النجاعة والفاعلية على مردودية المراكز المحاسبية يتم توسيع شبكة القباضات المالية والقباضات البلدية بهدف:

- تعميمها على المناطق العمرانية التي تشهد نموًا هامًا،
- مساعدة البلديات على القيام بدورها في إرساء الحكم المحلي،
- تخفيف العبء على بعض المراكز المحاسبية بإحداث أخرى مختصة.

غير أنه من الملاحظ أنه رغم المساعي لإيجاد المقرات اللازمة وتهيئتها حسب المواصفات لجودة الخدمات وتجهيزها بالأدوات الإعلامية يبقى توفير الموارد البشرية الضرورية من أصعب المراحل نظرًا للنقص الكبير في عدد الأعوان في بعض المناطق.

1.2. التوجهات الإستراتيجية للبرنامج:

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تدعيم تعبئة موارد الدولة وذلك باتخاذ جميع الإجراءات التنظيمية والإجرائية اللازمة قصد استخلاص الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانية الجماعات المحلية سواء تلك المستخلصة فوراً أو عن طريق القيام بإجراءات التتبع الخاصة بالديون العمومية المثقلة والحد من الاقتراض الذي أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على الدولة.

كما تساهم الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في ترشيد النفقات العمومية حيث تعمل على إحكام مسار تأدية النفقات العمومية المرخص خاصة تقليص الآجال وذلك بتطوير دور المحاسب العمومي في تأدية نفقات الميزانية وفق المنظور البرامجي عن طريق مراجعة طرق المراقبة والوثائق المؤيدة للنفقات والمساهمة في إعداد تبويب جديد يستجيب لمتطلبات التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

كما تحرص الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بمصالحها المركزية والخارجية على توفير معلومة محاسبية موثوق بها ذات جودة تمكّن مستعمليها ومن بينهم مجلس نواب الشعب من الاطلاع وتقييم الانجازات مقارنة بما تم ترسيمه على مستوى قانون المالية. كما تواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص استكمال الدراسة الرامية إلى إرساء نظام محاسبي جديد مستمد من المعايير الدولية يمكّن من الإدلاء في أحسن الآجال بمعلومة محاسبية شاملة وموثوق بها وتفصح بشفافية عن الوضعية المالية للهيكل العمومي ومكاسبها هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الميزانية.

كما تسهر الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على الارتقاء بجودة خدمات القباضات المالية ومستوى أداء أعوانها إلى مستوى أفضل ودعم قدرتهم على تطبيق مفاهيم الأداء الحديثة والمتطورة وذلك بالأساس من خلال حسن استقبال المطالبين بالأداء والاستجابة لطلباتهم في أسرع الآجال.

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

يمكن حوصلة أهداف برنامج المحاسبة العمومية فيما يلي:

المؤشرات	الأهداف
<ul style="list-style-type: none">- نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية- نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية- نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة- نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة- نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
<ul style="list-style-type: none">- معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين	احكام تأدية النفقات العمومية
<ul style="list-style-type: none">- نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة	تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية
<ul style="list-style-type: none">- معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية	تحسين جودة الخدمات

تجدر الملاحظة أنه ولئن كانت مصالح المحاسبة العمومية عبر شبكة المحاسبين العموميين هي المؤهلة الوحيدة لاستخلاص موارد الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية غير أنه يجدر التذكير أن مسار الاستخلاص ينطلق منذ المراحل الإدارية الموكولة إلى أمري القبض. كما أن تطور الاستخلاصات يرتبط بالإجراءات الجبائية الجديدة وكذلك بالنمو الاقتصادي بصفة عامّة.

1.2. تقديم أهداف ومؤشرات البرنامج:

الهدف 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص

تقديم الهدف:

يسعى البرنامج من خلال الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى ضمان توفير الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانيات الجماعات المحلية. حيث تعتبر عملية استخلاص الديون العمومية المهمة الأساسية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص نظرا لمساهمتها الرئيسية في تحقيق المداخيل المبرمجة بميزانية السنة. وبالتالي تسعى الإدارة إلى ضمان توفير هذه الموارد بتركيز كل الآليات اللازمة التي تخول للمحاسب العمومي أن يقوم بكل ما يلزم من إجراءات تؤدي إلى استخلاص المبلغ المضمن بإذن الاستخلاص. وتختلف مهمة المحاسب العمومي حسب نوعية الموارد التي كلف بجبايتها: استخلاص الأداءات والمعالييم بصفة فورية أو استخلاص بعنوان ديون مثقلة.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية فيما يخص الجانب المتعلق بضمان توفير الموارد العمومية.

تقديم المؤشرات:

المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لضمان تطوّر المداخيل الجبائية بما يفوق أو يساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية. وتنقسم المداخيل الجبائية إلى مداخيل فورية يتم تحصيلها أساسا عن طريق إيداع التصاريح الجبائية وديون مثقلة يتم استخلاصها بعد اتخاذ مختلف إجراءات التتبع من قبل المحاسب العمومي وذلك قصد تسوية الوضعيات وتقادي تراكم التثقيلات وتمويل ميزانية الدولة.

المؤشر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية

تسعى الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص لضمان تطوّر المداخيل غير الجبائية بما يفوق أو يساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية. وتشمل المداخيل غير الجبائية بالأساس الخطايا المحكوم بها قضائياً وديون أملاك الدولة.

المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة

تقضي نجاعة عملية استخلاص الديون المثقلة إلى تفادي تراكم التثقيلات وتمويل ميزانية الدولة من ناحية وإلى ضمان تأدية كل مواطن وكل مؤسسة للواجب الجبائي على الوجه الأكمل طبقاً لما اقتضاه القانون من ناحية أخرى. فالمحاسب العمومي مكلف بالقيام بكل الإجراءات القانونية لضمان الاستخلاص والتصدي لكل تهاون في تسوية الوضعيات، وذلك من منطلق العدالة الجبائية والحد من ظاهرة التهرب الجبائي وحث المطالبين بالأداء على الأداء التلقائي.

المؤشر 4.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة

يمكن هذا المؤشر من قياس سرعة نسق تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة من سنة إلى أخرى، فهو بذلك يمكن من متابعة مجهود المصالح التابعة للبرنامج على استخلاص أكثر ما يمكن من الديون لفائدة الدولة.

المؤشر 5.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

إن مجهود جباية الموارد المحلية أساسي للتصرف المالي الناجع في ميزانيات الجماعة المحلية بما أنه يوفّر الموارد التي تمكّن من ضمان توازنها المالية والإيفاء بتعهداتها السنوية.

ويمكن هذا المؤشر من متابعة تطور تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات.

جدول عدد 1

التقديرات			تقديرات 2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
-	-	-	(2)23484	21186	18702	18545	مليون دينار ⁽¹⁾	المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية
11	11	11	10,85	13,28	0,85	-0,7	نسبة مائوية	
-	-	-	(2)2931	2704,9	2543,2	1640	مليون دينار ⁽¹⁾	المؤشر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية
8,5	8,5	8,5	8,36	6,36	55,07	-27	نسبة مائوية	
-	-	-	931,845	810,3	705,8	560,7	مليون دينار	المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة
15	15	15	15	14,8	25,9	54,8	نسبة مائوية	
-	-	-	123,165	107,1	96	74,6	مليون دينار	المؤشر 4.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة
15	15	15	15	11,5	28,7	17,3	نسبة مائوية	
-	-	-	1041,4	921,3	857,6	813,5	مليون دينار	المؤشر 5.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات
100	100	100	100	95,52	100,79	107,73	نسبة مائوية ⁽³⁾	
-	-	-	100	94,24	99	104,5	نسبة مائوية ⁽⁴⁾	

- (1) تم اعتماد النتائج النهائية للمبالغ المستخلصة مع احتساب المبالغ الديوانية.
(2) إنجازات محتملة حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2018.
(3) تم احتساب مؤشرات الإنجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.
(4) تم احتساب مؤشرات الإنجازات مقارنة بالتقديرات النهائية.

الهدف 2.0.3: إككام تأدية النفقات العمومية

تقديم الهدف:

تعمل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على تأدية النفقات العمومية المرخص فيها بقانون المالية في أسرع الآجال إلى مستحقيها. كما تتولى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص مهمة تنفيذ النفقات العمومية وتحرص على التوظيف الأمثل لمسالك تأديتها قصد التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية من جهة والسعي إلى تقليص آجال خلاص دائني الدولة بما يضمن عدم الإضرار بوضعيتهم المالية من جهة أخرى. وباعتبار أن مرحلة تأدية النفقة تمثل آخر حلقة لتنفيذ النفقة، أوكل المشرع إلى المحاسب العمومي مهمة رقابية شاملة، للحد من مخاطر الإضرار بمصالح الخزينة في صورة تأدية نفقات تشوبها اخلالات تمس من صحتها.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج فيما يخص الجانب المتعلق بإحكام تأدية النفقات العمومية من خلال التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية.

تقديم المؤشرات:

المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية

يمكن هذا المؤشر من احتساب معدل الآجال الفعلية للتأشير على أوامر الصرف (بالنسبة لجميع النفقات العمومية) ابتداء من تاريخ إحالتها من قبل المصالح الأمر بالصرف. وقد تطلب احتساب هذا المؤشر إدراج تاريخ وصول أمر الصرف إلى المحاسب المعني بتأدية النفقة على مستوى المنظومة الإعلامية "أدب" وتاريخ التأشير عليها وهذا تم فعلا خلال سنة 2015.

مع العلم أن المحاسب العمومي مطالب بانجاز الأعمال الرقابية ثم التأشير على الأمر بالصرف في صورة ثبوت صحة النفقة أو رفضه في صورة معاينة إخلال أو نقص قبل انتهاء الأجل الأقصى المخصص لفترة المراقبة والمحدد بقرار وزير المالية المؤرخ في 13

أكتوبر 1986 بـ 5 أيام لنفقات التأجير وبـ 15 يوماً بالنسبة لباقي النفقات. وينبغي على المحاسب العمومي أن يحرص على تأدية النفقة في أسرع الآجال وعدم تجاوز الأجل الأقصى.

جدول عدد 2

التقديرات			تقديرات 2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
5	5	5	5	5	5,43	-	يوم ⁽¹⁾	المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية

(1) : الأجل الفاصلة بين إحالة الأمر بالصرف ومؤيداته من قبل الأمر بالصرف وبين تاريخ التأشير من قبل المحاسب العمومي

الهدف 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية

تقديم الهدف:

يتمثل دور الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في توفير معلومة محاسبية موثوق بها أي أنه يتم إعداد حسابيات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية.

يتمّ استغلال المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع مسالك اتخاذ القرار ومختلف نظم الرقابة الإدارية والقضائية والسياسية.

مرجع الهدف:

يتنزلّ هذا الهدف في إطار تدعيم جودة المعلومة المالية في جميع مراحلها من الإعداد إلى الإفصاح والتدقيق.

تقديم المؤشرات:

المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

يقوم المحاسبون العموميون بمسك حسابات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

وتهدف هذه المهمة إلى مسك حسابية صحيحة مع العمل على تقليص الأخطاء المجسدة في الواقع من خلال مقارنة نسبة الحسابات المطابقة إثر عمليات المراقبة من طرف المصالح الجهوية والمركزية لمراقبة الحسابات الشهرية والسنوية المقدمة من المحاسبين العموميين مقارنة بالعدد الجملي للحسابات.

يمكن احتساب هذا المؤشر حسب صنف المركز المحاسبي (قباضة مالية، أمانة مال جهوية،...).

جدول عدد 3

التقديرات			تقديرات 2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
96	(1)95	(1)94	(1)93	93	91,9	92,3	نسبة مئوية	المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

(1): تم مراجعة النسب المنشودة لسنوات 2018 و 2019 و 2020 البالغة على التوالي 91%، 92% و 92% لتصبح 93%، 94% و 95% وذلك نظرا لتسجيل تطور في نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة بعنوان سنة 2017.

(2)

الهدف 4.0.3: تحسين جودة الخدمات

تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال تحسين استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة أداء الإدارة وكذلك تحسين جودة الخدمات المسداة من قبل مصالح المهمة واحترام المعايير الدولية.

تقديم المؤشر:

المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية

يعتبر الاستقبال المباشر مهمًا بالنسبة لمصالحنا إذ نحرص على الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن وإسداء الخدمة بالجودة المطلوبة ويبرز ذلك من خلال السعي المتواصل لتواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية وتوزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تقيس نجاعة خدماتنا هو مؤشر سرعة تأديتها على مستوى شبابيك القباضات وخاصة تقليص وقت انتظار المواطنين وسعيًا إلى تقديم خدمة جيدة وسريعة. في هذا الإطار تمّ تجهيز أهمّ القبضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك الخدمات من ناحية أخرى.

جدول عدد 4

التقديرات			تقديرات 2018	الإجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
5	5	5	5	5	7	-	دقيقة	المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية

هذا، وإن برنامج جودة الخدمات بالقباضات المالية لا يتضمّن فقط تحسين وقت الانتظار وإنما يتعلق بعدة التزامات أخرى تتعلق بتنظيم الأولوية وحسن التخاطب والنفذ إلى القباضات المالية وعلامات الإرشاد للتوقيت وشبابيك القباضة. كما يتضمن البرنامج تدابير أمنية على غرار أجهزة الإنذار وكاميرات المراقبة واختصاصات أخرى...

2.2. تقديم أنشطة البرنامج:

قصد تحقيق القيم المنشودة لأهداف برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2018، تمّت برمجة جملة من الأنشطة والإجراءات.

وبيّن الجدول التالي أهمّ الأنشطة المبرمج تنفيذها لتحقيق الأهداف.

الأهداف / الأهداف الفرعية	المؤشرات	تقديرات 2019	الأنشطة المبرمجة (*)	الاعتمادات
الهدف الأول 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص	المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية	%11	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات الفورية والديون المثقلة والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص. ✓ تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة ✓ تقييم عمل عدول الخزينة واقتراح البرنامج المناسب 	لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات
	المؤشر 2.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية	% 8,5	<ul style="list-style-type: none"> ✓ التنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص الجدولات المبرمة لاستخلاص الديون المثقلة بعنوان استغلال أملاك الدولة وخاصة المثقلة بعنوان معينات كراء الأراضي الدولية الفلاحية، إعلامنا بإجراءات إسقاط الحق، إجراء مقارنة بين المبالغ المستوجبة واتخاذ ما يتعين عند الضرورة. 	
	المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة	%15	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تحيين المنظومة الإعلامية عن طريق استكمال إدراج معرفات المستغلين للأراضي الدولية الفلاحية. 	
	المؤشر 4.1.0.3: نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة	%15	<ul style="list-style-type: none"> ✓ دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ. ✓ تقديم الدعم والمساندة في مهمة الاستخلاص لأعضاء خلايا الاستخلاص بقباضات الديوانة. وتكليف وتخصيص عدول الخزينة للقيام بأعمال تتبع الديون الديوانية. ✓ الحرص على تعبئة موارد الميزانية في أحسن الآجال وترشيد التصرف في السيولة بتعصير منظومة الدفع باعتماد وسائل الدفع الالكتروني : -تعصير آليات تداول الأموال بالمراكز المحاسبية، -تعصير آليات متابعة عمليات تنزيل الأموال بحساب الخزينة بالبنك المركزي -وتعصير آليات تحويل واقتطاع الأموال عن بعد. 	

<ul style="list-style-type: none"> ✓ مواصلة دراسة المشاريع التالية : - خلاص الخطايا المرورية عن بعد بالبطاقات البنكية. - الخلاص بمطرفيات الدفع الالكتروني (TPE) . - تنزيل المبالغ المودعة من طرف المطالبين بالأداء عن طريق منظومة التصريح عن بعد بحساب الخزينة بالبنك المركزي. ✓ برمجة إحداث مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد. 			<p>الهدف الأول 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص</p>
<ul style="list-style-type: none"> ✓ إعادة تنظيم مهام تثقيف واستخلاص الديون الراجعة للجماعات المحلية ووضع منهجية في الاستخلاص لتدعيم اللامركزية. ✓ تنظيم دورات تكوينية وملتقيات حول النظام الجديد للجماعات المحلية 	<p>%100</p>	<p>المؤشر 5.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ✓ مواصلة أعمال تطوير عمليات التحويل الالكتروني التي تمكن من: <ul style="list-style-type: none"> ○ تحسين وسائل متابعة عمليات الرّفص للتحويلات البريديّة "RAP-RV" ○ تقليص أجال التحويلات ✓ استكمال وتجربة مرجعية الرقابة الداخلية المحاسبية . 	<p>5 أيام</p>	<p>المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية</p>	<p>الهدف الثاني 2.0.3: إحكام تأدية النفقات العمومية</p>

<p>لا يمكن تقدير مبالغ الاعتمادات</p>	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة. ✓ الانطلاق في جرد أصول الدولة ✓ مواصلة أعمال مراجعة مجلة المحاسبة العمومية ✓ إتمام إعداد المخطط المحاسبي للدولة ✓ الانطلاق في إعداد bilan d'ouverture ✓ استكمال النظام المحاسبي بالخرزينة العامة 	<p>94%</p>	<p>المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة</p>	<p>الهدف الثالث 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية</p>
<p>50 أ.د.1</p>	<ul style="list-style-type: none"> ✓ مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على جملة القباضات المالية ✓ تكوين قباض المالية والأعوان حول تقنيات التصرف في منظومة الجودة (متابعة المؤشرات، تركيز ومتابعة آليات الإصغاء، التحكم في المنظومة الوثائقية للجودة...) ✓ أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة، ✓ مواصلة تطوير طرق الدفع الالكتروني 	<p>5 دقائق</p>	<p>المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية</p>	<p>الهدف الرابع 4.0.3: تحسين جودة الخدمات</p>

(*): أنشطة دون انعكاس مالي

3. نفقات البرنامج:

1.3. ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2019:

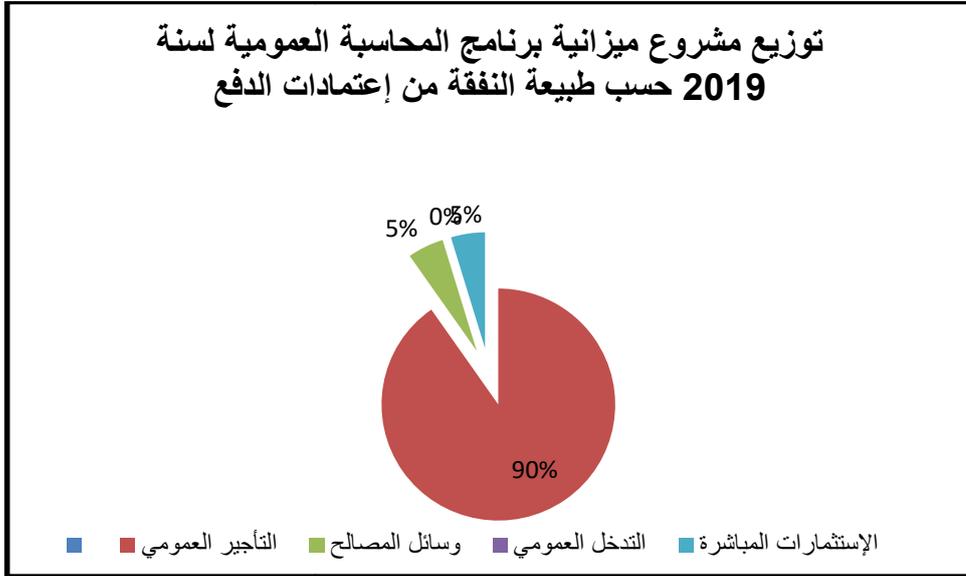
تم ضبط ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2019 في حدود 235477 أ.د. أي بفارق إيجابي قدره 19% مقارنة بالإتمادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2018 والمقدرة بـ 197513 أ.د. ويبيّن الجدول الموالي تطوّر اعتمادات برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2018:

تطوّر اعتمادات برنامج المحاسبة العمومية

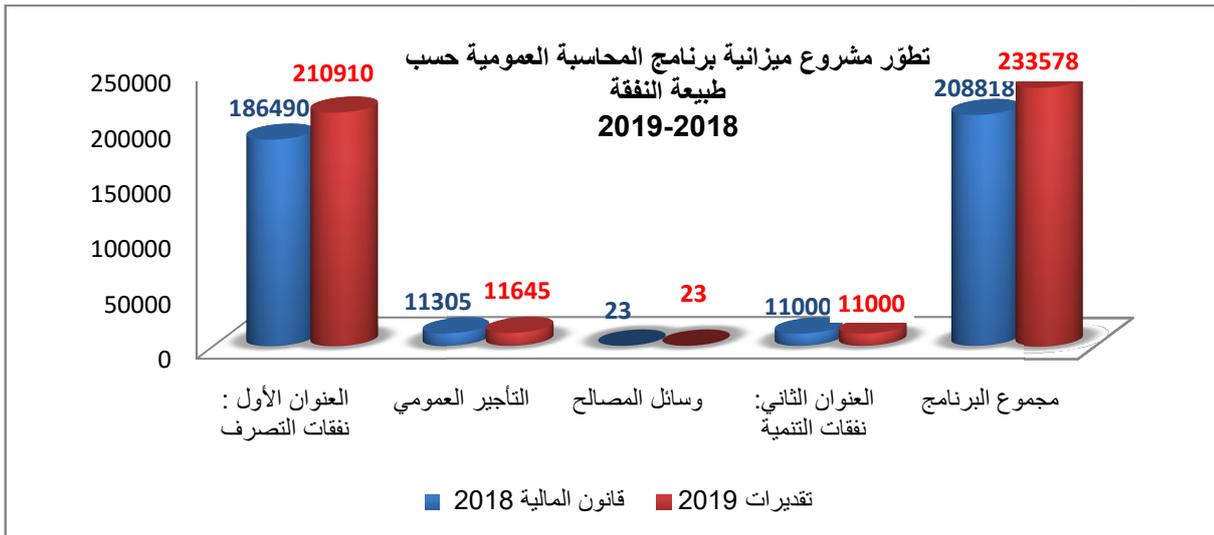
الوحدة: الألف دينار

نسبة التطور 2019-2018		تقديرات 2019		قانون المالية 2018 (1)	انجازات 2017	البيان
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات	اعتمادات			
(2)-(1)/(1)	(1)-(2)	الذفع (2)	التعهد			
19%	24760	222478	222478	197718	192995	العنوان الأول : نفقات التصرف
13%	24420	210810	210810	186390	180135	التأجير العمومي
3%	340	11645	11645	11305	12850	وسائل المصالح
0%	0	23	23	23	10	التدخل العمومي
0%	0	11000	12274	11000	8975	العنوان الثاني: نفقات التنمية
0%	0	11000	12274	11000	8975	الإستثمارات المباشرة
0%	0	11000	12274	11000	8975	على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	0	0	0		التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	0	100	100	100	4	صناديق الخزينة
11.86%	24760	233578	234852	208818	201974	مجموع البرنامج

توزيع مشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة
2019 حسب طبيعة النفقة من إتمادات الدفع



يتبين من خلال الرسم البياني المتعلق بتوزيع مشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة أن نفقات التأجير تمثل النسبة الأهم من حيث حجم الإتمادات المخصصة لها تليها نفقات التنمية ثم وسائل المصالح. ويبين الرسم البياني التالي تطور مشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية حسب طبيعة النفقة لسنتي 2018-2019 (إتمادات الدفع):



يلاحظ من خلال الرسم البياني تطوّر إعمادات الدّفع المخصّصة لنفقات التّأجير ووسائل المصالح والتنمية لبرنامج المحاسبة العمومية سنة 2019 بنسب متفاوتة مقارنة بالإعمادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2018 وذلك حسب طبيعة النفقة ويعود ذلك لـ:

✓ تطوّر نفقات التّأجير بزيادة قدرها 24420 أ.د. أي بنسبة 13.1% ويعود أساسا إلى :

• الانعكاس المالي لانتدابات خريجي مدارس التكوين المبرمجة على تصرف 2019 والمقدر بـ 203 أ.د.

• التدرّج 2019/2018 (3939 عون) حيث قدرت بحوالي 200 أ.د.

• الانعكاس المالي الجملي للزيادة في الأجر (في إطار إيقاف العمل بالاعتماد الجبائي) والمقدر بـ 12819 أ.د..

علما وأن جملة مبالغ الإحالات على التقاعد بعنوان سنة 2018 تقدر بـ 1916,291 أ.د. وبالعنوان سنة 2019 تقدر بـ 2480 أ.د..

✓ تطوّر نفقات وسائل المصالح:

بعد المناقشات وتطبيقا لمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 14 المؤرخ في 16 أفريل 2018 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019، تطوّرت نفقات وسائل المصالح بزيادة قدرها 340 أ.د. أي ما يمثل نسبة قدرها 3% مقارنة بسنة 2018 حيث شملت خاصة:

← تعديلات بالزيادة:

• تعديل نفقات الأكرية والمعالم البلدية بزيادة 150 أ.د. مقارنة بسنة 2018، وقد تمّ تقدير مبالغها لسنة 2019 اعتمادا على نتائج تقارير الإختبار الصادرة عن الإدارة العامة للإختبارات والتحديد بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية واعتمادا على مطالب الترفيع في معينات الكراء الواردة على الإدارة ومشاريع الكراءات الجديدة وتمثل نسبة تطوّر قدرها 12%.

• تعديل الاعتمادات الخاصة بشراء الوقود لوسائل النقل ووقود الإطارات المتمتعة بخطط وظيفية بالترفيع فيها بـ 116 أ.د. مقارنة بسنة 2018.

- الترفيع في الإعتمادات المخصصة للمطبوعات الرسمية بـ 2200 أ.د. مقارنة بسنة 2018 أي بنسبة 109 % وذلك تبعا لعقد الصفقة الإطارية المبرم بين وزارة المالية- الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص- من جهة والمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية من جهة ثانية.
- الترفيع في الاعتمادات المخصصة للصحف والمجلات بزيادة 10 أ.د. مقارنة بسنة 2018.
- الترفيع في مصاريف شراء اللوازم والمعدات الإعلامية بزيادة 50 أ.د. مقارنة بسنة 2018.
- تعديل الاعتمادات المخصصة لنقل الأموال العمومية بزيادة 35 أ.د. مقارنة بسنة 2018 باعتبار أن صفقة نقل الأموال العمومية الحالية المقدرة بـ 965 أ.د. تنتهي موفى سنة 2018 من ناحية ومن ناحية أخرى تتجه النية إلى إضافة ولايات أخرى ستشملها عمليات نقل الأموال العمومية بداية من سنة 2019.

←تعديلات بالتخفيض شملت بالأساس النفقات التالية:

- تعديل نفقات استهلاك الكهرباء بمبلغ قدره (420 -) أ.د (أي ما يعادل (-41) % مقارنة بسنة 2018).
- تعديل نفقات تراسل المعطيات بمبلغ قدره (-190) أ.د (أي ما يعادل (-53) % مقارنة بسنة 2018).
- تعديل نفقات تأثيث الإدارة بمبلغ قدره (-180) أ.د (أي ما يعادل (-42) % مقارنة بسنة 2018).
- تعديل نفقات الاتصالات الهاتفية بمبلغ قدره (-70) أ.د (أي ما يعادل (-16) % مقارنة بسنة 2018).
- تعديل نفقات معدات التصرف الإداري بمبلغ قدره (-890) أ.د (أي ما يعادل (-81) % مقارنة بسنة 2018).

• تعديل نفقات الملتقيات للتكوين بمبلغ قدره (-20) أ.د (أي ما يعادل (-80) % مقارنة بسنة 2018).

ملاحظة: هذا وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات المبرمجة بمشروع ميزانية التسيير لسنة 2019، وبعد المناقشات مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في الميزانية والإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات، لا تعكس الاحتياجات الحقيقية والفعلية لبرنامج المحاسبة العمومية خصوصا مع الاحداثات الجديدة.

✓ تطوّر نفقات التنمية خاصّة بالنسبة لـ:

- نفقات دراسات البناءات الجديدة بنسبة 1,4 %،
- نفقات تعهد وترميم البناءات الإدارية بنسبة 15,4 %،
- نفقات إقتناء معدات الإعلامية بنسبة 39,1 % ،
- نفقات تهيئة وصيانة القباضات بنسبة (-20) %،

2.3. إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج المحاسبة العمومية 2019-2021:

قدّرت إعمادات الدّفع المبرمجة لبرنامج المحاسبة العمومية بـ233578أ. د. خلال سنة 2019 و 245147.2 أ. د. سنة 2020 و 221148.9 أ. د. سنة 2021.

الوحدة: ألف دينار

التقديرات			قانون المالية 2018	الإجازات			النفقات
2021	2020	2019		2017	2016	2015	
213168,7	215734,6	222578	197818	192998,7	195825,9	179818,6	نفقات التصرف
189581	192448	210910	186490	180139	184753	163810,5	التأجير العمومي
189481	192348	210810	186390	180135	184750	163810,5	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
100	100	100	100	4	3	0	على موارد صناديق الخزينة
23564,7	23263,6	11645	11305	12850	11055	16002,3	وسائل المصالح
23564,7	23263,6	11645	11305	12850	11055	16002,3	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
23	23	23	23	9,7	17,9	5,8	التدخل العمومي
23	23	23	23	9,7	17,9	5,8	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
							نفقات التنمية
6176,5	27609,1	11000	11000	8975	7039	9156	الإستثمارات المباشرة
6176,5	27609,1	11000	11000	8975	7039	9156	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
219 345,20	243 343,70	233 578,00	208 818,00	201 973,70	202 864,90	188 974,60	مجموع البرنامج

← نفقات التأجير:

بلغت جملة إعمادات نفقات التأجير التي تمت برمجتها بمشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2019 مبلغا قدره 210910 أ. د. مقابل 186490 أ. د. سنة 2018 (تعديلات بالتخفيض شملت الإحالات على التقاعد بمبلغ جملي قدره 1916,291 أ. د.) وهي سنة مرجعية في إعداد تقديرات الميزانية لسنوات 2019-2020-2021، أي بزيادة قدرها 24420 أ. د. تمثل نسبة تطور قدرها 13.1% وتفسر هذه الزيادة أساسا بالانعكاس

المالي الجملي للزيادة في الأجر (في إطار إيقاف العمل بالاعتماد الجبائي) والمقدر بـ 12812 أ.د..

بالنسبة لسنة 2020، فقد قدرت جملة نفقات التأجير ما قدره 192351,5 أ.د. مقابل 186393,3 أ.د. أي بزيادة تقدر بـ 5958,2 أ.د.، وبالنسبة لسنة 2021 فقد قدرت بـ 189484,7 أ.د. أي بزيادة تقدر بـ 3091,4 أ.د. مقارنة بسنة 2018، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد المحالين على التقاعد خلال الثلاث سنوات القادمة حوالي 414 إطار وعون دون تعويضهم.

← نفقات وسائل المصالح:

قدرت نفقات تسيير وسائل المصالح المبرمجة لسنة 2019 حوالي 11645 أ.د. مقابل 11305 أ.د. سنة 2018 أي بزيادة قدرها 340 أ.د. وهي ما تمثل نسبة تطور قدرها 3% مقارنة بالإتمادات المرسمة بميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2018 (سنة مرجعية في إعداد تقديرات الميزانية لسنوات 2019-2020-2021) وتفسر هذه الزيادة أساساً بـ:

✓ **الترفيغ في مصاريف الأكرية والمعالم البلدية بنسبة 12%** (كراءات جديدة، تحيين معينات كراء على ضوء تقارير اختبار، طلبات من المالكين للزيادة في معينات الكراء، طلبات من مالكين لعقارات قصد فسخ عقود كراء وما يتطلبه الأمر من ضرورة للبحث عن مقرات أخرى ...) أي بزيادة تقدر بـ 150 أ.د. بالنسبة لسنة 2019 وبزيادة قدرها 896,383 أ.د. بالنسبة لسنة 2020 مقارنة بسنة 2018 وبزيادة قدرها 971,274 أ.د. لسنة 2021 مقارنة بسنة 2018.

✓ **الترفيغ في مصاريف نقل الأموال العمومية بنسبة 4%** أي بزيادة تقدر بـ 35 أ.د. بالنسبة لسنة 2019، مع الحفاظ على نفس المبلغ بالنسبة لسنتي 2020 و 2021.

← نفقات التدخل العمومي:

قدرت جملة نفقات التدخل العمومي لسنة 2019 بمبلغ 23 أ.د. منها 15 أ.د. بعنوان التكاليف الناجمة عن التشريعات حول حوادث الشغل و8 أ.د. بعنوان مساهمات لدى منظمات ذات صبغة خصوصية (الجمعية العالمية لمصالح الخزينة) مع الحفاظ على نفس المبلغ بالنسبة لسنتي 2019 و2020.

← نفقات الإستثمارات المباشرة:

✓ تم ضبط إعتمادات نفقات التنمية لبرنامج المحاسبة العمومية لسنة 2019 في حدود 12274 أ.د. تعهدا و11000 أ.د. دفعا دون أي تغيير مقارنة بالإعتمادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2018 والبالغة 11000 أ.د.

ويتضمن مشروع ميزانية التنمية لسنة 2019 ما يلي:

(1) المشاريع والبرامج المتواصلة:

✓ إرساء نظام الجودة بالقباضات: 06603/0006/00

يقترح رصد إعتمادات دفع قدرها 50 أ.د. سنة 2019 لخلاص المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية لتجديد للسنة الأولى لتركيز نظام الجودة بالقباضات

✓ الدراسات: 06603/0011/00

تم ضبط برنامج المشاريع والبرامج المتواصلة والتي هي في مرحلة الدراسات حيث يقترح رصد إعتمادات تقدر بـ 360 أ.د. تعهدا و 1000 أ.د. دفعا سنة 2019 و1258,8 أ.د. سنة 2020 و447,5 أ.د. سنة 2021.

وتتمثل المشاريع المرسمة على ميزانية سنة 2018 والتي لم يرصد لها كامل الإعتمادات اللازمة في:

- ترميم وتقوية الأسس بالقباضة البلدية بتوزر 37 أ.د. ،

- بناء مجمع المالية ومسكنين وظيفيين ومخزن مواد الإختصاصات وغرفة مصلحة بجرية ميدون 43 أ. د.،
- بناء قصر مالية وقباضتين ماليتين وثلاثة مساكن بقفصة 80 أ. د.،
- بناء مجمع المالية بجرجيس القسط الثاني 3 أ.د.
- هدم وإعادة بناء مجمع المالية بأحمد التليلي بتطاوين 9 أ.د.،
- بناء مجمع المالية بالقطار 31 أ.د.،
- هدم وإعادة بناء قصر المالية بباردو 100 أ.د.،
- توسيع مقر أمانة المال الجهوية بجنوبية 23 أ.د.،
- اختبار جزء من السور الخارجي لقصر المالية بزغوان 34 أ. د.

✓ تعهد وترميم البناءات الإدارية: 06603/0012/00

مواصلة إتمام إنجاز أشغال إصلاح التشققات وتقوية الهياكل بمقر الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص وتهيئة مكتب الضمان: 100 أ. د. سنة 2019.

✓ بناء وتهيئة القباضات المالية ومكاتب المراقبة: 30/06663

لإنجاز برنامج المشاريع والبرامج المتواصلة سواء على المستوى المركزي أو الجهوي خلال الثلاث سنوات المقبلة تم رصد إعتمادات تقدر بـ 2329 أ. د. تعهدا و 6100 أ. د. دفعا سنة 2019 ورصد إعتمادات دفع تقدر بـ 20333,3 أ. د. سنة 2020 و 5129 أ. د. سنة 2021 لإستكمالها.

وتتمثل المشاريع المرسمة والتي تمت إعادة تقييمها في:

- ← هدم وبناء قصر المالية بقابس (دراسات): 856 أ. د.،
- ← بناء مجمع المالية بجرجيس 983 أ.د. ،
- ← بناء قصر المالية بقابس: 490 أ. د.

وقد تم ضبط هذه الإعتمادات على أساس الإنجازات المادية والمالية المسجلة إلى غاية سنة 2017 والمنتظرة بالنسبة إلى سنة 2018 بناء على التقديرات المعدة من طرف مصالح الإدارة العامة للبنىات لوزارة المالية.

2) المشاريع والبرامج الجديدة:

تمت برمجة هذه المشاريع الجديدة وإختيارها وفق الأهداف التي تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إلى تحقيقها خلال الثلاث سنوات المقبلة وباعتبارها ذات أولوية وخاصة فيما يتعلق بتحسين ظروف عمل الأعوان بمختلف المصالح الراجعة لنا بالنظر من ناحية، ومن ناحية أخرى تقريب الخدمات للمواطنين خاصة بالمناطق ذات الأولوية وذلك بناء على مطالب السادة أمناء المال الجهويين.

وفي هذا الإطار تم تقديم ما يفيد توفر الأراضي (محاضر التخصيص) بالنسبة للبناءات الجديدة أو ملكية المبنى المزمع تهيئته أو توسيعه وجميع المعطيات الضرورية وذلك قصد تأمين الشروط اللازمة للإنطلاق الفعلي في الدراسات.

وقد تم ضبط كلفة الدراسات أو الإنجاز الخاصة بهذه المشاريع والبرامج بالتنسيق مع الإدارة العامة للبنىات بوزارة المالية.

وللشروع في إنجاز هذه المشاريع والبرامج الجديدة بداية من سنة 2019، يقترح رصد إعتمادات تقدر بـ 9585 أ.د. تعهدا و 3750 أ.د. دفعا سنة 2019 ورصد إعتمادات دفع تقدر بـ 5999,0 أ.د. سنة 2020 و 600 أ.د. سنة 2021 لإستكمالها وستوظف هذه الإعتمادات لتغطية البرامج التالية:

- ✓ إقتناء قطعة أرض بحمام الأنف من ولاية بن عروس.
- ✓ إنجاز دراسات المشاريع الجديدة على المستوى الجهوي بتكلفة مالية قدرها 254 أ.د. تعهدا 27 أ.د. دفعا سنة 2019 وإستكمالها خلال السنوات المقبلة تم رصد إعتمادات دفع تقدر بـ 1295,0 أ.د. سنة 2020 و 148 أ.د. سنة 2021.
- ✓ رصد إعتمادات قدرها 330 أ.د. تعهدا و 200 أ.د. دفعا لإنجاز برنامج تعهد وترميم البنىات الإدارية الخاص:
- تهيئة وصيانة مقر الخزينة العامة: 100 أ.د.،

○ أشغال تهيئة فضاء لإستقبال الوافدين وتغيير الأبواب بمقر الأمانة العامة للمصاريف: 100 أ.د.

✓ إقتناء وسائل النقل سنة 2019 بمبلغ جملي يقدر بـ 240 أ.د. تعهدا ودفعاً لتعويض سيارات المصلحة التي تجاوز سنها العشر سنوات والتي قطعت مسافة كيلومترية تجاوزت 200 ألف كلم ولتدعيم بعض مصالحننا الجهوية بسيارة ثالثة على غرار بقية الجهات.

✓ في إطار تنمية إستغلال الوسائل الحديثة بالمراكز المحاسبية المركزية والجهوية بهدف تحسين جودة الخدمات المسداة بالقباضات يقترح سنة 2019 برمجة إقتناء المعدات الإعلامية من حواسيب وآلات طباعة بمبلغ جملي يقدر بـ 800 أ.د. تعهدا ودفعاً.

✓ تم ضبط برنامج تهيئة وصيانة القباضات لسنة 2019 على أساس المقترحات المقدمة من طرف السادة أمناء المال الجهويين وتقارير التفقد الواردة على الإدارة والزيارات الميدانية التي يقوم بها إطارات الإدارة العامة إلى مقرات القباضات وذلك بالتنسيق مع مصالح الإدارة العامة للبنايات لوزارة المالية ولإنجاز هذا البرنامج يقترح برمجة إعتمادات تقدر بـ 3000 أ.د. تعهدا و2000 أ.د. دفعا سنة 2019 و1000 أ.د. سنة 2020.

0

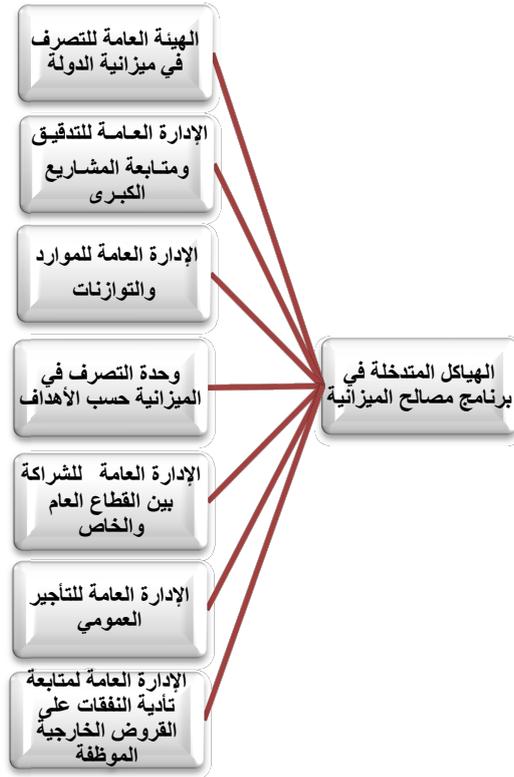
✓ تم ضمن المشاريع والبرامج الجديدة ضبط المشاريع الكبرى المبرمج الشروع في انجازها بداية من سنة 2019 والكلفة التقديرية اللازمة لها خلال الثلاث سنوات المقبلة وذلك بالتنسيق مع مصالح إدارة العامة للبنايات لوزارة المالية وتقدر بـ 4831 أ.د. تعهدا و483 أ.د. دفعا سنة 2019 و3574,0 أ.د. دفعا سنة 2020 و452 أ.د. دفعا سنة 2021.

برنامج مصالح الميزانية

تم تعيين السيد زهير عطاء الله رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، رئيساً لبرنامج مصالح الميزانية منذ 30 أكتوبر 2014.

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته :

1.1 خارطة البرنامج:



2.1 تقديم البرنامج:

تتمثل سياسة البرنامج في إعداد ميزانية الدولة ومتابعة تنفيذها في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية وتضمن ديمومة الميزانية وتماسكها وذلك في إطار تقديرات تضبط على المدى المتوسط.

3.1 إستراتيجية البرنامج:

يضطلع برنامج "مصالح الميزانية" بدور أساسي في وضع السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها. ويتم ذلك في إطار قانون

المالية وبلاستناد إلى مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى .

كما يتم إعداد ونشر كل الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بنسق إنجاز وتنفيذ ميزانية الدولة سواء على مستوى الموارد أو على مستوى النفقات لتقييم الفوارق بينها وبين التقديرات. وباعتبار أن منظومة التصرف في المالية العمومية الحالية لم تعد تستجيب لتطلعات وحاجيات المواطن والمجتمع المدني والسلطة التشريعية وكذلك للجهاز الإداري، فقد انخرطت تونس منذ سنة 2013 في برنامج طويل المدى لإصلاح المنظومة في اتجاه تركيز ثقافة جديدة مبنية على المردودية وتحسين الأداء والمساءلة في كنف الشفافية ومعتدا على المرحلة.

وبهدف استكمال إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف بصفة نهائية وشاملة، تم إعداد مشروع القانون الأساسي للميزانية الجديد الذي يكرس المبادئ العامة والآليات الجديدة للتصرف الحديث في ميزانية الدولة على غرار الشفافية والمصادقية وثقافة المساءلة.

ونظرا لأهمية مشروع القانون الأساسي للميزانية الجديد باعتباره يمثل دستور المالية العمومية، فقد تم الانطلاق في تنفيذ خطة وبرنامج عمل لإعداد كل ما يتطلبه تطبيق أحكامه الجديدة من وثائق وتبويب وقواعد تصرف ونظام معلوماتي وغيره والشروع في تطبيقه حال المصادقة عليه من طرف مجلس نواب الشعب.

وترتكز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية على المحاور التالية:

- مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية من خلال تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط لإعطاء رؤية شاملة وواضحة.
- العمل على تعبئة موارد الدولة وترشيد النفقات بهدف توظيفها لدعم مسار التنمية الجهوية وتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة بالجهات.
- تطبيق الأحكام التي جاء بها القانون الأساسي الجديد بكل دقة وفي الآجال

- مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

وقد تم الاختيار على مجموعة من الأهداف تتمحور حول تطوير جودة تقديرات الموارد الجبائية وتحسين التصرف في النفقات العمومية إضافة إلى تحسين الشفافية في توفير ونشر المعطيات المتعلقة بالميزانية.

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء:

تتمثل أهداف البرنامج في:

الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

الهدف 2.0.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

الهدف 3.0.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

تقديرات			قانون مالية	إنجازات			الوحدة	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015		
الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة								
1.5	2	5	6	0.3	0.70	0.12	%	المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
0.10	0.10	0.10	0.15	-	-	-		المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار
الهدف 2.0.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد								
100	80	50	50	-	-	-	%	المؤشر 1.2.0.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها
100	80	50	50	-	-	-	%	المؤشر 2.2.0.4: نسبة تقدم إعداد التويب النهائي للنفقات

الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية								
35	38	40	42	48	42	48	يوم	المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
3	3	3	3	3.5	3.8	5	شهر	المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

تمت مراجعة بعض القيم المنشودة لبعض المؤشرات نظرا لتأخر المصادقة على مشروع القانون الأساسي للميزانية.

الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة:

تقديم الهدف:

تميز الظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه تونس خاصة منذ سنة 2011 سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي بعدم الاستقرار وتسارع المتغيرات وتواترها، بحيث جعل عملية ضبط تقديرات الموارد وتمويل الميزانية أمرا في غاية الصعوبة وهو ما يفسر الفوارق بين التقديرات والانجازات، وحتم اللجوء إلى قوانين مالية تكميلية سنويا للقيام بالتعديلات الضرورية.

ونظرا لما يكتسبه ضبط تقديرات ميزانية الدولة من أهمية بالغة لضبط الإمكانيات والموارد المالية المتاحة والتي يمكن تعبئتها لتحديد مستوى الإنفاق وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي ، فقد تم اختيار هدف " تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة" تلافيا للانزلاقات وحفاظا على سلامة التوازنات المالية للدولة وديمومة ميزانية الدولة.

مرجع الهدف:

ينتزل هذا الهدف في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات مبررات اعتماد المؤشرات:

سيتم قياس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

- المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية:

تتقسم الموارد الذاتية للدولة إلى مداخل جبائية وأخرى غير جبائية. ويتم التركيز على الموارد الجبائية باعتبارها المناب الأهم من الموارد الذاتية التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة. وهو ما يفسر اختيار هذا المؤشر لمتابعة تقييم مدى جودة تقديرات الموارد الذاتية والعمل على تقليص الفارق بين التقديرات والانجازات بما يضمن المحافظة على التوازنات الكبرى للمالية العمومية.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	مناب المداخل الجبائية من جملة الموارد الذاتية
92	91	82	80	81	86	%

• **المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار:**
إن الرفع من نسق الاستثمار العمومي وانجاز مشاريع وبرامج تنموية بالجهات هو الذي سيسمح من تحقيق معدلات نمو مرتفعة تمكن من استعادة عافية الاقتصاد الوطني وضمان التوازنات العامة وتحقيق التنمية المستدامة بالجهات وخلق فرص للتشغيل. لذلك فإن أهمية نفقات الاستثمار ومتابعة انجازها يعتبر مؤشرا هاما لقياسها بقطع النظر عن مصادر تمويلها.

تقديرات			قانون مالية	إنجازات			الوحدة	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015		
1.5	2	5	6	0.3	0.70	0.12	%	المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
0.10	0.10	0.10	0.15	-	-	-	%	المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار

الهدف 2.0.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

تقديم الهدف:

باعتبار أن مجلس نواب الشعب يعكف حالياً على النظر في مشروع للقانون الأساسي للميزانية الجديد للمصادقة عليه، فإنه تم الإسراع بوضع خطة متكاملة استعداداً لتطبيق جميع ما جاء به من أحكام سواء بالنسبة إلى التي ستدخل حيز التطبيق مباشرة حال المصادقة عليها أو التي ستدخل بصفة تدريجية.

وتبعاً لذلك، يرمي هذا الهدف إلى متابعة تطبيق بعض أحكامه التي تعتبر أساسية ودقيقة وتتطلب متابعة خاصة.

مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار إستراتيجية تطوير التصرف في ميزانية الدولة بما يساهم في دعم الشفافية ومقروئية وثائق الميزانية ونجاعة التصرف العمومي.

مبررات اعتماد المؤشرات:

باعتبار أن بعض الأحكام الواردة بالقانون الأساسي للميزانية الجديد سيتم تطبيقها على مراحل، فقد تم الاختيار لقيس ومتابعة هذا الهدف المؤشرين التاليين:

• **المؤشر 1.2.0.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها:** ويقصد بهذا المؤشر عدد الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة التي توظف مواردها لتغطية نفقات ذات صلة بطبيعتها (الفصل 28).

• **المؤشر 2.2.0.4: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات:** نص الفصل (15) من القانون الأساسي الجديد على أن ضبط التبويب التفصيلي لمداخل وولنفقات الدولة تتم بقرار من وزير المالية.

وخلافاً للتبويب النهائي الجديد للموارد الذي سيتم اعتماده عند إعداد قانون المالية لسنة 2019، فإن التبويب الجديد للنفقات (البرامجي والميزانياتي والمحاسبي) يتطلب آجالاً أطول ومرحلية في التطبيق. لذلك تم اختيار مؤشر نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات لمتابعة وتقييم مدى تطبيق أحكام القانون الجديد.

تقديرات			قانون مالية 2018	إنجازات			الوحدة	
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
100	80	50	50	-	-	-	%	المؤشر 1.2.0.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها
100	80	50	50	-	-	-	%	المؤشر 2.2.0.4: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية:

تقديم الهدف:

تتولى مصالح وزارة المالية وبصفة دورية نشر جملة من المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالنتائج المسجلة على مستوى تنفيذ الميزانية من موارد ونفقات وتصرف في الدين العمومي، ويتم وضعها على البوابة الرسمية لوزارة المالية للإطلاع عليها من طرف كل المهتمين بالأمر.

ويمكن التذكير بأهمها:

- البيانات الشهرية لتطور الوضع المالي. ويتم في نشرها اعتماد المعيار الخاص لنشر البيانات (NSDD) لصندوق النقد الدولي.
- النشرة الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة تحوصل النتائج المسجلة على المستوى الموارد والنفقات. وتتضمن بيانات ورسومات تتعلق بتطور المالية العمومية حسب التبويب الوارد بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك حسب التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS).
- التقرير نصف السنوي حول تطور المالية العمومية (تم الانطلاق في نشره ابتداء من سنة 2014). الذي يقدم نتائج تنفيذ ميزانية الدولة على مدى السداسية لمقارنتها مع

التقديرات بعنوان نفس الفترة، كما يبين الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها قصد المحافظة على التوازنات العامة.

وقصد مزيد تعزيز الشفافية خاصة بعد صدور المرسوم عدد 41 بتاريخ 26 مارس 2011، ثم في ما بعد القانون الأساسي عدد 22 سنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، علاوة على انخراط تونس في المبادرة الدولية لدعم الشفافية، تسعى الهياكل المتدخلة في برنامج مصالح الميزانية إلى نشر كل المعطيات الإحصائية في آجال مقبولة تمكن المستعملين من الحصول على معلومة ذات جودة عالية وفي آجال معقولة.

مرجع الهدف:

يبتذل هذا الهدف في إطار التزامات الدولة تجاه المواطن والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والجهات المانحة.

مبشرات اعتماد المؤشرات:

لتحقيق هذا الهدف تم اختيار المؤشرين المواليين:

- المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
- المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

تقديرات			قانون مالية 2018	إنجازات			الوحدة	
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
35	38	40	42	48	42	48	يوم	المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
3	3	3	3	3.5	3.8	5	شهر	المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

2.1 تقديم أنشطة البرنامج:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2019	الأنشطة	الاعتمادات
الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات الموارد الجبائية	المؤشر 1.1.0.4 : الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية	5%	<ul style="list-style-type: none"> - إعداد أنموذج متكامل للتنبؤ بالاقتصاد الكلي للحصول على التقديرات للمدى المتوسط (3 سنوات) - إعداد إطار النفقات متوسط المدى الشامل والقطاعي 	
	المؤشر 3.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار	0.10	<ul style="list-style-type: none"> - إرساء متابعة دورية لتقدم انجاز المشاريع (بمعدل...) - تنظيم دورات تكوينية للأعوان في تقنيات التقدير والتصرف في المشاريع - ضبط برنامج لزيارات ميدانية للمشاريع الهامة بالتنسيق مع القطاعات (المشاريع الكبرى) - إعداد دليل إجراءات حول التصرف ومتابعة المشاريع 	
الهدف 2.0.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون	المؤشر 1.2.0.4 : نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها	50%	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإصلاح منظومة الحسابات الخاصة وتدعيمه. - القيام بدراسة في إطار التعاون الفني لتقييم جدوى هذه الصناديق وانعكاساتها على القطاعات الممولة (USAID) 	

	<p>- مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات</p> <p>- الاستعانة بخبراء في إطار التعاون الفني خاصة مع الاتحاد الأوروبي Expertise (France)</p> <p>- تنظيم دورة تكوينية خاصة لفائدة فريق العمل حول المقاييس العالمية للتبويب</p>	50%	المؤشر 2.2.0.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات	
	<p>عقد جلسات دورية مع الإدارات المعنية بتوفير المعطيات للمتابعة والتنسيق (كل 15 يوم مثلا)</p> <p>إعداد ونشر تقارير المقاربة بين الحسابات البنكية والمحاسبية التي يتم إعدادها في إطار المتابعة المالية لتنفيذ الميزانية</p> <p>برنامج تكوين موجه للأعوان المكلفين بنشر المعطيات لمواكبة التطورات التقنية في المجال</p>	40 يوم	المؤشر 1.3.0.4 : آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ	<p>الهدف 3.0.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية</p>
	<p>تركيز فريق دائم ممثل من كل المتدخلين للنظر في التقارير لتقييمها والمصادقة عليها وإصدارها في الآجال.</p>	3 أشهر	المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة	

3. نفقات البرنامج:

1.3 نفقات البرنامج:

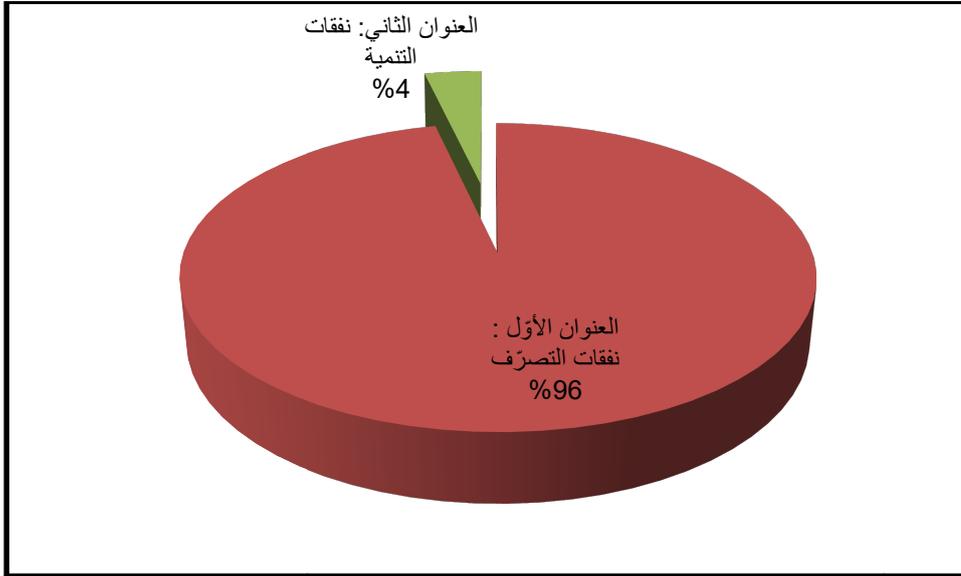
تبلغ جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج مصالح الميزانية بعنوان سنة 2019 ما قدره 7429 ألف دينار مقابل 6628 ألف دينار خلال سنة 2018 أي نسبة تطوّر تبلغ 12% . وتتوزّع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

تطور إتمادات برنامج " مصالح الميزانية "

(بحساب أ د)

نسبة التطور (2018 - 2019)		تقديرات 2019		قانون المالية	إنجازات	بيان البرنامج
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد	2018	2017	
(1) / (1) - (2)	(1) - (2)			(1)		
12%	801	7275	7275	6474	5946	العنوان الأول : نفقات التصرف
13%	780	6640	6640	5860	5589	التأجير العمومي
3%	21	635	635	614	357	وسائل المصالح
	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
0%	0	154	154	154	117	العنوان الثاني: نفقات التنمية
0%	0	154	154	154	117	الإستثمارات المباشرة
0%	0	154	154	154	117	على الموارد العامة للميزانية
	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
12%	801	7429	7429	6628	6063	مجموع البرنامج

توزيع مشروع ميزانية برنامج مصالح الميزانية سب طبيعة النفقة (إ الدفع)



2.2 إطار النفقات على المدى المتوسط لبرنامج مصالح الميزانية 2019 - 2021:
 قدرت الإعتمادات المخصصة لبرنامج مصالح الميزانية بعنوان سنة 2019 بـ 7429 أ د في حين تم تقديرها بالنسبة لسنوات 2020 و 2021 على التوالي بـ 7591 أ د و 7807 أ د أي بنسبة تطور ستبلغ 2 % و 5 % مقارنة بالإعتمادات المخصصة للبرنامج بعنوان سنة 2019.

(بحساب أ د)

تقديرات			قانون المالية	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
7629	7425	7275	6474	5946	6112	5576	نفقات التصرف
7629	7425	7275	6474	5946	6112	5576	على موارد الميزانية
6922	6755	6640	5860	5589	5657	5193	التأجير العمومي
707	670	635	614	357	455	383	وسائل المصالح
							التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
178	166	154	154	117	101	330	نفقات التنمية
178	166	154	154	117	101	330	على موارد الميزانية
178	166	154	154	117	101	330	الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							على موارد صناديق الخزينة
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
7807	7591	7429	6628	6063	6213	5906	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
7807	7591	7429	6628	6063	6213	5906	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج الدين العمومي

تم تعيين السيدة كوثر بابية المديرية العامة للدين العمومي والتعاون المالي رئيسة لبرنامج الدين العمومي منذ سنة 2015.

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

تمثل الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي الإدارة الرئيسية في تحقيق أهداف برنامج الدين العمومي إلا إن كل من الهيئة العامة لميزانية الدولة والخزينة العامة للبلاد التونسية يعتبران متدخلين في البرنامج وتحقيق أهدافه، خاصة والهدف النهائي للبرنامج يتمثل في متابعة ومزيد التحكم في المديونية باعتبار ارتباطها بعوامل ذات العلاقة المباشرة بالتصرف في الدين العمومي وعوامل خارجية ذات العلاقة بسياسة المالية العمومية والظرف الاقتصادي المحلي والعالمي.

تتمثل المحاور الرئيسية لاستراتيجيات برنامج الدين العمومي في تنويع مصادر الدين وآلياته وأجال سدادته والضغط على كلفته والمخاطر المتعلقة به والعمل على تطوير السوق المحلية لسندات الدولة وإرساء تصرف نشيط في الدين العمومي وذلك بهدف الاستجابة لحاجيات الميزانية من موارد الاقتراض بالتوازي مع مزيد التحكم في مستوى الدين العمومي والتقليص من المديونية التي تبقى رهينة عوامل خارجية مختلفة وخارجة نسبيا عن أداء التصرف في الدين العمومي.

تتمثل المهام الأساسية لبرنامج الدين العمومي في ما يلي:

- المحافظة على مستوى مقبول للدين على المدى المتوسط والطويل
- متابعة مختلف المخاطر المتعلقة بالدين العمومي
- تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

بالرغم من التطورات المنجزة في مجال التصرف في الدين العمومي (إرساء منظومة إعلامية متطورة للتصرف في الدين وضبط ومتابعة جملة من المؤشرات ذات العلاقة بالدين، ومتابعة دورية لسيولة الخزينة ...) والتعديلات التي أدخلت على هيكلته ومجالات تدخله، لا

يزال هيكل الدين العمومي يسعى إلى اكتساب التقنيات والآليات المعمول بها عالميا في مجال التصرف النشط في الدين وتطوير النظم والبرمجيات الخاصة به وضبط إستراتيجية واضحة للتصرف في الدين وتطوير السوق الداخلية واعتماد جملة من الإصلاحات لذلك. ومن أبرز هذه الإصلاحات إعداد ونشر وثيقة إستراتيجية الدين العمومي بهدف تطوير التصرف في مخاطر الدين وتحسين احتساب القيم المستهدفة لمؤشرات إستراتيجية الدين العمومي. كما أن الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي تعزم تنفيذ قرار الحكومة الرامي إلى إرساء وكالة الدين والخزينة والتي تم إدراجها بالبرنامج الوطني للإصلاحات 2016-2020.

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج في المحاور التالية:

- ✓ تحسين التصرف في كلفة ومخاطر الدين العمومي
 - ✓ تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
- التحكم في مستوى المديونية

يجدر بالذكر أنه تم مراجعة أهداف ومؤشرات قياس الأداء للبرنامج تماشيا مع محتوى وثيقة إستراتيجية الدين العمومي التي تم إعدادها في موفى سنة 2016 وتحيينها سنة 2017.

1. الهدف 1.0.5: تحسين التصرف في كلفة ومخاطر الدين العمومي

تقديم الهدف:

يعتبر تحسين التصرف في كلفة ومخاطر الدين العمومي المهمة الأساسية التي تعكس أداء برنامج الدين العمومي الذي يسعى إلى سد حاجيات تمويل ميزانية الدولة من خلال المروحة بين مختلف مصادر التمويل المتوفرة قصد الموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به في أن واحد. حيث تعد حافطة الدين العمومي عرضة لعدد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على تطور حجمه وكلفته ويتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر وذلك بـ :

- التحكم في مخاطر الصرف عبر الترفيع في مناب الدين الداخلي قدر الإمكان وتنويع عملات التداين الخارجي.

- التخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقرروض ذات نسب الفائدة المتغيرة.

- التحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال التمديد في مدة تسديد الدين وتقادي الدين قصير المدى.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية من خلال تنويع مصادر الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في مخاطره وإرساء إستراتيجية الدين على المدى المتوسط.

مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر 1.1.0.5: معدل تكلفة الدين العمومي:

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور كلفة الدين قصد الضغط عليها.

المؤشر 2.1.0.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي باعتبار أن الدين الداخلي يتميز بأقل مخاطر مقارنة بالدين الخارجي.

المؤشر 3.1.0.5: معدل مدة سداد الدين العمومي

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور معدل مدة سداد الدين قصد إحكام التصرف في مخاطر إعادة التمويل.

المؤشر 4.1.0.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيه في غضون سنة

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيه في غضون سنة قصد التقليل من أخطار الدين ذي الفائدة المتغيرة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل القيم المنشودة لبعض المؤشرات على ضوء النتائج المحققة خلال سنة 2017.

تقديرات			ق.م 2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
4	4	4.1	4.02	3.99	4.2	4	%	المؤشر 1.1.0.5: معدل تكلفة الدين العمومي
27.3	27.2	28.3	29.3	31.1	34.9	35.2	%	المؤشر 2.1.0.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي
7≤	7≤	7≤	7≤	6.9	6.9	6.9	سنة	المؤشر 3.1.0.5: معدل مدة سداد الدين العمومي
40≥	40≥	40≥	40≥	31	31.7	33.5	%	المؤشر 4.1.0.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة

2. الهدف 2.0.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

تقديم الهدف:

يهدف تطوير السوق المحلية لسندات الدولة إلى توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض وتقادي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي باعتبار المخاطر ذات العلاقة به.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر 1.2.0.5: عدد المناقصات في السنة

يبرز هذا المؤشر مدى انتظام الإصدارات بالسوق الأولية باستعمال آجال سداد مختلفة تأخذ بعين الاعتبار تسديدات أقساط الدين العمومي.

المؤشر 2.2.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية

يمكن هذا المؤشر من إبراز مستوى سيولة السوق الثانوية لرقاع الخزينة وهو دليل على مدى تطورها.

تقديرات			ق.م 2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
48	48	48	48	29	23	29	مناقصة	المؤشر 1.2.0.5: عدد المناقصات في السنة
30	30	30	30	25.5	26.04	14.9	%	المؤشر 2.2.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

لا تتطلب الأنشطة المبينة بالجدول الموالي اعتمادات مالية تذكر، إنما يتطلب الإعداد لإرساء وكالة الدين والخزينة إلى اعتماد مالية مهمة سيقع تحديدها لاحقاً.

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2019	المؤشرات	الأهداف
		4.1 %	المؤشر 1.1.0.5: معدل كلفة الدين العمومي	
	- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية	28.3%	المؤشر 2.1.0.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	الهدف 1.0.5 تحسين التصرف في كلفة و مخاطر الدين العمومي
	-المباعدة بين أجال تسديد القروض الجديدة وإصدار قروض على الأسواق العالمية طويلة المدى ما أمكن .	7 سنوات ≥	المؤشر 3.1.0.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	
	- استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة	40%	المؤشر 4.1.0.5 مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيده في غضون سنة	
	- تأمين شفافية وسرعة المناقصات بارسء منظومة الكترونية في الغرض	48 مناقصة	المؤشر 1.2.0.5 عدد المناقصات في السنة	الهدف 2.0.5 تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
	- مراقبة تطبيق كراس الشروط الجديد الخاص بالمختصين في رفاع الخزينة واعتماد منحنى نسب فائدة مرجعي.	30%	المؤشر 2.2.0.5 حجم التداول في السوق الثانوية	

3- نفقات البرنامج:

1.3- ميزانية البرنامج:

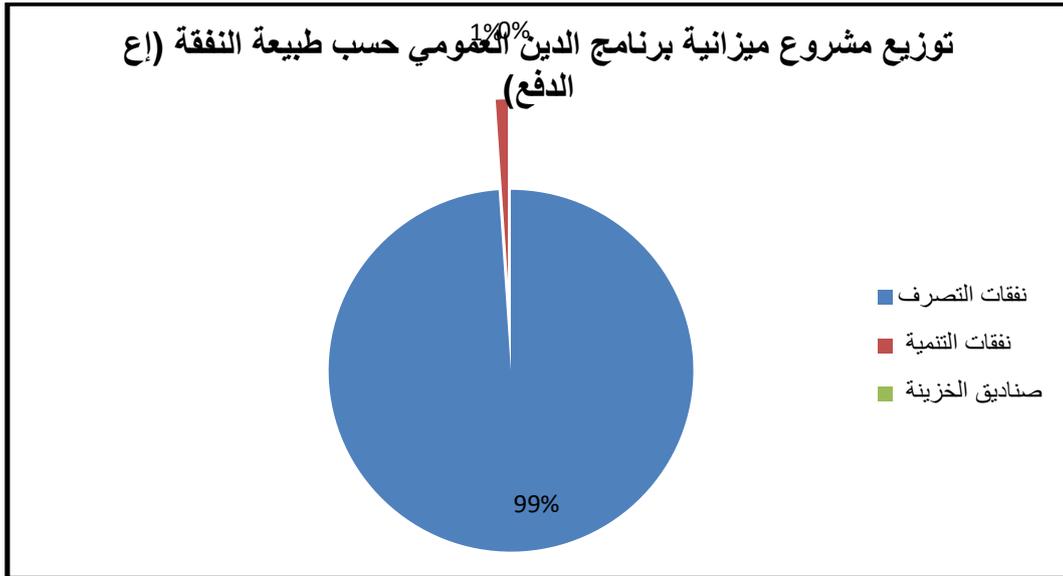
تبلغ جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج الدين العمومي لسنة 2019 ما قدره 1471 ألف دينار مقابل 1286 ألف دينار خلال سنة 2018 أي بنسبة تطور تقدر بـ 14%.

تطور إعتمادات برنامج الدين العمومي

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور		تقديرات		قانون المالية 2018	إنجازات	بيان البرنامج
(2019-2018)		2019		1	2017	
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
(2)-(1) / (1)	(1)-(2)	2				
15%	195	1455	1455	1260	1238	العنوان الأول: نفقات التصرف
17%	190	1310	1310	1120	1128	التأجير العمومي
4%	5	145	145	140	110	وسائل المصالح
	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
-38%	-10	16	16	26	81	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-38%	-10	16	16	26	81	الاستثمارات المباشرة
-38%	-10	16	16	26	81	على الموارد العامة للميزانية
	0					على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0					التمويل العمومي
	0					على الموارد العامة للميزانية
	0					على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0					صناديق الخزينة
14%	185	1471	1471	1286	1319	مجموع البرنامج

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.



2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج الدين:

تبلغ جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج الدين العمومي لسنة 2019 ما قدره 1471 ألف دينار مقابل 1519 ألف دينار خلال سنة 2020 و 1576 ألف دينار لسنة 2021 أي بنسبة تطور ستقدر بـ 3% و 7% على التوالي مقارنة بسنة 2019.

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			قانون المالية	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
1558	1502	1455	1260	1238	1204	1022	نفقات التصرف
1558	1502	1455	1260	1238	1204	1022	على موارد الميزانية
1396	1349	1310	1120	1128	1100	949	التأجير العمومي
162	153	145	140	110	104	73	وسائل المصالح
							التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد صناديق الخزينة
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
18	17	16	26	81	30	2	نفقات التنمية
18	17	16	26	81	30	2	على موارد الميزانية
18	17	16	26	81	30	2	الاستثمارات المباشرة
							التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							على موارد صناديق الخزينة
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
1576	1519	1471	1286	1319	1234	1024	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
1576	1519	1471	1286	1319	1234	1024	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج القيادة والمساندة

تولى السيد عبد الرحمان الخشتالي كاتب عام وزارة المالية مهمة "رئيس برنامج القيادة والمساندة" منذ 15 أفريل 2017.

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1. خارطة البرنامج:

1.1.1. الهياكل المنضوية ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة:



2.1.1. المؤسسات العمومية:



2.1. ضبط إستراتيجية البرنامج:

يضطلع برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، فهو يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إسداء خدمات ذات الإختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير الوزارة والمتمثلة أساسا في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والقيادة والشؤون العقارية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والقانونية والشراءات والإتصال.

فيما يخص وظائف الدعم والمساندة يتكفل البرنامج بتوفير الإنتدابات لمختلف البرامج إلى جانب التصرف الإداري في الأعوان من مرحلة الإنتداب إلى مرحلة الإحالة على التقاعد مروراً بالتكوين وذلك من خلال ما تؤمنه المدرسة الوطنية للمالية في هذا المجال، هذا إضافة إلى توفير الدعم المادي واللوجستي لكافة البرامج وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلقة بالجانب المالي في تنفيذ الميزانية وإنجاز المشاريع المتعلقة بالبناءات الجديدة وأشغال التهيئة والصيانة، وذلك من خلال إعداد مشروع ميزانية الوزارة وإنجاز الشراءات العمومية والمشاريع المتعلقة بالبناءات الجديدة وأشغال التهيئة والصيانة إلى جانب التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة ومتابعة أسطول السيارات ومختلف التجهيزات والمعدات التابعة للهياكل المركزية.

أما فيما يتعلق بمجال القيادة فإن مهام برنامج القيادة والمساندة تتمثل أساسا في عمليات الإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيره من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة ومكافحة الفساد وحسن التصرف. وفي هذا الإطار تم التوجه إلى ضبط هدف يتعلق بتدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي وذلك تفعيلا لعدة نصوص قانونية وتشريعية ولعدة إتفاقيات دولية ووطنية خاصة منها إتفاقية التعاون والشراكة المبرمة بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية والنجاعة والمساءلة.

كذلك وفي إطار تفعيل الإصلاحات الهيكلية للمالية العمومية المندرجة ضمن التوجهات الإستراتيجية لوزارة المالية، قامت وزارة المالية بإعداد برنامج عملي لتطوير أنظمة معلوماتية متعلقة بالمشاريع الإستراتيجية الخاصة بالجباية والاستخلاص والمشاريع الإستراتيجية الخاصة بالتصرف في المالية العمومية والمشاريع الإستراتيجية الخاصة بالتبادل البيئي بين نظم المعلومات الوطنية على غرار خدمات واب ذات قيمة مضافة عالية بالنسبة للمشروع المتعلق بـ«المنظومة الوطنية للتبادل البيئي بين نظم المعلومات» المدرج ضمن المحور الإستراتيجي «الحكومة الإلكترونية» للمخطط الوطني الاستراتيجي «تونس الرقمية 2020».

2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2. تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

يضم برنامج القيادة والمساندة الأهداف والمؤشرات التالية:

المؤشر 1.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال	الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية
المؤشر 2.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال	
المؤشر 3.1.0.6: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية	
المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة أو تفويض في الاعتمادات	الهدف 2.0.6: ترشيد حوكمة النفقات العمومية
المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات	
المؤشر 3.2.0.6: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات	
المؤشر 4.2.0.6: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) مشاريع البناءات المبرمجة	
المؤشر 1.3.0.6: نسبة مهمات الرقابة المنجزة التي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق القدرة على الأداء.	الهدف 3.0.6: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي
المؤشر 2.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممول الأجنبي في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات	

الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

تقديم الهدف: تحسين التصرف في الموارد البشرية يندرج ضمن منظور مستحدث للتصرف عماده الأساسي عقلنة التصور والتوقعات مع ضرورة التكيف مع مجموع المعطيات الداخلية والخارجية التي تحيط بهيكلنا.

ومن هذا المنطلق فإنّ الهدف من تحسين التصرف في الموارد البشرية هو الذي يمكن من تشخيص الإشكاليات الراهنة وإيجاد الحلول والسبل الناجعة لحسن انتقاء الموارد البشرية وتوزيعها وتحسين الأداء والبحث عن الآليات الكفيلة لتحفيز الأعوان من خلال احترام الإجراءات والآجال المضبوطة في هذا المجال.

وفي إطار مواصلة تطبيق مقومات التصرف حسب الأهداف وتدعيمه تمّت صياغة إستراتيجية خاصة ببرنامج القيادة والمساندة في الجانب المتمثل في التصرف في الموارد البشرية لوزارة المالية وفقا لآليات وأساليب تخدم مصلحة الإدارة من جهة عبر تطوير آليات العمل ومصلحة أعوانها من جهة أخرى عبر التركيز على التكوين والتحفيز المعنوي للرفع من المردودية.

وعملا بهذه الإستراتيجية فإنّه تم تفريع الهدف إلى ثلاث (3) محاور أساسية:

- المحور الأول: الانتدابات
- المحور الثاني: الترقيات
- المحور الثالث: التكوين

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تحقيق إستراتيجية الوزارة في مجال حسن التصرف في الموارد البشرية
مبررات اعتماد المؤشرات:

تمكن المؤشرات المضبوطة من قياس مدى قدر الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية على تحقيق الهدف المرسوم والمتعلق بتحسين التصرف في الموارد البشرية إضافة إلى سهولة متابعتها وتحيينها بصفة منتظمة مع توفّر المعلومات المتعلقة بها اعتمادا على لوحات القيادة وجدول المتابعة والمنظومات الإعلامية المستخدمة في الغرض.

وفي ما يلي جدول يحوصل الإنجازات المسجلة في سنوات 2014 و 2015 و 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و 2021، وذلك فيما يتعلق بمؤشرات الإنتدابات والترقية والتكوين.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
70	60	100	100	100	82.6	29	%	المؤشر 1.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال
60	50	40	20	0	0	20.5	%	المؤشر 2.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال
96.7	96.7	96.7	92.1	74.54	42.66	76.7	%	المؤشر 3.1.0.6: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية

• بالنسبة للمؤشر الأول والمتعلق بنسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال، خصصت انتدابات سنتي 2016 و 2017 حصريا لفائدة خريجي مدارس التكوين لذلك تمّ تحديد سقف إنجاز يساوي 100% وسيتم المواصلة على هذا المنوال بالنسبة لسنة 2018 و 2019 نظرا لسياسة الحدّ من الانتدابات والاقتصار على خريجي مدارس التكوين هذا مع الإشارة وأن نسبة 60 % المبرمجة بالنسبة لسنة 2020 تبقى مرتبطة بالخيارات السياسية والتوجهات فيما يتعلق بالانتداب في القطاع العمومي.

• أما فيما يخص المؤشر الثاني والمتعلق بنسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال، فقد تمّ تحديد سقف 20 % نظرا للتأخير الحاصل على مستوى إنجازات 2016 و 2017 والتي سيتم معالجتها خلال سنة 2018 والذي يعود بالأساس إلى الآجال المشطة لدراسة ملفات المترشحين للترقية في الرّتب العليا من جهة ونظرا للتأخير الحاصل على مستوى رئاسة الحكومة فيما يتعلق بنشر قرارات فتح وتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية والذي حال دون إنجاز هذه الخطط في الآجال المضبوطة من جهة أخرى. وبالتالي فإنه وقعت المراجعة بالنقصان (من 30% إلى 00%) هذا وتمّ إتباع نفس التوجه في تحيين التقديرات بالنسبة لسنة 2017 حيث سيتم خلال السنة

المذكورة تدارك التأخير الحاصل في إنجاز الخطط المخصصة للترقية بعنوان سنة 2016 وهو ما سيأثر سلباً على إنجاز الخطط المخصصة للترقية بعنوان سنة 2017 لذلك تمت مراجعة نسبة الإنجاز بالنقصان من 30% إلى 0%.

- أما فيما يخص المؤشر الثالث والمتعلق بنسبة إنجاز مخطط التكوين لفائدة أعوان وزارة المالية، فقد تركزت جهود المدرسة الوطنية للمالية على تأمين سير منظومة التكوين بجميع مكوناتها ويتبلور ذلك من خلال إنجازها لمخطط التكوين. وقد تم اعتماد نسبة 96.7% كقيمة مرتقبة لسنة 2019 أخذاً بعين الاعتبار لكل الأنشطة الخصوصية والمشاركة المتوقف تنفيذها على المدرسة دون سواها.

الهدف 2.0.6 : ترشيد حوكمة النفقات العمومية

تقديم الهدف: يندرج هدف "ترشيد حوكمة النفقات العمومية" ضمن سياسة تركيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية الوزارة والذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة المعطيات والعوامل الخاصة بالمحيط الداخلي والخارجي للهيكل الإداري.

ولتحقيق الهدف المذكور تم تحديد المؤشرات التالية:

- 1- آجال فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات،
- 2- آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية،
- 3- آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات،
- 4- نسبة تنفيذ دراسة وانجاز مشاريع البناءات المبرمجة.

مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة الإدارة وحوكمة التصرف في النفقات العمومية.

مبررات اعتماد المؤشرات :

المؤشر 6. 1.2.0: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات:

آجال فتح وإحالة وتفويض الاعتمادات هي حلقة هامة في مسار التصرف في الميزانية خاصة أن تحقيق حاجيات مصالح الوزارة في الآجال يساهم في بلوغ أهداف القدرة على الأداء من جهة وإحكام التصرف في ميزانية الدولة من جهة أخرى.

ونظرا للأهمية الآجال وتأثيرها على التصرف في الإعتمادات، تم اعتماد مؤشر آجال فتح وإحالة وتفويض الإعتمادات للقيام بمتابعة مدى تحكم الوزارة في الآجال المتعلقة بتنفيذ الميزانية أي آجال تحقيق سياساتها العمومية المحددة مسبقا وعدم تعطيل سير العمل الإداري لمختلف المصالح التابعة للوزارة.

في هذا الإطار تم اعتماد ثلاث مؤشرات فرعية للإلمام بكل جوانب المؤشر المذكور تركز أساسا على الإجراءات المعتمدة للتمكن منفتح وإحالة وتفويض الإعتمادات في آجال معقولة تمكن من تنفيذ عادي للسياسات المرسومة من قبل الوزارة. وتتمثل المؤشرات الفرعية الثلاث في ما يلي:

1. المؤشر الفرعي 1: آجال دراسة المطالب

هي الآجال المستوجبة من قبل مصالح التصرف في الشؤون المالية و المادية للوزارة لدراسة مطالب أمري الصرف قبل إحالتها على أنظار الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة للنظر في إمكانية فتح الإعتمادات.

2. المؤشر الفرعي 2: آجال فتح الإعتمادات

هي الآجال المستوجبة لاستكمال إجراءات فتح الإعتمادات من قبل الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة. والملاحظ أن هذه الآجال تعتبر طويلة نوعا ما بالنظر للأهداف المنشودة و تحقيق تطور في القدرة على الأداء لأمري الصرف.

3. المؤشر الفرعي 3: آجال إحالة أو تفويض الإعتمادات

بعد فتح الإعتمادات من طرف الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وإصدار قرارات فتح الإعتمادات يتم تفويض أو إحالة الإعتمادات لفائدة أمري الصرف. وعلى هذا الأساس تسعى مصالح الوزارة لمزيد تقليص آجال إحالة أو تفويض الإعتمادات لما لها من انعكاس على التحكم بالمؤشر ككل ومن ثمة تنفيذ المشاريع والسياسات العامة وتحقيق قدرة عالية على الأداء.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن اعتماد هذه المؤشرات الفرعية اندرج في مسار فتح و إحالة أو تفويض الإعتمادات حسب المتدخلين والإجراءات المنوطة بعهدتهم. ويبرز هذا المؤشر تطوّر دراسة طلبات فتح الإعتمادات والتصرف فيها في الآجال وتقييم مدى قدرة الإدارة على الاستجابة لحاجيات الهياكل المعنية وتوفير ما يلزمها من اعتمادات لاستمرارية المرفق العمومي وعدم تعطيل سير العمل الإداري.

المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية:

إن العمل على تعديل الآجال المستوجبة في كامل مسار إنجاز الصفقات والاستشارات يساهم بشكل مباشر في تحسين أداء الإدارة فلقد تم اعتماد مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية لمتابعة مدى سرعة استجابة مصالح الإدارة لطلبات الهياكل المختلفة اعتبارا لطول مسار إنجاز عملية الشراء انطلاقا من إعداد كراسات الشروط وصولا إلى عملية الاستلام.

وحتى نتمكن من تحديد مجال اعتماد المؤشر بدقة تم استثناء المسار المتعلق بالصفقات العمومية الذي يخضع للأحكام الأمر المنظم للصفقات العمومية عدد 1039 لسنة 2014 للاختلاف الإجرائي من حيث الآجال والمتدخلين حيث تخضع الصفقات العمومية لمتدخلين إضافيين (لجان مراقبة الصفقات العمومية) وآجال إضافية للبت في محاضر الفتح والتقييم، كما تختلف الصفقات العمومية عن الشراءات العمومية من حيث الحجم فلا يتجاوز عدد الصفقات العمومية خلال السنة الواحدة عادة أربعة صفقات عمومية تابعة للوزارة.

وفي إطار تطوير المؤشر تم إدراج الآجال المتعلقة ببقية مراحل مسار الشراءات حتى يتسنى تحسين القدرة على الأداء في مجال الشراءات وذلك من خلال ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في ما يلي:

1. آجال إعداد كراسات الشروط:

تتمثل آجال إعداد كراسات الشروط في الأيام الفاصلة بين تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة وإعداد وختم الصفقات وتاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة. ويسعى هذا المؤشر الفرعي إلى التقليل في آجال إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة وإعداد وختم الصفقات ومصادقة اللجنة المختصة على كراس الشروط.

2. آجال التقييم الفني والمالي:

تتمثل آجال التقييم الفني والمالي في المدة الزمنية الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ إبداء لجنة المشتريات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي من خلال إعداد محضر تقييم العروض. يسعى هذا المؤشر إلى التقليل في آجال تقييم العروض وإبداء لجنة المشتريات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي.

3. آجال الاستلام الوقتي:

تتمثل آجال الاستلام الوقتي في المدة الزمنية الفاصلة بين إصدار الإذن بالتزود من قبل مصلحة تنفيذ الصفقات وانجاز المشتريات والتاريخ المضمن بمحضر الاستلام الوقتي. ويسعى هذا المؤشر إلى التقليل في آجال الاستلام وذلك بالتقليل وضبط آجال معينة كل حسب خاصية الاقتناءات والمشتريات المنجزة.

المؤشر 3.2.0.6 آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات:

يهدف هذا المؤشر إلى تقليص آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات الذين قاموا بإيداع مستنداتهم طبقاً للإجراءات الجاري بها العمل.

وباعتبار أن مسار خلاص المزودين يتميز بوجود متدخلين أساسيين وهما أمر الصرف (المرحلة الإدارية) والمحاسب العمومي (المرحلة المحاسبية)، فهذا المؤشر يعنى بالمدة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص النفقات العمومية والمحددة بـ 30 يوماً. وتجدر الإشارة أن هذا المؤشر يهتم بخلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة بالتالي لا يقع احتساب الآجال المستوجبة لتأشير مراقبة المصاريف العمومية بخصوص اقتراحات التعهد الصادرة خارج إطار الرقابة المعدلة. كما يهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات المتعلقة بانجاز إقتناءات وإسداء خدمات تتطلب إصدار مسبق للإذن بالتزود.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس نجاعة الإدارة في تأدية النفقات العمومية وتحسين جودة خدماتها وتدعيم ثقة المزودين ومزدي الخدمات في مصداقية الإدارة من خلال حرصها على خلق توازن بين تحقيق المصلحة العامة (التزود بالمواد والخدمات وتحقيق استمرارية المرفق العام) وضمان حق المزودين ومسدي الخدمات في خلاص مستحقاتهم المالية في آجال معقولة.

المؤشر 4.2.0.6 نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات :

تقوم الإدارة العامة للبنىات بمتابعة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة التابعة لوزارة المالية خاصة وأن هذه الأجال قد شهدت تأخيراً في آجال إنجاز لمشاريع سواء كان ذلك على مستوى الدراسة أو الأشغال بالمقارنة بما هو منصوص عليه بالقوانين الخاصة بالبنىات المدنية. وبالرجوع إلى الاعتمادات المخصصة بالميزانية فإن أكثر من 80% من المشاريع البناءات ذات صبغة جهوية.

يتم قياس مدى تحقيق هدف " ترشيد حوكمة النفقات العمومية" عن طريق المؤشرات التالية:

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
9	9	10	11	11.5	17	15	يوم	المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة أو تفويض في الاعتمادات
60	60	70	80	85	-	-	يوم	المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات
20	22	25	30	-	-	-	يوم	المؤشر 3.2.0.6 : آجال خلاص المزودين و مسدي الخدمات
90	90	80	80	-	-	-	%	المؤشر 4.2.0.6 نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات

الهدف 3.0.6: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.

- تقديم الهدف:

تقوم هيئة الرقابة العامة للمالية بمراقبة تصرف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيات والهيكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدولة أو الجماعات المحلية.

وتتولى الهيئة سنويًا، إنجاز أكثر من 65 مهمة مراقبة وتدقيق حسابات، ويمكن تبويب مهمات الرقابة حسب طبيعة المصالح والهيكل على النحو التالي:

- مهمات تخص مصالح وزارة المالية، أو هيكل تعمل تحت إشرافها،
- مهمات تفقد وبحث تخص منشآت عمومية ومؤسسات عمومية إدارية أو غير إدارية،
- مهمات تفقد وتقييم وبحث تخص عدة إدارات وهيكل أخرى،

- مهمات تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية.

وتقضي مهمات الرقابة والتقييم إلى إعداد تقارير تتضمن جملة من الملاحظات والنقائص التي تم تسجيلها، مما يستدعي مزيد حرص المصالح والهيكل المعنية لتداركها مستقبلاً، قصد إحكام إنجاز البرامج والمشاريع العمومية والإستعمال الأمثل للموارد المالية المخصصة لها.

وتتجز مهمات المراقبة طبقاً للبرنامج السنوي الذي تعدّه الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وذلك بعد المصادقة عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية، ويمكن للوزير المكلف بالمالية أن يأذن عند الاقتضاء بمهمات مراقبة غير مدرجة بالبرنامج السنوي. وتحرص الهيئة على إنجاز مهماتها طبقاً للمعايير الدوليّة للمراجعة والتدقيق.

وسعياً لملاءمة هدفها مع مقتضيات التوجّهات الإستراتيجية لوزارة الماليّة المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي، تولّت الهيئة اعتماد هدف جديد وتغيير المؤشر الأول لقياس الأداء المتعلق بنسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة والمؤشر الثاني المتعلق بنسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي حيث يعتبران مؤشري أنشطة. وقد تمّت المحافظة على المؤشر المتعلق بنسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسلّة إلى الممولّ الأجنبي في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات، نظراً لخصوصيّة هذا المؤشر، وسعياً من الهيئة لإحترام تعهّداتها الدوليّة.

وعليه تم تعويض الهدف القديم بهدف جديد يتمثّل في تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي. أمّا مؤشرات قياس الأداء المقترحة، فهي تتمثّل في:

- نسبة مهمّات الرقابة المنجزة التي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلقة بتدقيق القدرة على الأداء².

- نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسلّة إلى الممولّ الأجنبي في الأجل المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات.

وتتمثّل أسباب إعتقاد الهدف المذكور ومؤشّرات قياس الأداء فيما يلي:

✓ تفعيل إتفاقية التّعاون والشراكة المبرمة بين وزارة المالية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار تنفيذ مقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية، وكذلك إتفاقية التّعاون الدوليّ الموقّعة مع الديوان الأوروبي لمكافحة الفساد OLAF بخصوص تبادل المعلومات والمعطيات وتطوير الكفاءات وتقديم المساعدة الفنية في مجال مقاومة الفساد.

✓ تطبيق مقتضيات الفصل 69 من مشروع القانون الأساسي الجديد للميزانية الذي ينصّ على تكليف هيكل الرقابة الإدارية والماليّة بالقيام بعمليات فحص وتقييم وثائق القدرة على الأداء.

✓ إحترام مقتضيات إتفاقية برنامج دعم الإنطلاقة الخامس (Programme d'Appui à la Relance V) الممولّ مع الإتحاد الأوروبي والذي ينصّ على تعهّد الدولة التونسيّة بالقيام بمهمات تدقيق القدرة على الأداء لبعض البرامج على مستوى الوزارات.

- **مرجع الهدف:** يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ التوجّه الإستراتيجي لمهمّة الماليّة المتعلّق بتدعيم الحوكمة ونجاعة التصرف في الأموال العمومية ومقاومة الفساد.

-مبّررات إعتقاد المؤشّرات:

في هذا الإطار، تمّ إعتقاد المؤشّرات المذكورة التي تمكّن الهيئة من تقييم:

- 2 تمّ إقتراح المحافظة على مؤشّر قياس واحد يجمع بين مهمّات الرقابة المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق القدرة على الأداء وذلك بهدف الحدّ قدر الإمكان من مؤشّرات قياس الأداء علماً أنّه يمكن إعتقاد تفريع المؤشّر عند إعداد التقرير السنوي للأداء.

- إنجاز مهمّات متعلّقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق إطار القدرة على الأداء ضمن البرنامج السنوي لتدخّل الهيئة،
- مدى احترام الهيئة لتعهداتها الدوليّة بخصوص آجال إرسال التقارير النهائيّة لتدقيق حسابات المشاريع المموّلة بمراد خارجيّة المنصوص عليها ضمن إتفاقيات القروض والهبات.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
25%	20%	%15	-	-	-	-	نسبة مائويّة	المؤشر 1.3.0.6:نسبة مهمّات الرقابة المنجزة التي تتضمّن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمّات المتعلّقة بتدقيق القدرة على الأداء .
% 80	%80	% 80	% 80	%54,76	%45,71	% 67,5	نسبة مائويّة	المؤشر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائيّة لتدقيق حسابات المشاريع المموّلة بمراد خارجيّة المرسلّة إلى الممول الأجنبي في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات

تسعى الهيئة لاحترام تعهداتها الدوليّة إزاء الممولين الأجانب من خلال إعطاء الأولويّة خلال شهري ماي وجوان لمهمّات تدقيق حسابات المشاريع المموّلة بمراد خارجيّة.

2-2- تقديم أنشطة البرنامج:

• أنشطة ذات انعكاس مالي:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2019	المؤشرات	الأهداف
30 ألف دينار	- تأجير اللجان الخاصة بالمناظرات الخارجية للانتداب	100	المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال	الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية
30 ألف دينار	- تأجير اللجان الخاصة بالمناظرات الداخلية للترقية	10	المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال	
100000.000 500.000 140000.000	- الترفيه في قاعات التدريس وذلك عبر التوسيع في مساحة المدرسة - تزويد المدرسة بالمعدات اللازمة لتأثيث المدرسة وحسن قبول المتكويين - الترفيه في عدد ملتقيات التكوين	87.7	المؤشر: نسبة إنجاز مخطط التكوين لصالح أعوان وزارة المالية	

• أنشطة دون انعكاس مالي:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2019	الأنشطة
الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 1.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب في الآجال	100	<p>- مزيد تركيز مقومات التصرف التقديري أو ما يمكن التعبير عنه بالتصرف التقديري للانتدابات</p> <p>- مزيد التنسيق مع الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب</p> <p>- إعتداد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة قصد القيام بفرز الملفات لما يوقره ذلك من ربح للوقت.</p> <p>- تحديد آجال مضبوطة للجان المناظرة (لجنة الفرز ولجنة التصريح بالنتائج) للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها.</p> <p>- دعوة اللجان المعنية بالتصريح بالنتائج إلى التثبت والإمضاء على محضر جلسة المناظرة في أجل لا يتعدى 10 أيام من تاريخ توصلهم بالنتائج.</p> <p>- إبان التصريح بالنتائج يجب العمل على إرسال البرقيات للناجحين وذلك قصد موافقتنا بالوثائق الإدارية اللازمة وذلك في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تسلّم البرقية.</p>
	المؤشر 2.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال	30	<p>-التنسيق مع هياكل الإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية لضبط برنامج عمل السنة المالية المعنية تتضمن تاريخ فتح المناظرة وتاريخ غلق سجل الترشيحات وتاريخ الإعلان عن النتائج.</p> <p>- العمل بأحكام الأمر عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية والذي نص على أن إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الامتحان الخاصة بالمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية</p>
	المؤشر 3.1.0.6: نسبة إنجاز مخطط التكوين لفائدة أعوان وزارة المالية	83.5	<p>- مزيد التنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالتكوين لحسن تنفيذ برنامج التكوين في الآجال</p>
الهدف 2.0.6: ترشيد حوكمة النفقات العمومية	المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات		<p>- إعداد دليل إجراءات يتضمن مختلف الإجراءات والمسارات الخاصة بالتصرف في الإعتمادات ابتداء من تاريخ طلب فتح وتفويض أو إحالة الإعتمادات إلى تاريخ تفويضها أو تحويلها ومن قبل لجنة مشتركة تضم</p>

<p>أطراف من الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وذلك بتحديد مختلف الإخلالات أو التعطيلات التي يمكن أن تطرأ على إحدى المسارات وتكون سبب في تأخير الاستجابة للطلبات الصادرة في الغرض.</p>			
<p>- تدعيم تركيبة لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بكفاءات كما تم تكليف إطار بالكتابة القارة للجنة ل يتم التسريع في إعداد التقارير المتعلقة بكل شراء عمومي،</p> <p>- تكليف لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بالمصادقة على كراسات الشروط لضمان مشاركة في إطار منافسة نزيهة،</p> <p>- التنصيص ضمن كراسات الشروط على مدة معقولة لإيداع العروض وإلتزام عملية الاستلام الوقتي.</p>		<p>المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية</p>	
<p>- تدعيم مصلحة خلاص النفقات بإطار من الصنف الفرعي '2' لمزيد التحكم في حجم الملفات الواردة على المصلحة بالتالي التسريع في إنجاز المهام الموكولة للمصلحة والتي تأثر بشكل مباشر في آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات.</p> <p>- إرساء منظومة الرقابة الداخلية لاستباق الأخطار التي تهدد عملية خلاص المزودين ومسدي الخدمات والعمل على تقادي التنازع السلبي أو الإيجابي لبعض المهام المكونة لعملية الخلاص.</p>		<p>المؤشر 3.2.0.6: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات</p>	
<p>- إعداد روزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع المبرمجة بميزانية وزارة المالية.</p> <p>- إعداد برنامج الاجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو لاجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال</p> <p>- توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجه بالميزانية، تقاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع.</p> <p>- إعداد مراسلات تذكير وعقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة إلى مختلف الولاية وذلك بصفة دورية.</p>		<p>المؤشر 4.2.0.6: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات</p>	

<ul style="list-style-type: none"> - إعتداد منهجيّة التدقيق حسب المخاطر لتحديد مجالات نشاط المؤسسات المعنية بالرقابة التي يمكن أن تتضمن شبّهات فساد وأو غسل أموال. - التنسيق مع مصالح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بخصوص تشخيص المهّمات التي يمكن أن تتضمن شبّهات فساد وأو غسل أموال. - برمجة دورات تكوينيّة خصوصيّة تتعلّق بأليات مكافحة الفساد وغسل الأموال - الضغط على آجال إنجاز المهّمات وإعداد التقارير الخاصة بها. - إدراج مهّمات تدقيق القدرة على الأداء كمحور قارّ ضمن برنامج تدخّل الهيئة. 	15%	<p>المؤشّر 1.3.0.6: نسبة مهّمات الرقابة المنجزة التي تتضمن محاور تتعلّق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهّمات المتعلّقة بتدقيق القدرة على الأداء</p>	<p>الهدف 3.0.6: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامّة للماليّة في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة إرسال في شهر جانفي من كل سنة مكاتيب رسمية إلى الوزارات المشرفة على التصرف في المشاريع لإستحثّائها على إعداد وتوجيه القوائم المالية للسنة السابقة في أجل محدد. - تكليف قدر الإمكان نفس الفريق الذي تولى تدقيق حسابات المشروع بعنوان السنة المنقضية لإنجاز مهمة التدقيق بعنوان السنة الموالية وذلك ضمانا للإستمرارية والنجاعة والتحكم في الآجال. 	80%	<p>المؤشّر 2.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بمراد خارجية المرسلّة إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات</p>	

3. نفقات البرنامج :

1-3 ميزانية البرنامج :

تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

الوحدة:أد

نسبة التطور		تقديرات		قانون المالية	إنجازات	بيان البرنامج
2019-2018		2019		2018	2017	
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد	1-		
(1)-(2) / (1)	(1)-(2)	2-				
10%	3009	33373	33373	30364	19715	العنوان الأول: نفقات التصرف
14%	3016	24161	24161	21145	15740	التأجير العمومي
3%	97	3337	3337	3240	3180	وسائل المصالح
-2%	-104	5875	5875	5979	795	التدخل العمومي
0%	0	62500	62500	62500	81231	العنوان الثاني: نفقات التنمية
0%	0	500	500	500	2731	الاستثمارات المباشرة
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
0%	0	62000	62000	62000	78500	التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
3%	3009	95873	95873	92864	100946	مجموع البرنامج

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

حسب مايبينه الجدول التالي تم تقدير تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة من خلال تقدير تطور نفقات العنوان الأول (نفقات التصرف) بنسبة 9.4% وتطور تقديرات نفقات العنوان الثاني (نفقات التنمية) بنسبة 72.4- %.

ويفسر تطور تقديرات نفقات **العنوان الأول** (نفقات التصرف) من خلال تطور نفقات **التأجير العمومي** وذلك من خلال:

- تسوية الاعتماد الجبائي المعتمد خلال سنتي 2016 -2017 بالزيادة في الأجر والتي قدرت بأكثر من **1.083,938** دينار بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة،

- تعديل الترقيات في الرتب لسنتي 2017 و 2018 بمبلغ **3.814,723** دينار.

- تعديل منحة المراقبة والاستخلاص بالاعتماد على مقتضيات قرار ضبط المنحة لسنة 2017.

- تعديل منحة التنسيق والمتابعة بالاعتماد على مقتضيات قرار ضبط المنحة لسنة 2017.

- تقديرات انتدابات سنة 2018 والتي بلغت **739,364** دينار طبقا لمنشور رئاسة الحكومة والمتعلق بالانتداب المباشر عن طريق مدارس التكوين.

وسائل المصالح:

- تم تطبيق مقتضيات المنشور عدد 14 لسنة 2018 بتاريخ 16 أفريل 2018 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2018 الذي يؤكد على عدم تجاوز نسبة تطور بـ 3% كحد أقصى ويتم تخصيص هذه الزيادة أساسا لخلاص المتخلدات وتغطية النفقات المنجرة عن عمليات توسعة أو إحداثيات جديدة. بالتالي تم تقدير نسبة تطور بـ 2.6%.

التدخل العمومي:

شهدت نسبة تقدير التدخل العمومي انخفاضا بـ 3.4% وذلك يفسر بـ:

- تراجع المنحة المخولة لمعهد تمويل الاقتصاد الجمركي والجبائي للمغرب العربي بنسبة 17% مقارنة بسنة 2018 وذلك يعود إلى انخفاض عدد المتكونين من 20 متكون بصفة استثنائية لسنة 2018 إلى 15 متكون سنة 2019 حسب المعاهدة.

- عدم رصد المنحة المخصصة لمعهد تمويل التنمية للمغرب العربي وذلك لعدم تكفل وزارة المالية بأي متكون.

- تم تحويل اعتمادات المنحة المخصصة لسلطة رقابة التمويل الصغير من القسم الثالث المتعلق بالتدخل العمومي إلى القسم السابع المتعلق بالتمويل العمومي.

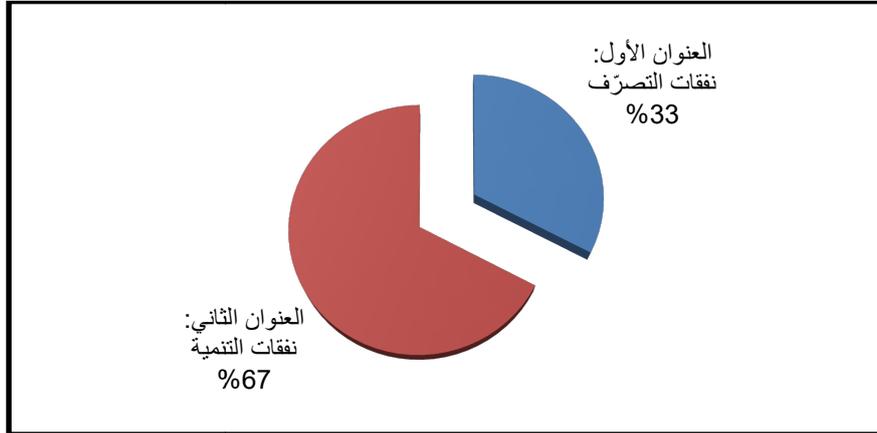
كما يفسر تطور تقديرات نفقات العنوان الثاني: (نفقات التنمية) من خلال انخفاض نفقات:
الاستثمارات المباشرة:

- ارتفاع في اعتمادات الدفع المخصصة للمشاريع والبرامج الجديدة وذلك من 220 ألف دينار سنة 2018 إلى 460 ألف دينار سنة 2019 أي بنسبة 109%.
- تم إدراج اعتمادات الدفع المخصصة لاقتناء وسائل النقل بمبلغ 735 ألف دينار التي لم يتم رصدها بعنوان سنة 2018.

التمويل العمومي:

- تم اعتبار مجموع الطلبات الواردة على الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات والتي قدرت بمبلغ جملي قدره 15.920 ألف دينار الذي يعتبر مبلغا منخفضا مقارنة بالاعتمادات المخصصة لقسم التمويل العمومي بعنوان سنة 2018.
- وتجدر الملاحظة أن هذا التقدير المتعلق بنفقات التمويل العمومي ليست نهائية وستتطور إلى حدود صدور قانون المالية لسنة 2019.

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 حسب طبيعة النفقة
(الدفع)



2.3 - إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 لبرنامج القيادة والمساندة

قدرت نفقات برنامج القيادة والمساندة للبرنامج بـ 95873 أ.د. لسنة 2019 وبـ 97634 أ.د. سنة 2020 وبـ 99354 أ.د. لسنة 2021 أي بنسبة تطور ستقدر بـ 2% و 3.6% مقارنة بسنة 2019 على التوالي.

الوحدة: أ.د.

تقديرات			قانون المالية	إنجازات			النفقات
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
36888	35202	33473	30514	19745	18926	16532	نفقات التصرف
36777	35097	33373	30364	19715	18891	16502	على موارد الميزانية
27187	25701	24161	21145	15740	14851	13494	التأجير العمومي
3715	3521	3337	3240	3180	3130	2316	وسائل المصالح
5875	5875	5875	5979	795	910	692	التدخل العمومي
							على موارد صناديق الخزينة
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
111	105	100	150	30	35	30	على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
111	105	100	150	30	35	30	وسائل المصالح
							التدخل العمومي
62577	62537	62500	62500	81231	34021	97190	نفقات التنمية
62577	65537	62500	62500	81231	34021	97190	على موارد الميزانية
577	537	500	500	2731	930	590	الاستثمارات المباشرة
62000	62000	62000	62000	78500	33091	96600	التمويل العمومي
							على موارد القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							على موارد صناديق الخزينة
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
99354	97634	95873	92864	100946	52912	113692	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
99465	97739	95973	93014	100976	52947	113722	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين

في برنامج الديوانة

بطاقة عدد 01: شركة شبكة تونس للتجارة

1. برنامج الديوانة.

I-التعريف:

1- النشاط الرئيسي: تأمين التبادل الإلكتروني للمعطيات والبيانات بين المتدخلين العموميين والخواص في جميع المجالات.

2- ترتيب المنشأة: منشأة عمومية صنف "أ".

3- مرجع الإحداث: كتب تاريخ 02 ديسمبر 1999 مسجل بقباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس في 5 جانفي 2000 مجلد 24، سلسلة D، خانة 239.

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

القانون الأساسي للشركة، مجلة الشغل، قانون عدد 78 لسنة 1985 مؤرخ في 5 أوت 1985 والنصوص المتممة والمنقحة له،

5- تاريخ آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:

2007-2008-2009.

II- إطار القدرة على الأداء:

1- الإستراتيجية العامة:

- إدارة الشباك الموحد الإلكتروني لعمليات التجارة الخارجية والنقل،
- رقمنة جميع إجراءات التجارة الخارجية النقل تبعا لقرار المجلس الأعلى للتصدير المنعقد بتاريخ 04 جانفي 2018،
- تطوير استعمال لفاتورة الإلكترونية.

2- أهم الأولويات والأهداف:

بالإضافة إلى تأمين إستقرار نسبة معالجة ملفات سندات التجارة الخارجية والتصاريح المفصلة بالبضائع ومطالب الإذن بالوسق والرفع ومطالب وصل الخروج المرتبطة ببيان الحمولة وبيان الحمولة الجوي والإعلام بدخول السفينة وبيان الحمولة البحري وجدول الفوارق والإذن بالتسليم والترخيص بدخول البضاعة

للميناء ووصل الإيداع بالميناء، في حدود 100% بصفة إلكترونية عبر شبكة تونس للتجارة، تتمثل أولويات الشركة على المدى القصير في:

✓ بالنسبة لإجراءات التجارة الخارجية "الإضارة الوحيدة":

- إدراج سيناريو "إلغاء سندات الإلتزام المضمونة الدفع لخلاص المعاليم والأداءات الديوانية المستوجبة عند التوريد" و"شهادات إقرار بالحصول على علامة المطابقة" المعالجة من طرف المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية بر منظومة الإضارة الوحيدة،
- تسويق التطبيقات المهنية وتطبيقات الربط التي من شأنها أن تمكن كل المتدخلين من المعالجة الإلكترونية لخدمات الوساطة الوثائقية الجديدة، والعمل على صيانة وتحسين هذه التطبيقات التي تم تركيزها لدى مختلف المتدخلين في التجارة الخارجية والنقل لتواكب التطورات التكنولوجية والمتطلبات الجديدة لكل مهنة وذلك بتطوير صيغ جديدة لها،

✓ بالنسبة لإجراءات النقل الدولي للبضائع "إضارة النقل":

- إستكمال تعميم إستغلال الإجراء الأول لإضارة النقل المتعلق بدخول السفينة ومعالجة بيان الحمولة علة مستوى ميناء رادس وذلك بإدراج وتعميم إستغلال النسخة الجديدة لخدمة تعديل بيان الحمولة بعد إنتهاء الأجال القانونية عبر منظومة إضارة النقل،
- إدراج بيان الحمولة الخاص بعمليات التصدير عبر منظومة إضارة النقل،
- تعميم إضارة النقل على كل المواني التجارية لبنزرت و صفاقس وسوسة.

✓ بالنسبة لمشروع الفاتورة الإلكترونية:

- تعميم إستغلال خدمة الفوترة من المصدر (émetteur) إلى المشتري العمومي،
- إنطلاق إستعمال المنظومة من قبل الشركات التي إنخرطت في خدمة الفوترة الإلكترونية وكذلك الشركات التي تقدمت في أشغال الإرتباط بالمنظومة،

✓ بالنسبة لمشروع الفاتورة الإلكترونية:

- تحسين السلامة المعلوماتية لكل المنظومات قيد الإستغلال وذلك من خلال:
وضع برنامج عمل لتلافي النقائص التي تم التطرق إليها في تقرير التدقيق في السلامة المعلوماتية وكذلك الأخذ بعين الإعتبار لكل مجالات التحسين الممكنة والتي تم الإتفاق عليها في نفس هذا الإطار.
شراء ووضع حيز الإستغلال لمنظومتين جديدتين " VMS " و " SIEM " وبعض التجهيزات الخاصة بالسلامة " 2 FIREWALL " و " 2SWITCH " وتجديد التجهيزات الإعلامية لمنصة الموقع الرئيسي للإستغلال وإستبدال تجهيزات منصة الموقع الإحتياطي، والتي من المنتظر أن تنتهي صيانتها من طرف المصنع، بالتجهيزات الحالية لمنصة الموقع الرئيسي للإستغلال.

3- مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

2500 حريف ومتدخل عمومي منخرط في منظومة الشباك الموحد،

3.8 مليون ملف تم تبادله عبر الشباك الموحد خلال سنة 2017.

4- الإجراءات المصاحبة:

- تحسيس وتكوين المشتريين العموميين والوزارات ومصالح وزارة ذات العلاقة للتعامل مع منظومة الفاتورة الإلكترونية،
- تفعيل العمل بالفصل 22 من قانون المالية لسنة 2016 الذي يقضي بوجوبية إستعمال الفاتورة الإلكترونية من قبل الشركات الراجعة بالنظر لإدارة المؤسسات الكبرى في معاملاتها مع المشتريين العموميين،
- تعميم إستعمال الفاتورة الإلكترونية من قبل أصناف أخرى من المتعاملين الإقتصاديين،
- إستكمال إجراءات مشروع القانون الأساسي لأعوان ركة شبكة تونس للتجارة،
- إعداد مشروع منقح للهيكل التنظيمي للشركة حيث أن الهيكل التنظيمي الحالي أصبح لا يتلاءم وحجم الأعمال بالشركة.

III- الميزانية:

تقديم عام لتقديرات ميزانية للسنة المالية لسنة 2018:

- ميزانية التصرف:
تبلغ ميزانية التصرف التقديرية لسنة 2018 ما قيمته 4.9 م د منها 2.9 م د كنفقات أجور و 2 م د كنفقات تسيير.
- ميزانية الإستثمار: تم تقدير الإستثمارات لسنة 2018 بما قيمته 2.3 م د موزعة على النحو التالي:

الإستثمار	
10000	دراسات
1537500	تجهيزات إعلامية (1)
645000	تطوير وشراء تطبيقات
135000	تجهيزات أخرى
2327500	المجموع

(1) وتخص بالأساس:

- تجديد منصة موقع الإستغلال الرئيسي بكلفة 1.275 م د،
- تجديد تجهيزات السلامة المعلوماتية بكلفة 95 ألف دينار،

تمويل الإستثمارات: سيتم تمويل كل الإستثمارات المزمع تنفيذها بالإعتماد الكلي على الموارد المالية للشركة.

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين

في برنامج القيادة والمساندة

1. التعريف:

- النشاط الرئيسي: دراسة وإنجاز واستغلال النظم المعلوماتية لفائدة وزارة المالية.
- ترتيب المنشأة: صنفاً
- مرجع الإحداث: القانون عدد 100 لسنة 1981 المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 (الفصول من 78 الى 80).
- مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 799 لسنة 1982 المؤرخ في 17 ماي 1982.
- تاريخ آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:

2. إطار القدرة على الأداء:

- الاستراتيجية العامة: مركز الإعلامية مسؤول على تنفيذ استراتيجية وزارة المالية في ميدان تكنولوجيا المعلومات. حيث يسهر المركز على:
 - دراسة وتصميم وتطوير نظم المعلومات،
 - التصرف في مراكز البيانات وتأمين حسن استغلالها،
 - إدارة الشبكة المعلوماتية لتراسل المعطيات والتصرف في مختلف الاجهزة الموضوعه على ذمة المستعملين،
 - تقديم الإحاطة التقنية لمختلف الهياكل التابعة للوزارة.
- أهم الأولويات والأهداف:
 - مواصلة الأعمال الخاصة بمشروع إرساء النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية وذلك في إطار تنفيذ التوجهات الاستراتيجية للدولة المدرجة بالمخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 والإصلاحات الهيكلية للمالية العمومية. ومن بين التوجهات الاستراتيجية لوزارة المالية نذكر أساساً:
 - تطوير منظومة النفقات العمومية وتكريس القانون الأساسي الجديد للميزانية،
 - تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء،
 - تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد،

- وضع نظام محاسبي متطور يمكن من الحصول على معلومة سريعة وصادقة ويحترم المعايير المحاسبية الدولية،
- الارتقاء بالخدمات الديوانية،
- التصرف النشط في رصيد الخزينة،
- رقمنة العمل بوزارة المالية،
- تطوير تبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى.
- دعم تعصير وسائل العمل من خلال تعميم المنظومة الخاصة بالتصرف في الوثائق ومنظومة البريد الإلكتروني.
- السهر المتواصل على سلامة النظم المعلوماتية وحماية الشبكة المعلوماتية من الاختراقات وذلك بدعم مركز البيانات بتجهيزات ومنظومات جديدة ومتطورة.
- العمل على الترشيد المستمر للإجراءات الإدارية داخل المركز، وذلك من خلال اقتناء ووضع حيز الاستغلال لمنظومة مندمجة للتصرف.
- مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة
- الإجراءات المصاحبة

3. الميزانية:

- ميزانية التصرف

تم ضبط ميزانية التصرف للمركز لسنة 2018 على تقديرات جملية تساوي **8651** أد أي بنحو نسبة تطور تساوي 9.6% مقارنة مع سنة 2017 حيث تبلغ تقديرات:

- ✓ مشتريات مخزونة وغير مخزونة: 389 أد،
- ✓ خدمات خارجية: 632 أد،
- ✓ خدمات خارجية أخرى: 334 أد،
- ✓ أعباء الأعوان: 7226 أد،
- ✓ أداءات وضرائب: 70 أد،

- ميزانية الاستثمار

أما بخصوص ميزانية التجهيز فقد بلغت تقديرات الإستثمارات للسنة الجارية **5446** أد منها الإستثمارات الخاصة بالمنظومات الإعلامية والتي قدرت تمويلاتها بمبلغ 5085 أد مقابل 361 أد للإستثمارات الخاصة بالمركز.

بطاقة عدد 03: ديوان مساكن أعوان المالية

1. برنامج القيادة والمساندة.

أ- التعريف:

- 1- النشاط الرئيسي: شراء أراضي وتجهيئتها وبيعها وبناء مساكن أو إحياء سكنية للكراء أو البيع لفائدة أعوان وزارة المالية.
- 2- ترتيب المنشأة: ديوان صنف "ج".
- 3- مرجع الإحداث: قانون عدد 19 لسنة 1998 مؤرخ في فيفري 1989.
- 4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر عدد 403 لسنة 1989 مؤرخ في 15 مارس 1989 والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للديوان.
- الأمر عدد 3008 لسنة 2012 المؤرخ في 27 نوفمبر 2012 والمتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان مساكن أعوان المالية.
- الأمر عدد 2051 المؤرخ في 12 جوان 2013 والمتعلق بشروط إسناد الخطط الوظيفية والإعفاء منها بديوان مساكن أعوان المالية.
- 5- تاريخ آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: 2012-2016

II- إطار القدرة على الأداء:

1- الإستراتيجية العامة:

- ينتمي الديوان لقطاع تنافسي يتميز بندرة الأراضي خاصة بالمدن وارتفاع كلفة البناء وأسعار اقتناء المساكن الجاهزة.
- وبذلك تتمثل الإستراتيجية العامة للديوان في ملائمة هذه الوضعية مع الاستجابة تدريجيا للمطالب الاجتماعية المتزايدة في مجال الحصول على مسكن على وجه الكراء أو الملكية لفائدة كافة أعوان المالية بدون استثناء وبجميع أنحاء الجمهورية.
- وقد توجه الديوان إلى تفعيل هذه الإستراتيجية ابتداء من سنة 2018 كالتالي:

- أولاً: إقتناء شقق وبيعها لفائدة أعوان الوزارة بصيغة البيع بالتقسيط، مع السعي إبتداءاً من السنة المذكورة إلى إقتناء أرض وبناء مساكن عليها قصد الضغط على ثمن البيع.
- ثانياً: بداية من موفى سنة 2018 إقتناء أراضي لبناء مساكن عليها وبيعها لفائدة أعوان الوزارة وذلك حسب تمركز الطلبات وسيتم البناء إما مباشرة من قبل الديوان أو بإرساء شراكة مع دواوين السكن الأخرى أو الباعثين العقاريين العموميين. حيث ستميز سنة 2019 بمزيد التوجه نحو البيع بالتقسيط بتوفير قسط جديد من المساكن للأعوان وتفعيل وظيفة البعث العقاري ببناء مجموعة سكنية والتقويت فيها لفائدتهم.

2- أهم الأولويات والأهداف:

نظراً إلى أن انطلاقة الديوان الفعلية كانت بداية من سنة 2013، تاريخ أول اقتناء مساكن بتونس الكبرى منذ انبعاثه، فإن الأهداف المرسومة هي:

- **الهدف الأول** : الإنطلاق في بيع المساكن لفائدة أعوان الوزارة عن طريق البيع بالتقسيط.
- **الهدف الثاني**: إقتناء أراضي وتهيئتها وبيعها أو بناء أحياء سكنية في إطار شراكة عمل مع باعثين عموميين.

3- مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

- المؤشرات الكمية:

تتمثل في رقم المعاملات المنجز عن طريق الكراء أو المنجز عن طريق المبيعات، حيث يحصل الجدول التالي تطور المؤشرين المذكورين للفترة 2016-2020 (إلى غاية موفى جويلية):

2020 (متوقع)	2019 (متوقع)	2018 (إلى غاية موفى شهر جويلية)	2017	2016	
1166000	1050000	464140	471000	404600	رقم المعاملات (أد)

- المؤشرات النوعية:

تمثل نسبة الإستجابة لطلبات الحرفاء من كراء ومن بيع المؤشر النوعي الرئيسي لقياس الأداء ونشاط الديوان، حيث يحصل الجدول التالي تطور المؤشرين المذكورين للفترة 2016-2020:

2020 (متوقع)	2019 (متوقع)	2018	2017	2016	
10.9	10.3	9.4	1.8	2.6	نسبة الإستجابة لطلبات الحرفاء (%)

4- الإجراءات المصاحبة :

- تدعيم قدرات أعوان وإطارات الديوان بتكوينهم في مجال تدخلهم.
- إعداد دليل الإجراءات الإدارية للديوان والنظام الأساسي الخاص بأعوان وإطارات الديوان.
- تركيز إدارة فنية صلب الديوان لمتابعة سير المشاريع ذات الصبغة الفنية.

III- الميزانية:

تقديم لتقديرات ميزانية الديوان لسنة 2017 و السنة المالية 2018 :

تمثل منحة ميزانية الدولة لسنة 2018 القسط الأوفر من موارد ميزانية الديوان حيث بلغت قيمتها 2 مليون دينار في حين أنه من المتوقع تحقيق إيرادات ذاتية بقيمة 985 ألف دينار.

من ناحية أخرى تتوزع نفقات التنمية لسنة 2018 أي 3.650 مليون دينار أساسا كما يلي:

- إقتناء 25 مسكنا جديدا بإعتبار التسجيل والمحامة،
- تهيئة المساكن القديمة بداخل الجمهورية بمبلغ 70 ألف دينار،
- إقتناء سيارة وظيفية بمبلغ 70 ألف دينار.

حيث ستمكن عملية الإقتناء الآتفة الذكر من:

-تدعيم الرصد العقاري للديوان إذ بلغ عدد المساكن المقتناة 264 مسكنا موفى 2017 ومن المتوقع أن تصبح 289 سنة 2018،

-الإستجابة تدريجيا للطلبات المتزايدة على الديوان في مجال الحصول على مسكن على وجه الملكية وفقا لمعايير إسناد تم ضبطها من قبل لجنة فنية مختصة،

-تدعيم البنية المالية للديوان حتى يتسنى له مزيد تفعيل مهامه مستقبلا كالإتجاه نحو إقتناء الأراضي وتهيئتها وبيعها أو بناء مساكن وتخصيصها على وجه الملكية.

ميزانية التصرف لديوان مساكن أعوان المالية لسنة 2018 (بحساب الألف دينار)

تقديري 2018	الأعباء
6.000	مصاريف الماء والكهرباء
4.500	الإتصالات
6.000	مصاريف التأمين
25.000	شراء الوقود والعناية بوسائل النقل
4.000	الإستقبال والتنظيف
20.000	العمولات
170.000	الضرائب والأداءات
2.000	إكساء العملة
2.500	الصحف والمجلات
5.000	صيانة المعدات
2.000	مصاريف المهمات
5.000	إقتناء تجهيزات
10.000	تأثيث الإدارة
6.000	لوازم المكاتب
45.000	التدخلات الإجتماعية
4.000	الإعتناء بالبناية
0.000	إحداث موقع واب
10.000	إقتناء منظومة إعلامية
2.000	معاليم الجولان
4.500	مصاريف التكوين
0.500	نفقات مختلفة
335.000	المجموع

ميزانية الإستثمار لديوان مساكن أعوان المالية لسنة 2018 (بحساب الألف دينار)

الأعباء	تقديري 2018
تهيئة مساكن الديوان	70.000
إقتناء مساكن	2340.000
إقتناء أرض	1000.000
معدات	20.000
وسائل نقل	70.000
تهيئة المقر	150.000
المجموع	3650.000

ميزانية الموارد لديوان مساكن أعوان المالية لسنة 2018 (بحساب الألف دينار)

الموارد	تقديري 2018
بيع المساكن الجديدة	150.000
بيع المساكن القديمة	300.000
مداخل الأكرية	495.000
مداخل مختلفة	40.000
المجموع	985.000

بطاقات المؤشرات

بطاقات مؤشرات برنامج الديوانة

بطاقة مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 1.1.0.1
تسمية المؤشّر: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع.
تاريخ تحيين المؤشّر: 2018/05/30.

I- الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشّر : يدلّ هذا المؤشّر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.
- 5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يتمّ احتساب الأجل من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية إلى تاريخ منح الإذن بالرفع بالمكتب الحدودي للعمليات التجارية بميناء رادس الذي يمثل حوالي 80% من المجموع الوطني.
- حيث تتولّى الإدارة العامة للديوانة حالياً احتساب معدّل آجال التسريح الديواني على ضوء عينة شهرية من عمليات التوريد يتمّ تحديدها إثر تحقيق ميداني بميناء رادس ينجز خلال الأسبوع الأخير من كلّ شهر ويشمل كلّ عمليات الرفع التي تتمّ في هذه الفترة.
- 2- وحدة المؤشّر: اليوم.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر (استمارة، تقرير، استبيان،...): الحصول على تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية حسب المعطيات المجمعة لدى إدارة التصرف في المخاطر.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: التصاريح الديوانية لدى المكاتب.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنوياً
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 0,52 يوماً سنة 2021.
- 8- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات) : مدير إدارة التصرف في المخاطر.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

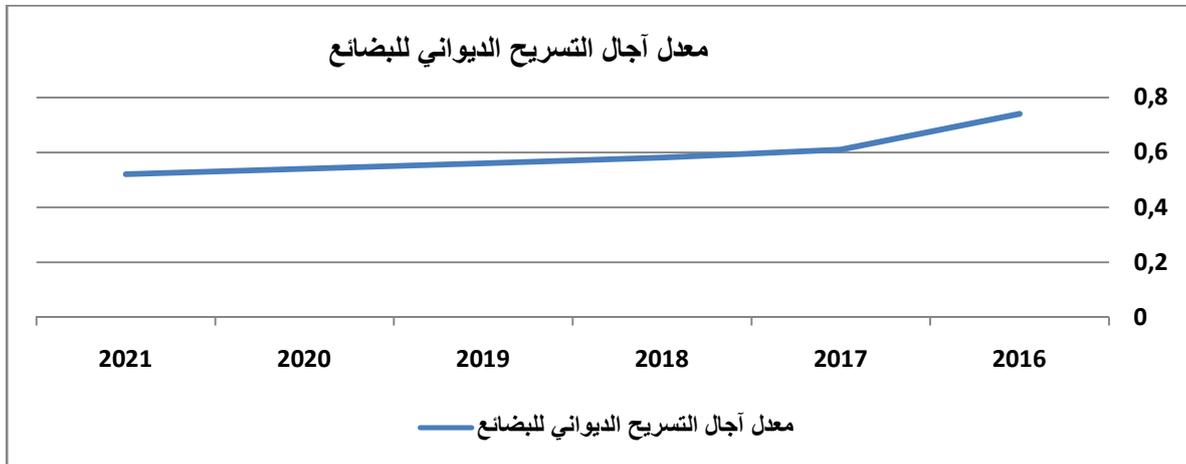
جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2018	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
0.52	0.54	0.56	0.58	0.61	0.74	0.75	اليوم	مؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع انخفاضاً هاماً وصلت إلى 0.61 يوماً سنة 2017 نظراً لتراجع آجال التسريح الديواني بالنسبة للتصاريح الموجهة للمسلك الأحمر والتصاريح المنضوية تحت نظام الوضع للإستهلاك.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<ul style="list-style-type: none"> - القيام بمتابعة مردودية الضباط المصنفين من قبل منظورهم. - رفع تقارير كل 3 أشهر من قبل مصلحة متابعة مؤشرات النجاعة إلى السيد المدير العام للديوانة ورؤساء المكاتب تحتوي على معطيات و إحصائيات تتعلق بأجال التسريح الديواني والمخالفات المرفوعة الخاصة بكل ضابط مصفي. - العمل على إتمام تنقيح القرار المتعلق بتنظيم التوقيت الإداري الخاص بمصالح الإدارة العامة للديوانة. - العمل التدريجي على استعمال الطريقة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة في إحتساب الأجال Etude sur le temps nécessaire (pour la mainlevée) - العمل على تركيز تطبيق إعلامية بمنظومة SINDA تمكّن من تركيز إنذار آلي يقوم على تنبيه رئيس المكتب أو من ينوبه في صورة تجاوزت مدة معالجة التصريح الديواني من قبل الضابط المصفي الأجال العادية و المحددة مسبقاً (Timeur). 	0.56	0.52	مؤشر 1.1.0.1 معدل آجال التسريح الديواني للبضائع.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- لا شيء.

بطاقة مؤشّر قيس أداء

- رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 2.1.0.1
تسمية المؤشّر: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.
تاريخ تحيين المؤشّر: 2018/05/30.

I - الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشّر : يدلّ هذا المؤشّر على عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين الذين تتوفّر فيهم الشروط اللازمة للتمتّع بالامتيازات التسهيلات .
- 5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم خلال السنة.
- 2- وحدة المؤشّر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: مطالب المتعاملين الاقتصاديين المسجلة لدى خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): الإستجابة لمطالب 24 متعامل اقتصادي معتمد خلال سنة 2021.
- 8- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): المسؤول عن خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد.

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

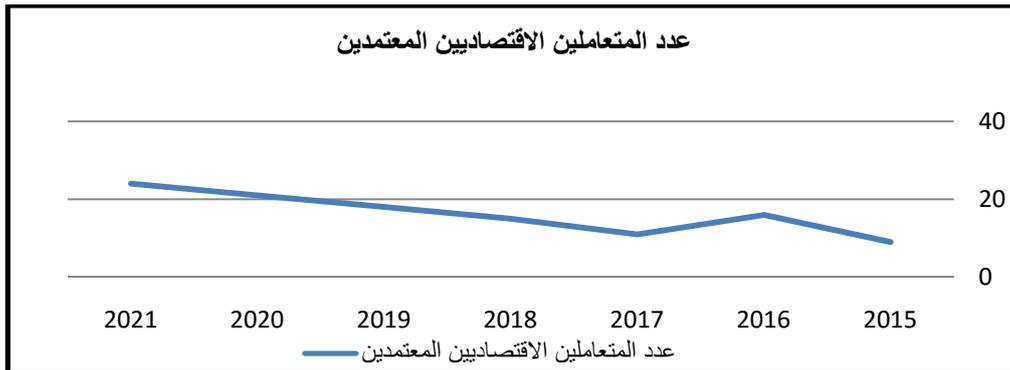
جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2018	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
24	21	18	15	11	16	9	العدد	مؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين 11 في سنة 2017 مع نسبة إنجاز لم تتجاوز 61 % بعد أن كانت التقديرات المسطرة لسنة 2017، 18 متعامل إقتصادي معتمد وقد بلغ العدد الجملي للمؤسسات المنتفحة بهذه الصفة 36 مؤسسة. وبعد إعادة تفعيل خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد من المنتظر أن يرتفع هذا العدد تدريجيا إلى حدود 24 متعامل إقتصادي معتمد سنة 2021.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإغتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>- إدخال التعديلات المتعلقة بمشروع الأمر الحكومي المتعلق بضبط شروط وإجراءات وطرق منح وتعليق وسحب صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد .</p> <p>- تمكين خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد من الموارد البشرية و المادية الضرورية والتي ستمكّن من تحسين مردوديتها.</p> <p>- القيام بدورات تكوينية ميدانية في التدقيق القبلي واللاحق لضباط خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد.</p> <p>- إقتناء معدّات وتجهيزات إعلامية في إطار برنامج تنمية الصادرات PDEIII</p> <p>- تألية إجراءات منح ومتابعة صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد.</p> <p>- إجراء دورات تكوينية حول إستعمال التطبيق الإعلامية الجديدة الخاصة بالمتعامل الإقتصادي المعتمد</p> <p>- دعوة المؤسسات المصدرة كليا التي تستجيب للشروط الواجب توفرها إلى تقديم طلب قصد الإنتفاع بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد وذلك بهدف تعميم هذه الصفة على هذا النوع من الشركات. هذا الإجراء سيمكّن من إعادة توزيع أعوان الديوانة المراقبين لهذه المؤسسات على المصالح الديوانية الأخرى كإدارة الحرس الديواني.</p> <p>- القيام بندوات تحسيسية قصد الإحاطة بالمستثمرين والإستماع إلى مشاغلهم.</p>	18	24	مؤشر 2.1.0.1 عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا شيء.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 3.1.0.1
تسمية المؤشر: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني.
تاريخ تحيين المؤشر: 2018/05/30.

I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للضائع.
- 4- تعريف المؤشر : يعكس هذا المؤشر نجاعة الإدارة العامة للديوانة في دعم المؤسسات التي تعمل في ميدان التجارة الخارجية(توريد وتصدير) وذلك بإلغاء التعامل معها بالوثائق (عدم تقديم الوثائق على سند ورقي) وتعويضها بتعامل لا مادي (إلكتروني).
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بقسمة عدد الوثائق اللامادية على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مأوية الجملية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للوثائق وعدد الوثائق اللامادية منها.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للوثائق الديوانية الورقية المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها وتحديد النسبة المئوية من مكتب الدراسات والتشريع أساسا ووحدة الاتصال.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 38 % من لامادية الوثائق سنة 2021 .
- 9- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): رئيس مكتب الدراسات والتشريع ووحدة الاتصال وإدارة الإحصائيات والإعلامية.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

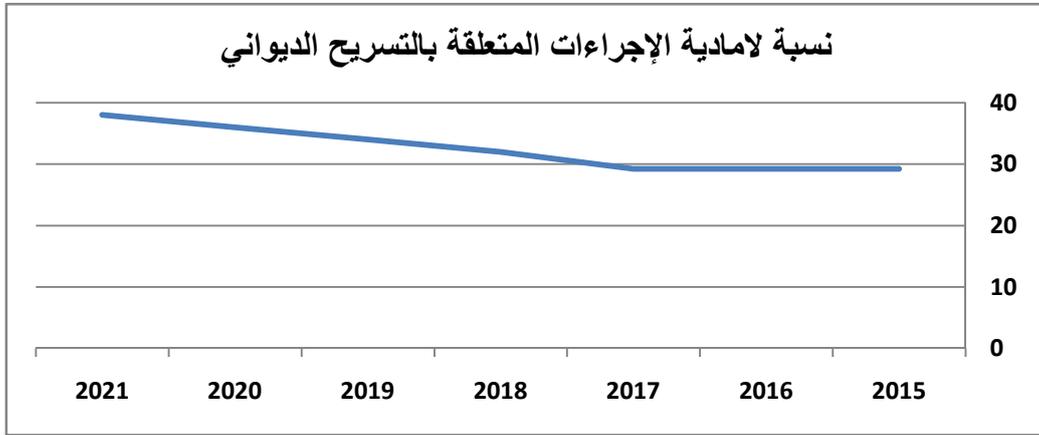
جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2018	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
38	36	34	32	29.26	29.26	29.26	النسبة الجمالية مؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

لم يشهد هذا المؤشر منذ سنة 2015 أي تقدّم حيث بقيت نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني في حدود 29.26%. ويعود ذلك إلى وجود صعوبات تقنية بخصوص تجسيم مقترحات التآلية الواردة ببرنامج تبسيط الإجراءات الديوانية والجبائية والذي يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية واعتماد نظام موحد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخلين.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>- العمل على تألية الإجراءات الديوانية الخاصة بالتسريح الديواني والتي لم يتم رقمتها إلى حد الآن.</p> <p>- الحرص على متابعة الإجراءات التي تم ضبطها في إطار المجلس الأعلى للتصدير لرقمنتها وذلك بمزيد التنسيق مع شبكة تونس للتجارة.</p> <p>- العمل على إستكمال رقمنة و تألية الإجراءات الديوانية عند التصدير في إطار إضبارة النقل.</p> <p>- العمل على تألية "تأشيرة الإذن بالوسق" " Visa " "d'embarquement"</p> <p>- إستكمال إستصدار الأمر المتعلق ببيان الحمولة المسبق تطبيقا لأحكام الفصل 80 من مجلة الديوانة</p> <p>- إستصدار الأمر المتعلق بالدفع الإلكتروني</p> <p>- المصادقة على الإمضاء والدفع الإلكتروني.</p> <p>- العمل على إلغاء الطابع المادي للإجراءات الديوانية المرقمنة مع إعادة النظر في تنقيح النصوص القانونية المنظمة لذلك.</p>	34	38	مؤشر 3.1.0.1 نسبة لامادية المتعلقة بالتسريح الديواني.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة إحصاء إدراج الإجراءات اللامادي.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 4.1.0.1
تسمية المؤشر: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني.
تاريخ تحيين المؤشر: 2018/05/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تسهيل عمليات التسريح الديواني للضائع.
- 4- تعريف المؤشر: يمكن الموقع المتعاملين مع الإدارة من الحصول على العديد من الخدمات الإدارية عن طريق تعميم المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونيا إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر باحتساب عدد الخدمات المتوفرة على موقع الواب.
- 2- وحدة المؤشر: العدد الجملي .
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الخدمات على موقع الواب حسب معطيات خلية الاتصال.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 24 خدمة على الواب سنة 2021.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكال المسؤول عن جمع البيانات): رئيس خلية الاتصال.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

جدول بياني لتطور المؤشر

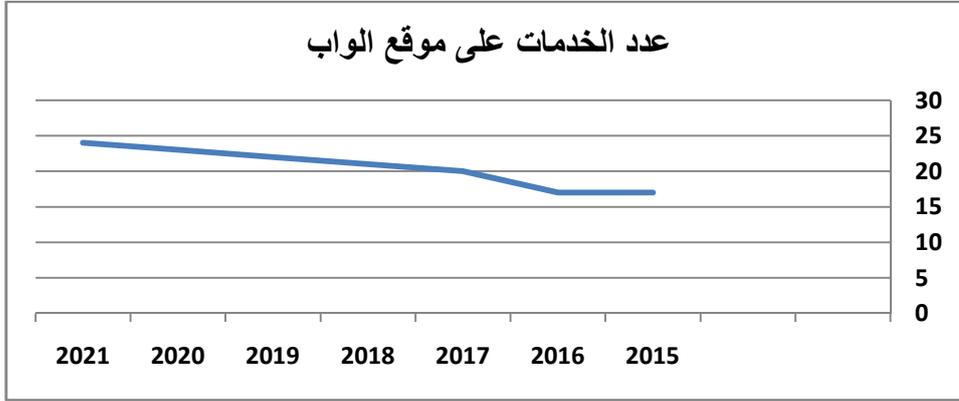
تقديرات			2018	انجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
24	23	22	21	20	17	العدد الجمالي	مؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الويب	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهد عدد الخدمات على موقع الويب إرتفاعا في سنة 2017 ليصل العدد الجملي إلى 20 خدمة بعد أن شهد ركودا خلال السنوات الثلاث الأخيرة . وتتمثل الخدمات المنجزة خلال 2017 في:

- خدمة أمتعتي: تمكن من تسجيل قائمة الأدباش على الخط
- خدمة رخصتي: تمكن من الحصول على رخصة الجولان للسيارة على الخط
- خدمة وضعيتي: تتيح التعرف على الوضعية الديوانية للسيارة على الخط.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>- إضافة خدمات أخرى على موقع الواب للإدارة حسب الحاجة بعد إحداث مركز الإعلامية الجديد.</p> <p>- إعادة تصميم وهيكله موقع الواب للديوانة من حيث الشكل و المضمون</p> <p>- تحيين قاعدة بيانات خدمتي (التعريف المندمجة على الخط)</p> <p>- تفعيل التراسل الإلكتروني الداخلي عب موقع الأنترنات</p> <p>- إستبدال "SERVEUR" الأنترنات</p> <p>- تركيز شاشة بقاعة الإستقبال (Diffusion de textes et vidéos pour salle d'attente</p> <p>- إحداث صفحة تعريفية خاصة بالديوانة التونسية صلب الموسوعة الرقمية العالمية ويكيبيديا</p> <p>- إعداد كتيب إشهاري للتعريف بالديوانة التونسية</p> <p>- إعداد كتيب خاص بحوافز الإستثمار " إستثمر بتونس 10 حوافز ديوانية لفائدة المؤسسة "</p> <p>- توفير الموارد البشرية و المادية الضرورية لخلية الإتصال.</p>	22	24	مؤشر 4.1.0.1 عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

تعقد إجراءات إدراج خدمات جديدة على الواب.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

- رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.2.0.1
تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري.
تاريخ تحيين المؤشر: 2018/05/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة.
- 4- تعريف المؤشر : يعتبر هذا المؤشر هاما لقياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجيهها في مجال مكافحة الغش ويعكس قدرتها على التدخّل الإستباقي (الردع).
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر(مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية.
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية التي تتولى تجميع المعطيات من المكاتب الديوانية الراجعة لها بالنظر.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد المحاضر المجمعة من قبل الإدارات الجهوية للديوانة.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): الهدف هو بلوغ عدد 60000 محضر مخالف مسجلة بمكاتب الديوانة سنة 2021.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مديرو الإدارات الجهوية للديوانة.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

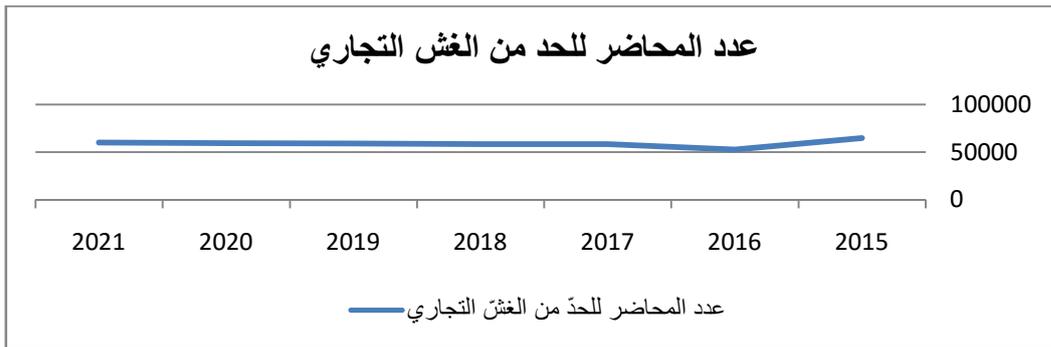
جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2018	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
60000	59500	59000	58500	58420	52866	64642	عدد	مؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري ارتفاعا سنة 2017 ليلبغ 58500 محضرا مقابل 52866 سنة 2016 وذلك بفضل تطور المنظومة الأمنية للديوانة في إطار مقاومة الغش التجاري. ويختلف عدد المحاضر للحد من الغش التجاري من إدارة جهوية إلى أخرى نظرا للتفاوت في حجم وعدد التصاريح الديوانية المسجلة بكل إدارة سواء عند التوريد أو التصدير، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي لكل إدارة جهوية والذي يمثل عامل أساسي في تحديد طبيعة وحجم الأنشطة الاقتصادية.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>- تدعيم العديد في المكاتب الحدودية وخاصة التي تقوم بمعالجة عدد كبير من التصاريح الديوانية مثل المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء والمكتب الحدودي لمخازن ومساحات التسريح الديواني و المكتب الحدودي بسوسة.</p> <p>- الإستغلال الفوري لبرمجية تسجيل المحاضر الديوانية</p> <p>- اقتناء أجهزة إعلامية ومستلزماتها بحساب عدد الضباط المكلفين بدراسة التصاريح في كل المكاتب الديوانية وخاصة الحدودية (تجهيز الأعوان بالمعدات الإعلامية لتحسين مردودية العمل المتعلقة بعدد ونسب المخالفات المرفوعة وقيمة المعاليم والأداءات الإضافية.</p> <p>- إحداث هيكل مكلف بالمراقبة اللاحقة وتوفير الموارد البشرية والمادية لذلك (إعادة توزيع).</p> <p>- العمل على إستصدار الإطار القانوني المنظم لعمليات المراقبة اللاحقة.</p>	59000	60000	مؤشر 1.2.0.1 عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر: لا شيء.

بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 2.2.0.1
تسمية المؤشّر: عدد المحاضر للحدّ من التهريب.
تاريخ تحيين المؤشّر: 2018/05/30.

I- الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.
- 4 - تعريف المؤشّر: هذا المؤشّر يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمّة مصالح المراقبة.
- 5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 6- التفرّيعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفرّيعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر بتجميع العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر.
- 2- وحدة المؤشّر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة من قبل مصالح إدارة الحرس الديواني والحرس الوطني والشرطة،... والمسجلة لدى مكاتب الديوانة الراجعة بالنظر للإدارات الجهوية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة لدى المكاتب الديوانية.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الإدارات الجهوية للديوانة.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 15000 محضرا سنة 2021.
- 8- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مديرو الإدارات الجهوية للديوانة

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

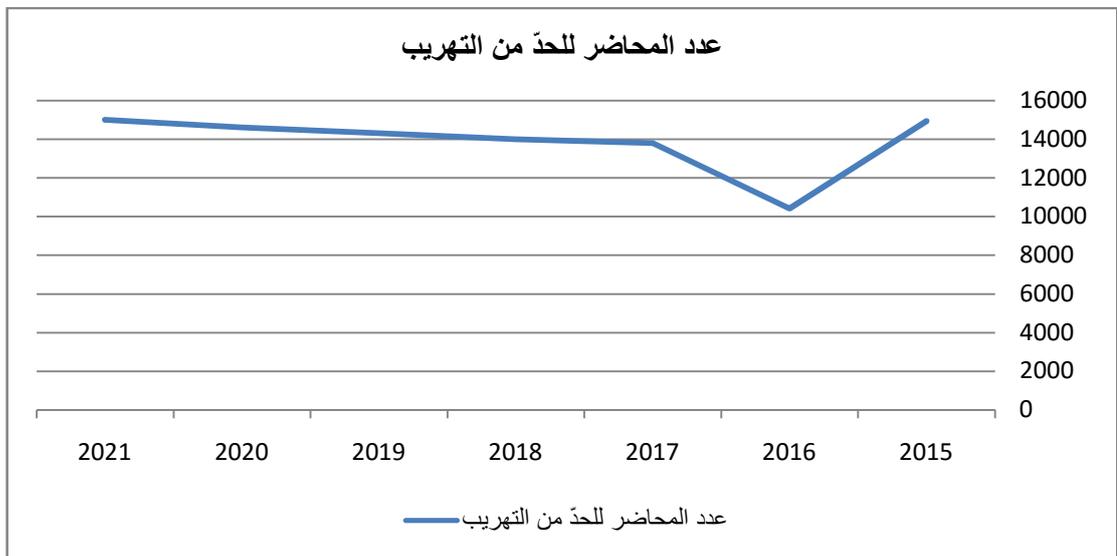
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
15000	14600	14300	14000	13788	10405	14931	العدد	مؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهد عدد المحاضر للحدّ من التهريب ارتفاعاً في سنة 2017 حيث بلغ 13788 محاضر مع نسبة إنجاز تقدّر بـ 125% بالمقارنة مع التقديرات. وتعود أسباب تحقيق المؤشر للنسبة المتوقعة إلى توفير الوسائل البشرية والمادية النوعية كإقتناء سيارات رباعية الدفع ونظام "سند" موبيل وشبكة إتصال حديثة وأجهزة سكانار لفحص السيارات والحاويات على الطريق وتجهيزات خاصة أخرى وضعت على ذمة فرق المراقبة مما كان له أثر ردي على المخالفين وذلك بفضل تطور المنظومة الأمنية للديوانة في إطار مقاومة التهريب عبر إحداث نقاط مراقبة جديدة ووعي أعوان الديوانة بمخاطر التهريب.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإغتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>- تعزيز أعمال مكافحة التهريب بدعم الإمكانيات المادية والبشرية.</p> <p>- تهيئة المعابر الحدودية (9) لتعميم وتوحيد الإجراءات ووسائل الحماية بجميع المعابر البرية لتحسين ظروف وجودة العمل وتحسين أداء الأعوان (برنامج تعصير الديوانة).</p> <p>- إقتناء أجهزة كشف بالأشعة</p> <p>- إقتناء وتركيز القسط الأول من الشبكة الراديوية</p> <p>- إقتناء معدّات إعلامية لمصالح الديوانة</p> <p>- إقتناء وتركيز منظومات مراقبة عبر الفيديو</p> <p>- إقتناء وسائل دارجة رباعية الدفع وسيارات نفعية وسيارات مصلحة وسيارات مطاردة وسيارات مصفحة وشاحنات لنقل البضائع المحجوزة من أماكن الحجز إلى مخازن الحجز (برنامج تعصير الديوانة).</p> <p>- إحدات شبكة اتصال قارة هرتزية لضمان تدفق ونقل جميع المعطيات والبيانات المتعلقة بعمل المصالح الديوانية (شبكة هاتفية، فاكس، تدفق الصور، المراقبة بالكاميرا، المراقبة بالسكانار منظومة GPS، إقتناء وذلك لضمان الاستقلالية والتحوز على شبكة اتصال خاصة تضمن مجانية الاتصال والتواصل مع ضمان النجاعة وسرية الاتصالات وتفعيل منظومة "سند" المحمولة (Sinda mobile).</p>	14300	15000	مؤشر 2.2.0.1 عدد المحاضر للحدّ من التهريب.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر: لا شيء.

بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 3.2.0.1
تسمية المؤشّر: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة.
تاريخ تحيين المؤشّر: 2018/05/30.

I- الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1 - البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة.
- 4 - تعريف المؤشّر: يستعمل هذا المؤشّر لقيس التواجد الفعلي لمصالح وحدات وفرق الحراسة التابعة للحرس الديواني.
- 5 - نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر بقسمة عدد الدوريات المنجزة خلال السنة على عدد الدوريات المنشود وحدة المؤشّر: نسبة مأوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: العدد الجملي للدوريات المنجزة خلال السنة.
- 6- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على العدد الجملي للدوريات المنجزة خلال السنة
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: العدد الجملي للدوريات المنجزة خلال السنة
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 65 % من تواجد وحدات المراقبة سنة 2021.
- 8- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مدير إدارة الحرس الديواني.

III - قراءة نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

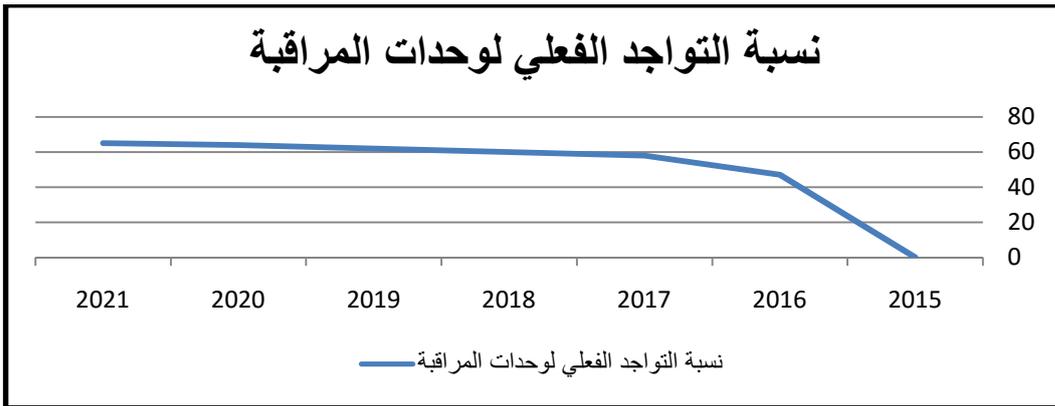
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
65	64	62	60	58	47	54.04	%	مؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوححدات المراقبة

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة التواجد الفعلي لوححدات المراقبة الديوانية سنة 2017 حوالي 58 % في حين أنّ التقديرات كانت 48 % أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 120%. ويعود ذلك إلى الجهد المبذول للرفع من عدد فرق المراقبة رغم وجود نقص في عدد أعوان الفرق الديوانية وفي عدد الوسائل الدارجة المخصصة لفرق المراقبة، حيث سجلنا إرتفاع لعدد الدوريات لمصالح الحرس الديواني في سنة 2017 والتي بلغت 24882 دورية مقابل 20099 دورية في سنة 2016 أي بنسبة 24%.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<ul style="list-style-type: none"> - الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية: - زيادة ساعات العمل بالوحدات. - اقتناء سيارات استطلاع. - انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري. - اقتناء الوسائل مع انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري للرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية وذلك بالرفع في عدد الدوريات مع الحرص على حسن إنتشارها على كامل التراب التونسي. 	62	65	مؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة في تحديد عدد الدوريات المثالي.

بطاقة تقديم مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.3.0.1
تسمية المؤشر: عدد البيوعات بالمزاد العلني.
تاريخ تحيين المؤشر: 2018/05/30.

I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4- تعريف المؤشر: هذا المؤشر يعكس ولو بصفة غير مباشرة أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر باحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة.
- 2- وحدة المؤشر: العدد
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني حسب معطيات مكتب الإيداع والحجز.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد البيوعات بالمزاد العلني حسب مكتب الإيداع والحجز.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): القيام بعدد 1350 عملية بيع بالمزاد العلني سنة 2021.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):
رئيس مكتب الإيداع والحجز.

III - قراءة نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

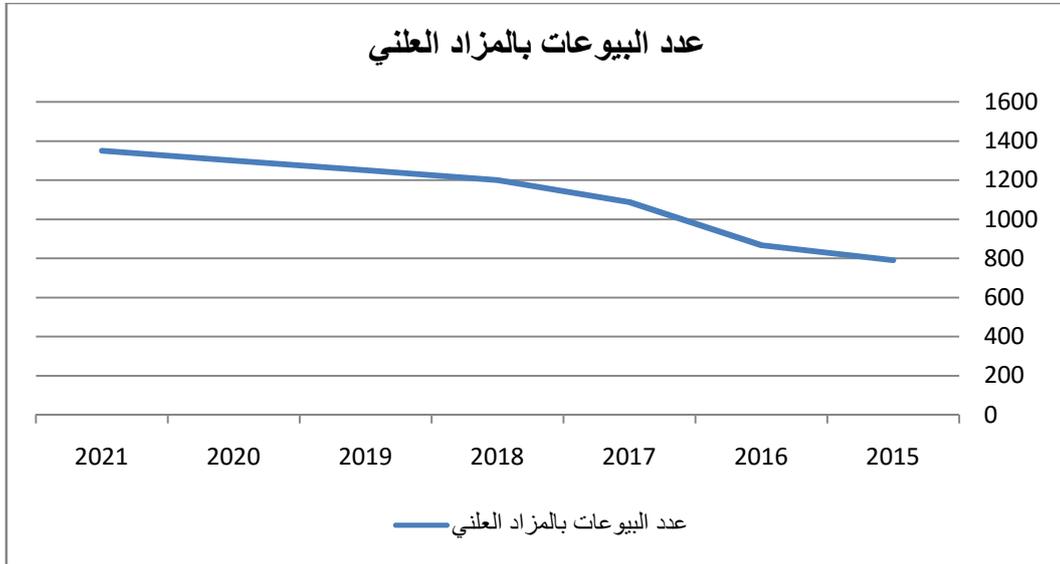
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
1350	1300	1250	1200	1087	868	791	العدد	مؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد البيوعات بالمزاد العلني خلال سنة 2017 حوالي 1087 عملية بيع في حين أنّ التقديرات كانت 870 عملية أي بنسبة إنجاز تساوي 125%, كما تطور مؤشر عدد البيوعات بالمزاد العلني بزيادة تقدر بـ 25.23 % مقارنة بما تمّ إنجازه في سنة 2016 ليتمّ تسجيل إرتفاع لمحصول البيع قدر بـ 29.71 % مقارنة بسنة 2016.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>-إعداد الأمر المتعلق بالبيع بالمزاد العلني والتفويت في البضائع المتنازل عنها والمتصالح بشأنها.</p> <p>-في نطاق تنشيط التصرف في المحجوز، إحداث لجان على مستوى الجهات تحت إشراف المديرين الجهويين وذلك بتكوين فرق عمل تعاضد القباض بالتصرف في المحجوز سواء بالبيع، بالإحالة أو بالإتلاف.</p> <p>-الحرص على متابعة الإجراءات المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني والتي تم إتخاذها في إطار تحسين ترتيب تونس في تقرير "Doing Business".</p> <p>-المتابعة الحينية للبضائع التي تجاوز أمد مكوثها 60 يوما من تاريخ وصولها والتي لم يتم التصريح بها.</p>	1250	1350	مؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا شيء

بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 2.3.0.1
تسمية المؤشّر: عدد الإحالات.
تاريخ تحيين المؤشّر: 2018/05/30.

I- الخاصيات العامة للمؤشّر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر : لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر : تحسين التصرف في المحجوز.
- 4- تعريف المؤشّر : هذا المؤشّر يبين عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة.
- 5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر بتجميع عدد الإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.
- 2- وحدة المؤشّر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: عدد الإحالات.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على العدد الجملي للإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد الإحالات حسب مكتب الإيداع والحجز.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 1450 عملية إحالة سنة 2021.
- 8- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الإيداع والحجز.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

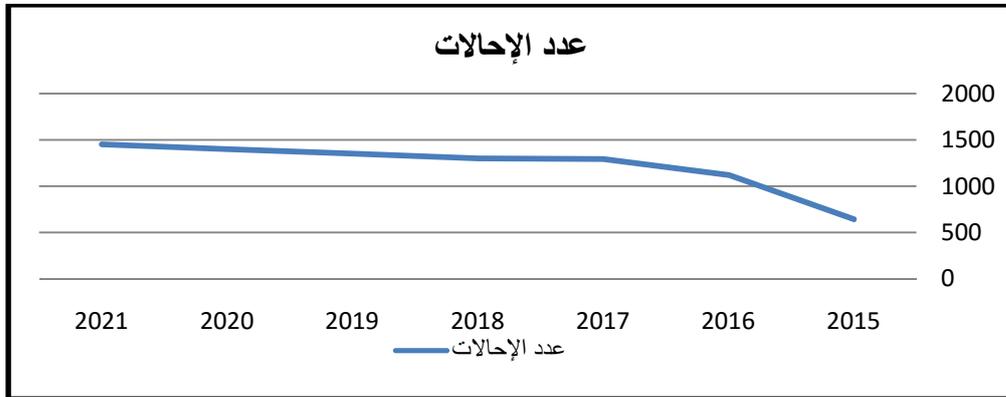
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
1450	1400	1350	1300	1290	1120	640	عدد الإحالات مؤشر 2.3.0.1	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد الإحالات خلال سنة 2017 حوالي 1290 عملية إحالة مقابل 1130 عملية كنتقدير أي بنسبة إنجاز تساوي 114 %، ويعود ذلك إلى تركيز خلايا للإيداع والحجز بعدد كبير من مكاتب الديوانة (جهة تونس الكبرى) مما يسر عمليات إعداد قوائم البضائع المعدة للإحالة لاتخاذ القرار بصفة فورية.

3- رسم بياني لتطور المؤشر



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>- القيام بعمليات الإحالة مباشرة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة (قضاء، إدارات،...).</p> <p>- ضمان حسن التصرف في المحجوزات عبر توفير مقرات ملائمة لتخزينها والتصرف فيها في الأجال في إطار إنجاز مركب الحبيبية (برنامج تعصير الديوانة)</p>	1350	1450	مؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- بعض الهياكل المنتفعة بالإحالات لا تقوم برفع المحجوزات مباشرة بل تطيل العملية أكثر من اللزوم.

بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 3.3.0.1
تسمية المؤشّر: عدد محاضر الإتلاف.
تاريخ تحيين المؤشّر: 2018/05/30.

I - الخاصيات العامة للمؤشّر:

- 1- البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4- تعريف المؤشّر: هذا المؤشّر يقيس عدد عمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة ويساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى.
- 5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشّر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة...).
- 2- وحدة المؤشّر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: العدد الجملي لمحاضر إتلاف البضائع.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: تجميع يدوي عن طريق جمع محاضر الإتلاف من المكاتب لدى مكتب الإيداع والحجز.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد محاضر الإتلاف.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 185 عملية إتلاف سنة 2021.
- 8- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): رئيس مكتب الإيداع والحجز.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

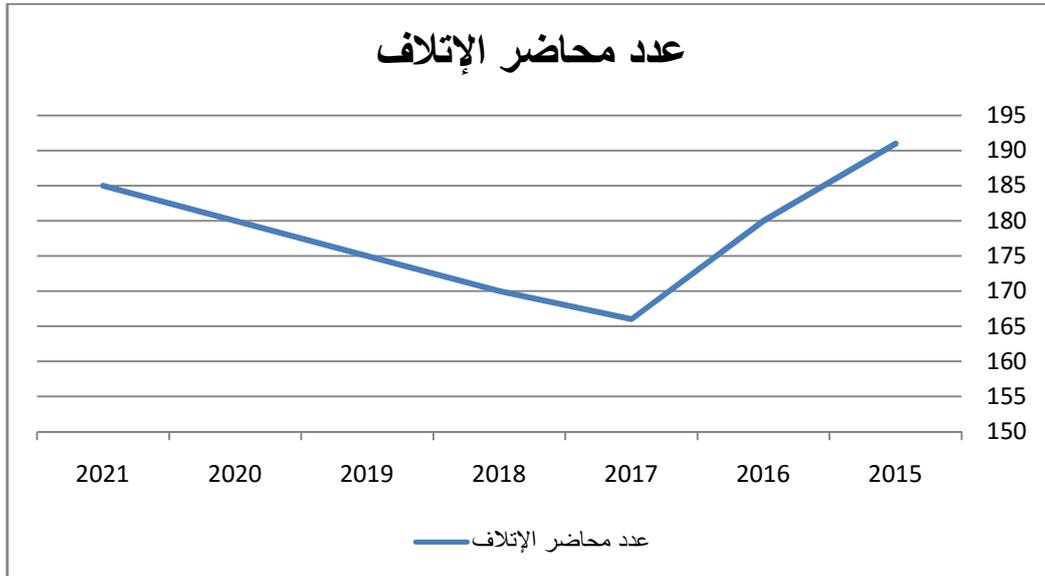
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
185	180	175	170	166	180	191	عدد محاضر الإلتلاف مؤشر 3.3.0.1: العدد	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

بلغ عدد محاضر الإلتلاف خلال سنة 2017 حوالي 166 عملية إلتلاف في حين أنّ التقديرات كانت 190 أي بنسبة إنجاز تساوي 87% ويرجع ذلك لوجود بعض الصعوبات في الحصول على التراخيص اللازمة للإلتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية...) كما تراجع هذا المؤشر بنسبة 19.9 % بالمقارنة مع سنة 2016، حيث أن هذا مؤشر لا يمكن التحكم فيه من قبل الإدارة العامة للديوانة فحسب نظرا لطبيعة محاضر الإلتلاف المتعلقة بتوريد السلع المقلدة والتي لا تتطابق مع المعايير القانونية كمحاضر التبغ و مشتقاته.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



5- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإيعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	- التعجيل بالموافقة على إتلاف البضائع القابلة للتلف أو المتضررة على نفقة أصحابها.	175	185	مؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- مجهود إدارة الديوانة مرتبط بمدى نجاعة عمل الأطراف الأخرى المتدخلة في عمليات الإتلاف والتحطيم.

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

- رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.4.0.1
تسمية المؤشر: نسبة إستخلاص الديون المثقلة.
تاريخ تحيين المؤشر: 2018/05/30.

I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسبة إستخلاص الديون.
- 4- تعريف المؤشر : يدل على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة.
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة مبلغ المقابيض التي تمت تغطيتها على المبلغ الجملي للديون المثقلة ويكون ذلك سنويا.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مأوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المبلغ الجملي للديون المثقلة ومبلغ المقابيض التي تمت تغطيتها.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على المبلغ الجملي للديون المثقلة ومبلغ المقابيض التي تمت تغطيتها من قبل إدارة الاستخلاص.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: محاضر الديون المثقلة.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة استخلاص الديون المثقلة 0.08 % سنة 2021.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مدير إدارة الاستخلاص.

III - قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

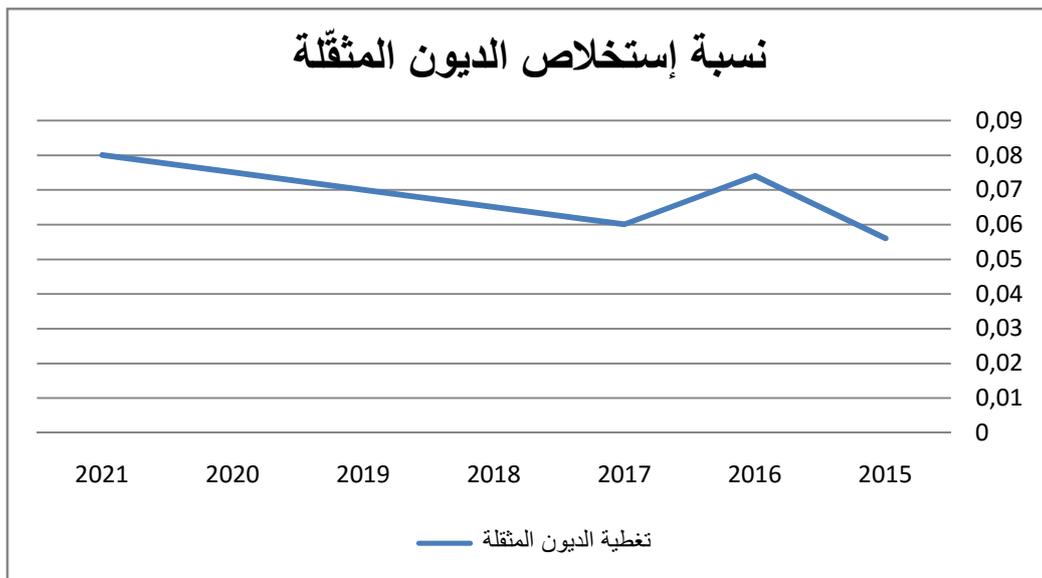
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
0.08	0.075	0.07	0.065	0.06	0.074	0.056	نسبة	مؤشر 1.4.0.1: نسبة تغطية الديون المثقلة

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت نسبة استخلاص الديون المثقلة ارتفاعا من 0.056 % سنة 2015 إلى 0.074 % سنة 2016 ليتراجع إلى 0.06 % سنة 2017 مما يستدعي مزيد تكثيف الجهود لاستخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة وتطوير عمليات الاستخلاص وذلك بإحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بكل القباضات مع الحرص على إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<ul style="list-style-type: none"> - تحسيس قباض الديوانة لمواصلة مجهودات استخلاص الديون المثقلة بقطع آجال التقادم. - تدعيم قباضات الديوانة بالعدد الكافي من الأعوان من خلال إعادة التوزيع. - الالتجاء إلى خدمات مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المثقلة. - إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بكل قباضات الديوانة. - التفكير في إيجاد تطبيقات إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة. 	0.07	0.08	مؤشر 1.4.0.1: نسبة تغطية الديون المثقلة

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

النسبة تبدو ضعيفة وهي لا تبرز حقيقة المجهود الذي تبذله مصالح الديوانة لاستخلاص الديون.

بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 2.4.0.1
تسمية المؤشّر: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها.
تاريخ تحيين المؤشّر: 2018/05/30.

I - الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين نسبة إستخلاص الديون.
- 4- تعريف المؤشّر : هذه النسبة تعتبر مؤشرا على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح.
- 5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشّر بقسمة عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها على عدد التصاريح التي تمت تصفيته دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)،...
- 2- وحدة المؤشّر: نسبة مأوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها والعدد الجملي للتصاريح التي تمت تصفيته دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)،...
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها وعدد التصاريح التي تمت تصفيته دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)،...
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها في المكاتب الديوانية من خلال منظومة سند.
- 6 - تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).

- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 0.35 % من التصاريح موضوع إذن بالرفع التي لم يقع دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2021.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مدير إدارة الإحصائيات والإعلامية بالتعاون مع خلية تطوير نظام "سند".

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

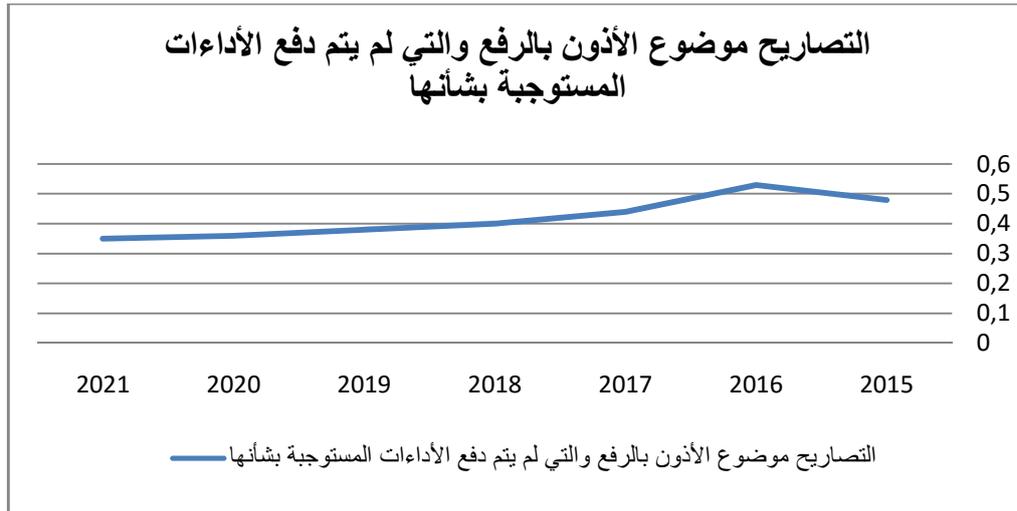
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
0.35	0.36	0.38	0.40	0.44	0.53	0.48	نسبة مؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	

2- تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها 0.48 % سنة 2015 و % 0.53 سنة 2016 لتتراجع إلى 0.44 % في سنة 2017 وهي نسبة تجاوزت التقديرات حيث بلغت نسبة الإنجاز 113%، وبلغ عدد هذه التصاريح 5740 في سنة 2017 على مجموع 1295949 تصريح ديواني مسجل. وهو عدد يجب العمل على تقليصه إلى أدنى حد ممكن وذلك بحث المورد على رفع بضائعهم مباشرة بعد الحصول على الإذن بالرفع.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>- متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع لاستخلاصها باللجوء إلى غلق المعرف الجبائي بصفة مؤقتة في صورة عدم خلاص عدد 02 أو 03 تصاريح ديوانية بعد صدور الإذن بالرفع (بالنسبة للتصاريح المبسطة (DAE).</p> <p>- حرص إدارة الإستخلاص على إستخراج قائمة التصاريح التي صدر في شأنها إذن بالرفع ولم يتم إستخلاص الأداءات المستوجبة ومتابعة تسويتها مع كافة القباض.</p>	0.38	0.35	مؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود أساس قانوني لتوقيف الرمز الديواني في مثل هذه الحالات غير وسائل الضغط التعسفية.

بطاقات مؤشرات برنامج الجباية

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1.1.0.2.

تسمية المؤشر: نسبة الأجوبة الفورية على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد .
تاريخ تحيين المؤشر: 2018/05/15.

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات
4. تعريف المؤشر: في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم خلال سنة 2012 إحداث مركز الإرشاد الجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد الجبائي من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. و في صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين تتعهد المصلحة بالاتصال به و الاجابة عن سؤاله في غضون اجل اقصاه 48 ساعة .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).
7. التفريعات : لا شيء.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

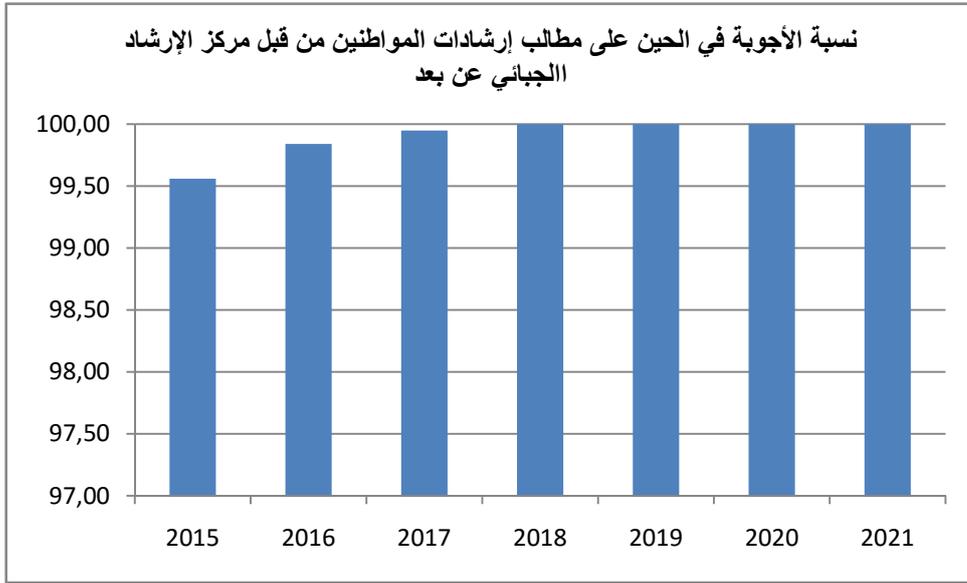
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) : عدد البطاقات المتعلقة بالأجوبة في الحين مقارنة بالعدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز .
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأجوبة في الحين و عدد المكالمات الجملي.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تطبيق إعلامية .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة إعلامية.
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): نسبة الأجوبة في الحين % 100 .
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
100	100	100	100	97.95	99.84	99.56	%	المؤشر.1.1.0.2: : نسبة الأجوبة الفورية على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتامادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	إثراء القاعدة الوثائقية وتوفير كمية من المطويات لفائدة المطالبين بالأداء ونسخ لأدلة إجراءات للأعوان.	100	100	المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة الفورية على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد

4. تحديد أهم النقايس (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2.1.0.2.

تسمية المؤشر: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائية.
تاريخ تحيين المؤشر: 2018/05/15 .

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات
4. تعريف المؤشر: تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بإحتساب عدد الشهادت الجبائية المدرجة بتطبيق إعلامية جديدة للتصرف في الشهادت تم وضعها طور الإستغلال بداية من شهر جانفي 2017 حيث ستمكن من توحيد نماذج الشهادت المسلمة وتسهيل عملية متابعتها وتخفيف عبئ الاعمال المادية للأعوان.
ويندرج إحداث هذا المؤشر ضمن متابعة تقدم تنفيذ برنامج إدارة الجبائية الرامي إلى إدراج بالتطبيق الإعلامية الجديدة للتصرف في الشهادت 35 نوع شهادة مسلمة من قبل مختلف المصالح الجبائية للمطالبين بالأداء في غضون 5 سنوات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

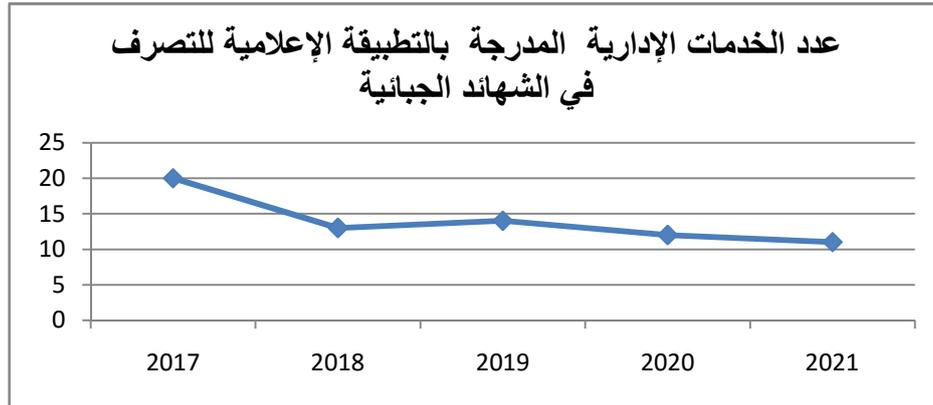
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule) عدد جمعي الشهادت الجبائية المدرجة بتطبيق إعلامية جديدة للتصرف في الشهادت تم وضعها طور الإستغلال بداية من شهر جانفي 2017
2. وحدة المؤشر: العدد.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الشهادت
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدويا
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : تطبيق إعلامية جديدة للتصرف في الشهادت.
6. تاريخ توفّر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 35 نوع شهادة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للاداءات (وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري).

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
7	7	7	8	5	-	-	عدد	المؤشر 2.1.0.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائية

5. رسم بياني لتطور المؤشر:



6. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

7. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر 1.2.0.2

تسمية المؤشر: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة.

تاريخ تحيين المؤشر : 2018/05/15 .

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
4. تعريف المؤشر: يمكن من قيس مدى تأثير تدخلات مصالح المراقبة في تحسن نسبة إيداع التصاريح بالدخل أو الضريبة على الشركات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات لا شئ.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

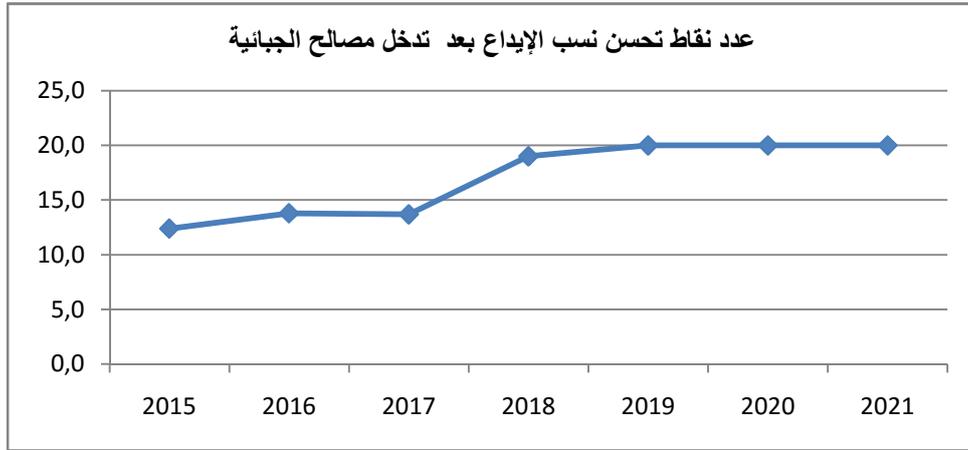
1. طريقة احتساب المؤشر: هي عملية طرح عنصرين " أ و ب " أ: نسبة إيداع عند انقضاء أجال الإيداع ب: نسبة إيداع آخر السنة.
2. وحدة المؤشر: عدد النقاط .
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الإيداع عند انقضاء الأجال القانونية لإيداع التصاريح السنوية و نسبة الإيداع بموفى السنة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: آلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نظام المعلومات.
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الأول من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 20 نقطة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات)

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
20	20	20	19	13.7	13.8	12.4	عدد	المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

3. رسم بياني لتطور المؤشر :



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإعتامادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	- تمكين المصالح المعنية من المعدات ومن ظروف العمل الملائمة للقيام بمهامها .	20	20	المؤشر 1.2.0.2 : عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم احتساب قرارات التوظيف الإجباري الصادرة لتسوية الإغفالات لتحسين المؤشر لغياب أسطح بيانية بين المنظومتين الإعلاميتين "رفيق" و"صادق"

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2.2.0.2.

تسمية المؤشر: عدد معائنات المخالفات الجبائية الجزائرية.

تاريخ تحيين المؤشر: 2018/05/15 .

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
4. تعريف المؤشر: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجبائية إلى تكثيف عمليات مراقبة احترام الواجبات الجبائية و إلى ترصد المخالفين من خلال معاينة المخالفات بواسطة محاضر جبائية جزائرية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.
7. التفريعات : لا شيء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي لعدد المخالفات الجبائية الجزائرية التي تمت معاينتها من قبل مختلف مصالح المراقبة الجبائية.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جبائية جزائرية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدوية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.
8. تاريخ توفّر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
9. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 110.000 عملية.
10. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
110.000	110.000	105.000	100.000	83.780	97.954	80.596	عدد	المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائرية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تطور عدد المعاينات للمخالفات الجبائية الجزائرية وذلك تبعا لاستقرار الوضع الأمني في البلاد تدريجيا مما نتج عنه استعادة السير العادي للعمل بمصالح المراقبة الجبائية وخاصة فيما يتعلق بعمليات المراقبة بالطريق العام التي تكون في إطار دوريات مشتركة مع الأمن والديوانة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	إحداث مكاتب مراقبة الأداءات وتكوين الأعوان	105.000	110.000	المؤشر 2.2.0.2: تطور عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائرية

5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 3.2.0.2
تسمية المؤشر: عدد المراجعات الجبائية .
تاريخ تحيين المؤشر: 2018/05/15

-I الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
4. تعريف المؤشر: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجبائية إلى تكثيف عدد عمليات المراجعة الجبائية و التثبيت من أسس و قواعد توظيف الضريبية و طريقة احتساب الأداء.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.
7. التفريعات : لا شئ

-II التفاصيل الفنية للمؤشر

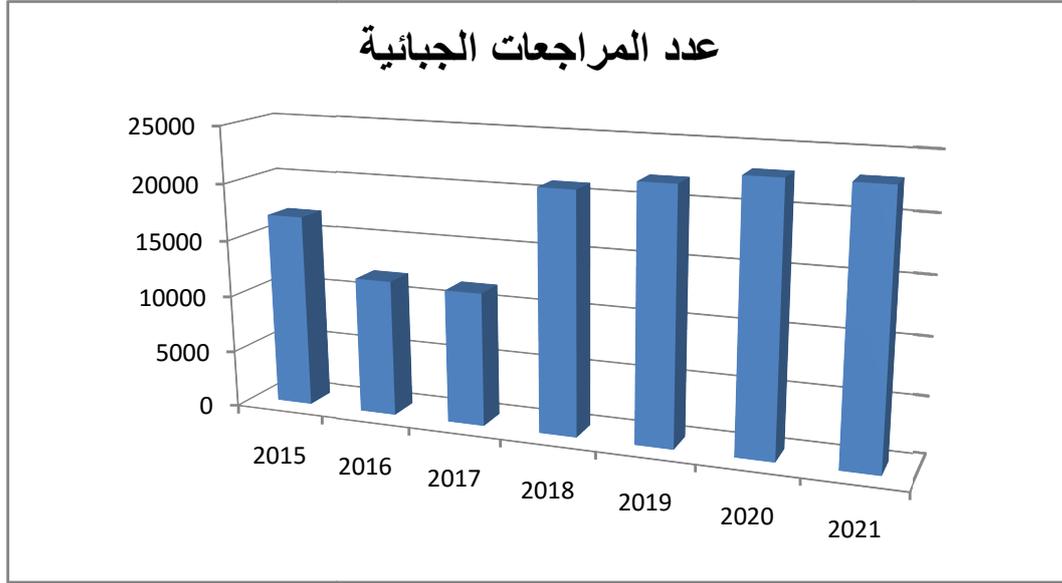
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي : مجموع عمليات المراجعة المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر تبليغ نتائج المراجعة الجبائية المعمقة والأولية .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
6. تاريخ توفّر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 25.000 عملية.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري)

-III قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
23.00	23.00	22.00	21.00	11.6	11.9	17.0	عدد	المؤشر 3.2.0.2.: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية
0	0	0	0	67	61	00		

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد المراجعة الهادفة أي دون أن تشمل عملية المراجعة أليا كامل الفترة المعنية بالمراقبة وكافة الاداءات الخاضع لها المطالب بالأداء. - إحداث مكاتب مراقبة. - تكوين المحققين - تطوير نظام المعلومات 	22.000	23.000	المؤشر 3.2.0.2: تطور عدد عمليات المراجعة الجبائية

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر .

- قلة الانتدابات مقارنة بالحاجيات
- ضعف نسب التغطية بالنسبة لبعض الهياكل المكلفة بالمراجعة

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1.3.0.2

تسمية المؤشر: مردود المراقبة الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر: 2018/05/15

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة .
4. تعريف المؤشر العمل على تحقيق العدالة الجبائية والعمل على الرفع في مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة الجبائية وترشيدها لتعبئة موارد ميزانية الدولة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) /
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات : لا شيء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

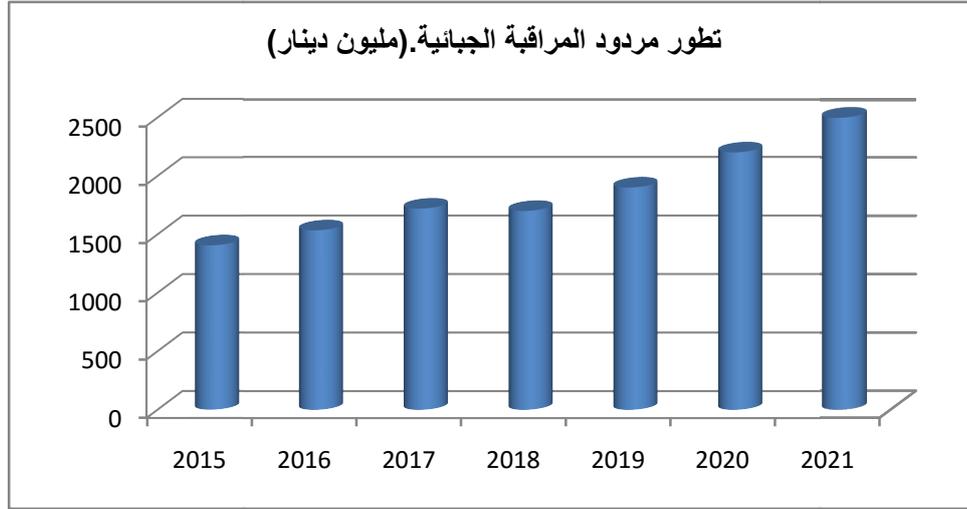
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مردود عمليات التسوية وعدم الاعتراض على قرارات التوظيف الإجباري والأحكام.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
6. تاريخ توفر المؤشر : : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 2.500 مليون دينار
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري).

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
2.500	2.200	1.900	1.700	1.720	1.534	1.407	مليون دينار	المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية

2. رسم بياني لتطور المؤشر



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإعتادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>- تعزيز الموارد البشرية وتكوينها .</p> <p>- مساندة مصالح المراقبة الجبائية عند إعداد برنامج المراجعة لانتقاء الملفات ذات المردودية الهامة اعتمادا على التصرف حسب المخاطر</p> <p>- طباعة وتوزيع أدلة إجراءات المراجعة</p> <p>- تعزيز المصالح بالتجهيزات والمعدات الإعلامية</p> <p>- اعتماد التكنولوجيا الحديثة وتطوير نظام المعلومات</p> <p>- إثراء قاعدة المعلومات وتفعيل نشاط خلية الأبحاث الجبائية والعمل على تفعيل نشاط الخلية المكلفة بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات ذات الصبغة الجبائية</p>	1.900	2.500	المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- قلة الموارد البشرية.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر 2.3.0.2:

تسمية المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

تاريخ تحيين المؤشر 2018/05/15

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة
4. تعريف المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج مؤشر منتج (Ind de produit).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات : لا شيء.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد كسري. القاسم : مردود الصلح / المقسوم : الدفع بالحاضر.
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الدفع بالحاضر و مردود الصلح.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منضومتي الإعلامية "رفيق" و "صادق".
6. تاريخ توفّر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): $\leq 60\%$
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
55	52	50	45.0	47.8	35.4	35.1	%	المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

2- رسم بياني لتطور المؤشر:



3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتامادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	- توفير مناخ أفضل للمصالحة. - اعتماد المراجعة الهادفة	50	55	المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

4- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- مناخ اقتصادي واجتماعي صعب أثر سلبا على السيولة المالية لجل المؤسسات

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 3.3.0.2

تسمية المؤشر: مؤشر سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

تاريخ تحيين المؤشر: 2018/05/15

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة .
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) .
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات : لا شيء

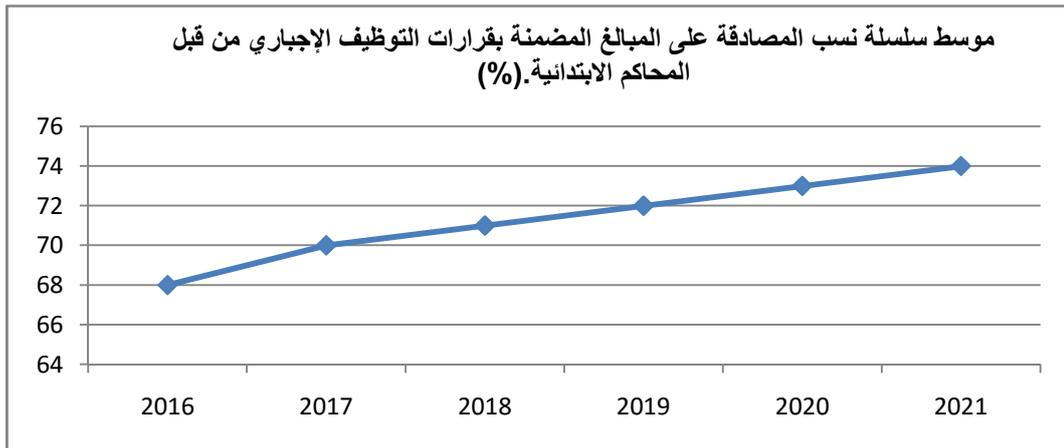
II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): الإعتدال في طريقة إحتساب المؤشر على معدل موصل السلسلة الإحصائية (Médiane) لمجموع المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري والمصادق عليها على مستوى المحاكم الابتدائية
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري المتعلقة بالقضايا التي أصدرت المحاكم الابتدائية قرارا في شأنها - المبالغ المحكوم بها ابتدائيا
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : جدول
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الهياكل المكلفة بالمراقبة
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 75 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي)
9. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
10. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) لا شيء

1. سلسلة النتائج (الإجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
74	73	72	71	69.75	68	-	%	المؤشر 3.3.0.2 : متوسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
-	- تكوين المحققين لتقادي الشطط في أسس التوظيف. - مزيد تأطير المحققين خلال سير عمليات المراجعة	72	74	

بطاقات مؤشرات برنامج المحاسبة
العمومية

بطاقة مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر: 1.1.0.3

تسمية المؤشّر: نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية

تاريخ تحيين المؤشّر: 2018-06-07

I. الخصائص العامة للمؤشّر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
3. تعريف المؤشّر: يقيم هذا المؤشّر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص الموارد العمومية الجبائية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تأمين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الدولة من الايفاء بتعهداتها.
4. نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج (Indicateur de Résultat)
5. طبيعة المؤشّر: مؤشّر فاعلية
6. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشّر

1. طريقة احتساب المؤشّر:
نسبة تطور استخلاص الموارد الذاتية =
$$\frac{\text{استخلاصات الموارد الجبائية بعنوان السنة الجارية} - \text{استخلاصات الموارد الجبائية بعنوان السنة السابقة}}{100} * 100$$

استخلاصات الموارد الجبائية بعنوان السنة السابقة
2. وحدة المؤشّر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر:
- جملة الموارد الجبائية (فورية ومثقلة) المستخلصة بعنوان السنة الجارية والسنة السابقة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق" وتجميع المعلومات من أمانات المصاريف فيما يتعلق بالموارد المتأتية من الخصم من المورد
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية بالنسبة للموارد الجبائية
6. تاريخ توفر المؤشّر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 11 %
8. المسؤولون عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

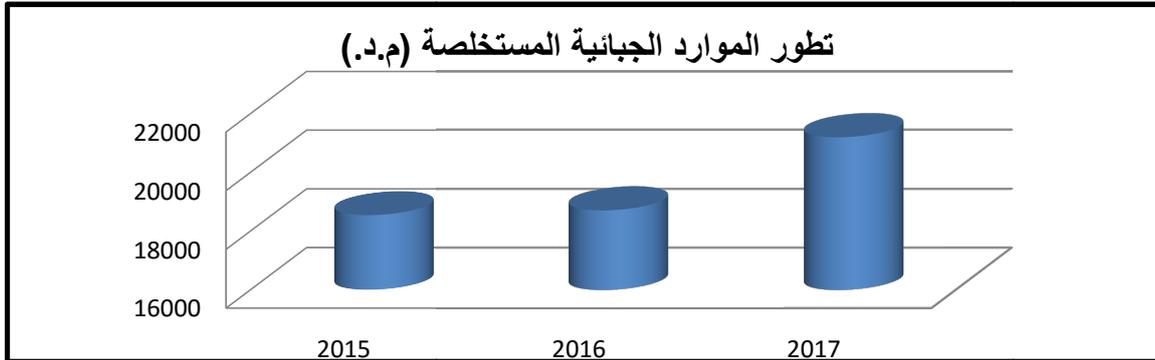
التقديرات			تقديرات 2018	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
-	-	-	(1)23484	21186	18702	18545	مليون دينار	نسبة تطوّر
11	11	11	10,85	13,28	0,85	-0,7	نسبة مائوية	استخلاص الموارد الجبايية

(1): انجازات محتملة حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2018.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجلت الموارد الجبايية خلال سنة 2017، تطورا بنسبة 13,28%، حيث بلغت 21186 م.د. سنة 2017 مقارنة بـ 18702 م.د. سنة 2016. يعود هذا التطور إلى المبالغ المسجلة بعنوان المساهمة الظرفية المحدثة بمقتضى قانون المالية لسنة 2017 والتي بلغت 773.1 م د والى تطور الأداءات المباشرة وغير المباشرة وخاصة مداخيل الأداء على القيمة المضافة. ويعتزم في موفى سنة 2018 تحقيق نسبة تطورا بـ 10,85 % حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2018. ومن المأمول أن تتحسن نسبة تطوّر المداخيل الجبايية خلال السنوات القادمة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>-تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاص الفورية والديون المثقلة والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.</p> <p>- تكثيف عمليات تأطير خلايا الاستخلاص لترسيخ منهجية الأهداف وتقييم أدائهم.</p> <p>-تكثيف الزيارات الميدانية للتشيط والمتابعة</p> <p>-تقييم عمل عدول الخزينة واقتراح البرنامج المناسب</p> <p>-تفعيل دور وكلاء المقاييس وتأطيرهم وإجراء الرقابة على أعمالهم</p> <p>-تقديم الدعم والمساندة في مهمة الاستخلاص لأعضاء خلايا الاستخلاص بقباضات الديوانة. وتكليف وتخصيص عدول الخزينة للقيام بأعمال تتبع الديون الديوانية.</p>	11	11	المؤشر 1.1.0.3 : نسبة تطور استخلاص الموارد الجبائية

5. أهم النقايس المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقة مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر: 2.1.0.3

تسمية المؤشّر: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية

تاريخ تحيين المؤشّر: 2018-06-07

I. الخصائص العامة للمؤشّر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
3. تعريف المؤشّر: يقيم هذا المؤشّر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص الموارد العمومية غير الجبائية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تأمين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الدولة من الايفاء بتعهداتها.
4. نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج (Indicateur de Résultat)
5. طبيعة المؤشّر: مؤشّر فاعلية
6. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشّر

1. طريقة احتساب المؤشّر:
نسبة تطور استخلاص الموارد الذاتية =
(استخلاصات الموارد غير الجبائية بعنوان السنة الجارية - استخلاصات الموارد غير الجبائية بعنوان السنة السابقة) * 100
استخلاصات الموارد غير الجبائية بعنوان السنة السابقة
2. وحدة المؤشّر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر:
- جملة الموارد غير الجبائية (فورية ومنقولة) المستخلصة بعنوان السنة السابقة والسنة الجارية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق" وتجميع المعلومات من أمانات المصاريف فيما يتعلق بالموارد المتأتية من الخصم من المورد
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: قائمات التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية بالنسبة للموارد الجبائية
6. تاريخ توفر المؤشّر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 8,5 %
8. المسؤولين عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

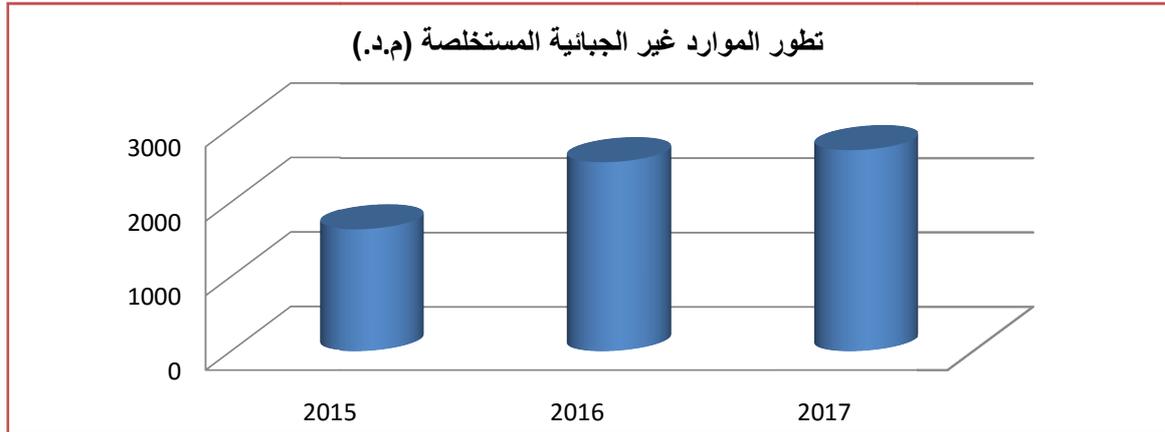
مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة تطوّر	مليون دينار	1640	2543,2	2704,9	2931 ⁽¹⁾	-	-	-
استخلاص الموارد غير الجبائية	نسبة مائوية	-27	55,07	6,36	8,36	8,5	8,5	8,5

(1): انجازات محتملة حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2018.

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت الموارد غير الجبائية خلال سنة 2017، تطورا بنسبة 6,36%، حيث بلغت 2704,9م.د. سنة 2017 مقارنة بـ2543,2م.د. سنة 2016. يعود تطوّر المبالغ المستخلصة للديون غير الجبائية إلى تكثيف التتبعات وإحكام التنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص الجدولات المبرمة لاستخلاص الديون المثقلة بعنوان استغلال أملاك الدولة وخاصة المثقلة بعنوان معينات كراء الأراضي الدولية الفلاحية. ويعتزم في موفى سنة 2018 تحقيق نسبة تطورا بـ 8,36 % حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2018. ومن المأمول أن تتحسن نسبة تطوّر المداخل غير الجبائية خلال السنوات القادمة.

3. رسم بياني لتطوّر المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>- تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات الفورية والديون المثقلة والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.</p> <p>- تكثيف عمليات تأطير خاليا الاستخلاص لترسيخ منهجية الأهداف وتقييم أدائهم.</p> <p>- تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة</p> <p>- التنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص الجدولات المبرمة لاستخلاص الديون المثقلة بعنوان استغلال أملاك الدولة وخاصة المثقلة بعنوان معينات كراء الأراضي الدولية الفلاحية، إعلامنا بإجراءات إسقاط الحق، إجراء مقارنة بين المبالغ المستوجبة واتخاذ ما يتعين عند الضرورة.</p> <p>- تحيين المنظومة الإعلامية عن طريق استكمال إدراج معرفات المستغلين للأراضي الدولية الفلاحية.</p> <p>- دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.</p> <p>تقييم عمل عدول الخزينة واقتراح البرنامج المناسب</p> <p>- تفعيل دور وكلاء المقاييس وتأطيرهم وإجراء الرقابة على أعمالهم</p> <p>- تقديم الدعم والمساندة في مهمة الاستخلاص لأعضاء خاليا الاستخلاص بقباضات الديوانة.</p> <p>وتكليف وتخصيص عدول الخزينة للقيام بأعمال تتبع الديون الديوانية.</p>	8.5	8.5	<p>المؤشر 2.1.0.3</p> <p>: نسبة تطور استخلاص الموارد غير الجبائية</p>

5. أهم النقايس المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقة مؤشّر قياس أداء

الرمز: 3.1.0.3

تسمية المؤشّر: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة

تاريخ تحيين المؤشّر: 2018-06-07

I. الخصائص العامة للمؤشّر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
3. تعريف المؤشّر: يسمح هذا المؤشّر بقياس نسبة تطور حجم الاستخلاص من سنة إلى أخرى.
4. نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج (Indicateur de Résultat)
5. طبيعة المؤشّر: مؤشّر فاعليّة
6. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. طريقة احتساب المؤشّر:
نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة =
(استخلاصات الديون الجبائية المثقلة بعنوان السنة الجارية - مبلغ استخلاصات الديون الجبائية المثقلة بعنوان السنة السابقة) * 100
مبلغ استخلاصات الديون الجبائية المثقلة بعنوان السنة السابقة
2. وحدة المؤشّر: النسبة
3. المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:
- استخلاصات الديون الجبائية المثقلة بعنوان السنة الجارية والسنة السابقة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
5. مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر: قوائم التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشّر: شهريا
7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 15%
8. المسؤولون عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشر

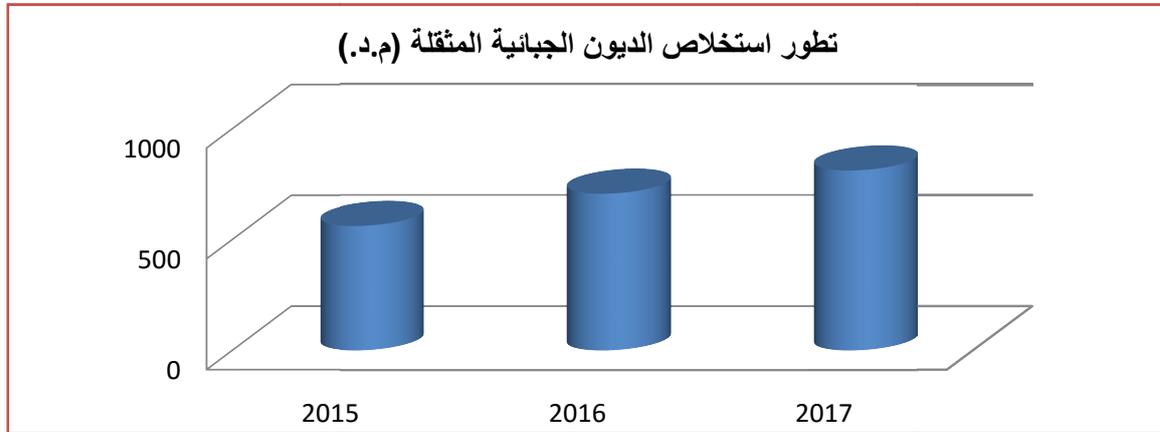
1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			تقديرات 2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
-	-	-	931,845	810,3	705,8	560,7	مليون دينار	نسبة تطوّر
15	15	15	15	14,8	25,9	54,8	نسبة مائوية	استخلاص الديون الجبائية المثقلة

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة تراجعاً خلال سنة 2017، حيث بلغت 14,8% مقارنة بما تمّ تسجيله سنة 2016، 25,9%، حيث بلغت 810,3م.د. سنة 2017 مقارنة بـ705,8م.د. سنة 2016. ويمكن تفسير تطور المبالغ المستخلصة بعنوان الديون الجبائية المثقلة بالأثر الإيجابي لإجراءات التخفيض في الخطايا المنصوص عليها بالفصل 66 من قانون المالية لسنة 2016 المنقح بالفصل 77 من قانون المالية لسنة 2017 والتي ساهمت في تحقيق مبلغ قدره 245,4م.د. خلال سنة 2017. ويعتزم في موفى سنة 2018 تحقيق تطوّر بـ 15%. ومن المأمول أن تتحسن نسبة تطوّر استخلاص الديون الجبائية المثقلة خلال السنوات القادمة.

3. رسم بياني لتطوّر المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الديون المثقلة والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص. تكثيف عمليات تأطير خلايا الاستخلاص لترسيخ منهجية الأهداف وتقييم أدائهم. تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة تقييم عمل عدول الخزينة واقتراح البرنامج المناسب.	15	15	المؤشر 3.1.0.3 نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

بطاقة مؤشّر قيس أداء

الرمز: 4.1.0.3

تسمية المؤشّر: نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة

تاريخ تحيين المؤشّر: 2018-06-07

I. الخصائص العامّة للمؤشّر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
3. تعريف المؤشّر: يمكّن هذا المؤشّر من قياس سرعة نسق تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة من سنة إلى أخرى, فهو بذلك يدلنا عن قدرتنا على استخلاص أكثر ما يمكن من الديون لفائدة الدولة.
4. نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج (Indicateur de Résultat)
5. طبيعة المؤشّر: مؤشّر فاعليّة
6. التفريعات: - نسبة تطوّر استخلاص الخطايا و العقوبات الماليّة
- نسبة تطوّر استخلاص ديون أملاك الدولة

II. التفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. طريقة احتساب المؤشّر:
نسبة تطور استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة =
$$\frac{\text{استخلاصات الديون غير الجبائية المثقلة بعنوان السنة الجارية} - \text{استخلاصات الديون غير الجبائية المثقلة بعنوان السنة السابقة}}{\text{مبلغ استخلاصات الديون غير الجبائية المثقلة بعنوان السنة السابقة}} \times 100^*$$
2. وحدة المؤشّر: النسبة
3. المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:
- استخلاصات الديون غير الجبائية المثقلة بعنوان السنة الجارية والسنة السابقة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق"
5. مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر: قائمات التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشّر: شهريا
7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 15 %
8. المسؤولين عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشر

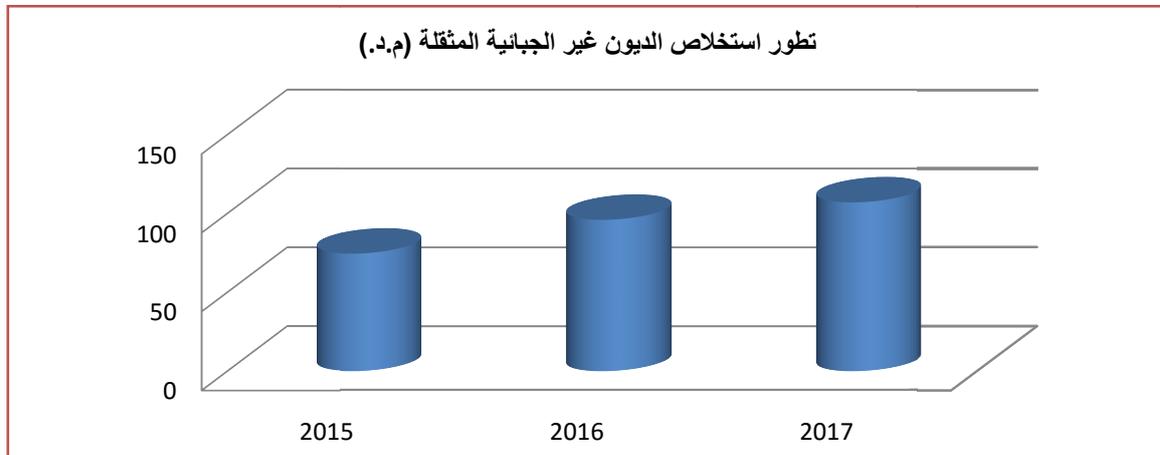
1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			تقديرات 2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
-	-	-	123,165	107,1	96	74,6	مليون دينار	نسبة تطوّر
15	15	15	15	11,5	28,7	17,3	نسبة مائوية	استخلاص الديون غير الجبائية المثقلة
10	10	10	10	5,33	22,07	25,68	نسبة مائوية	الخطايا و العقوبات المالية
20	20	20	18	8,03	9,5	9,91	نسبة مائوية	أملك الدولة

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة تطوّر استخلاص الديون المثقلة تراجعاً خلال سنة 2017، حيث بلغت 11,5% مقارنة بما تمّ تسجيله سنة 2016، حيث بلغت 107,1 م.د. سنة 2017 مقارنة بـ96 م.د. سنة 2016. يعود تطوّر المبالغ المستخلصة للديون غير الجبائية إلى تكثيف التتبعات وإحكام التنسيق مع مصالح أملك الدولة والشؤون العقارية بخصوص الجدولات المبرمة لاستخلاص الديون المثقلة بعنوان استغلال أملك الدولة وخاصة المثقلة بعنوان معينات كراء الأراضي الدولية الفلاحية. ويعتزم في موفى سنة 2018 تحقيق تطوّر بـ 15%. ومن المأمول أن تتحسن نسبة تطوّر استخلاص الديون المثقلة خلال السنوات القادمة.

3. رسم بياني لتطوّر المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>← تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة الديون المثقلة والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.</p> <p>← تكثيف عمليات تطير خلايا الاستخلاص لترسيخ منهجية الأهداف وتقييم أدائهم.</p> <p>← تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة</p> <p>← تقييم عمل عدول الخزينة واقتراح البرنامج المناسب</p> <p>← التنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية بخصوص الجدوليات المبرمة لاستخلاص الديون المثقلة بعنوان استغلال أملاك الدولة وخاصة المثقلة بعنوان معينات كراء الأراضي الدولية الفلاحية، إعلامنا بإجراءات إسقاط الحق، إجراء مقارنة بين المبالغ المستوجبة واتخاذ ما يتعين عند الضرورة.</p> <p>← تحيين المنظومة الإعلامية عن طريق استكمال إدراج معرفات المستغلين للأراضي الدولية الفلاحية</p> <p>← دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.</p>	15	15	<p>المؤشر 4.1.0.3</p> <p>: نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية غير المثقلة</p>

5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقة مؤشّر قيس أداء

الرمز: 5.1.0.3

تسمية المؤشّر: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

تاريخ تحيين المؤشّر: 2018-06-07

ا. الخصائص العامة للمؤشّر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
3. تعريف المؤشّر: يقيم هذا المؤشّر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص موارد الجماعات المحلية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تأمين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الجماعات المحلية من الأيفاء بتعهداتها.
4. نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج (Indicateur de Résultat)
5. طبيعة المؤشّر: مؤشّر فاعلية
6. التفريعات: --

اا. التفاصيل الفنية للمؤشّر

1. طريقة احتساب المؤشّر:
نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات = جملة الموارد المستخلصة في السنة (فورية ومثقلة)/جملة موارد الجماعات المحلية المبرمجة بميزانيتها
2. وحدة المؤشّر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: جملة موارد الجماعات المحلية المبرمجة والمستخلصة في السنة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحسابات الشهرية والسنوية للجماعات المحلية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: قوائم التجميع الدورية المرسلة من قبل قباض الجماعات المحلية
6. تاريخ توفر المؤشّر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 100 %
8. المسؤولون عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالجماعات المحلية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			تقديرات 2018	الانجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
-	-	-	1041,4 ⁽³⁾	921,3	857,6	813,5	مليون دينار	نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات
100	100	100	100	95,52	100,79	107,73	نسبة مائوية (1)	
-	-	-	100	94,24	99	104,5	نسبة مائوية (2)	

(1): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.

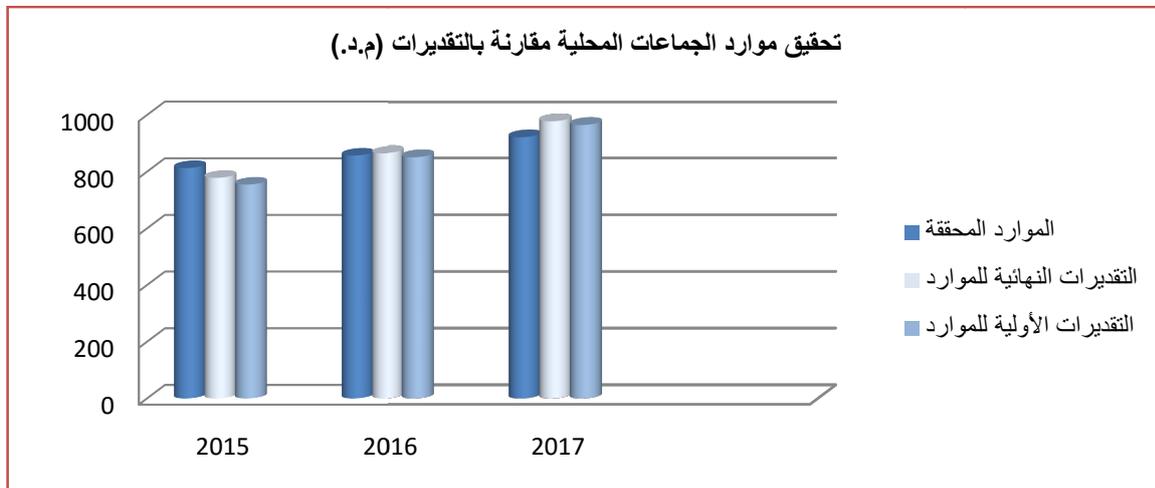
(2): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات النهائية.

(3): انجازات محتملة حسب تقديرات 2018.

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة تحقيق جملة موارد الجماعات المحلية تراجعا خلال سنة 2017، حيث بلغت 94,24 % مقارنة بما تمّ تسجيله سنتي 2015 (104,5 %) و 2016 (99%) ويعود ذلك بالأساس لعدم تولي الشركة التونسية للكهرباء والغاز تحويل حوالي 70 مليون دينار بعنوان المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي لسنة 2017 والتي تولت تحويلها خلال بداية سنة 2018. ولكن في المقابل تم تسجيل تطور في الموارد المحققة للجماعات المحلية بنسبة 7,42 % حيث بلغت 921,3 م د مقارنة بـ 857,6 م د سنة 2016.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<ul style="list-style-type: none"> - إعادة تنظيم مهام تثقيف واستخلاص الديون الراجعة للجماعات المحلية ووضع منهجية في الاستخلاص لتدعيم اللامركزية. - تنظيم دورات تكوينية وملتقيات حول النظام الجديد للجماعات المحلية 	100	100	<p>المؤشر 4.1.0.3 : نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات</p>

5. أهم النقايس المتعلقة بالمؤشر:---

بطاقة مؤشر قيس أداء

الرمز: 1.2.0.3

تسمية المؤشر: معدل آجال تأدية النفقات العمومية

تاريخ تحيين المؤشر: 2018-06-07

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إحكام تأدية النفقات العمومية
3. تعريف المؤشر: يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة منظومة تأدية النفقات العمومية باحتساب معدل عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ إحالة الأمر بالصرف للمحاسب العمومي وتاريخ تأديته للنفقة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
5. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
6. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
(مجموع عدد الأيام المنقضية بين تاريخ إحالة جميع الأوامر بالصرف للمحاسبين العموميين وتاريخ تأديتهم لها / مجموع الأوامر بالصرف للسنة)
2. وحدة المؤشر: يوم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- مجموع عدد الأيام المنقضية بين تاريخ إحالة جميع الأوامر بالصرف للمحاسبين العموميين وتاريخ تأديتهم لها
- مجموع الأوامر بالصرف للسنة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة "أدب"
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 5 أيام
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بتأدية النفقات

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			تقديرات 2018	الانجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
5	5	5	5	5,43	-	يوم	معدل آجال تأدية النفقات العمومية	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ معدل آجال التأشير على النفقات العمومية سنة 2017، 5 أيام وهو ما يبين مدى سرعة الإدارة على الإيفاء بتعهداتها للمتعاملين معها. ومن المتوقع أن يتواصل تحسين نتائج هذا المؤشر خلال السنوات القادمة وذلك من خلال تطوير نظام المعلومات الخاصة به عبر منظومة "أدب".

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	- مواصلة أعمال تطوير عمليات التحويل الإلكتروني التي تمكن من: ○ تحسين وسائل متابعة عمليات الرّفص للتحويلات البريديّة "RAP-RV" ○ تقليص آجال التحويلات - استكمال وتجربة مرجعية الرقابة الداخلية المحاسبية	5	5	المؤشر : 1.2.0.3 معدل آجال تأدية النفقات العمومية

4. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

الرّمز: 1.3.0.3

تسمية المؤشّر: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

تاريخ تحيين المؤشّر: 2018-06-07

I. الخصائص العامة للمؤشّر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر: المحاسبة العمومية
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية
3. تعريف المؤشّر: يقيّم هذا المؤشّر جودة حسابات المراكز المحاسبية (الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة الإداريّة) المقدّمة من قبل المحاسبون العموميين للمراجعة والتثبّت من مطابقتها من قبل مصالح أمانات المال الجهوية المختصة.
4. نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج (Indicateur de Résultat)
5. طبيعة المؤشّر: مؤشّر فاعلية
6. التفريعات: - نسبة حسابات الدولة المطابقة،
- نسبة حسابات الجماعات المحليّة المطابقة،
- نسبة حسابات المؤسسات العمومية المطابقة،

II. التفاصيل الفنية للمؤشّر

1. طريقة احتساب المؤشّر: (عدد الحسابات المقدّمة المطابقة / العدد الجملي للحسابات المقدّمة) في جميع أمانات المال الجهوية
2. وحدة المؤشّر: النسبة
3. المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر:
- عدد الحسابات المقدّمة المطابقة (دولة، جماعات محليّة ومؤسسات عمومية)
- العدد الجملي للحسابات المقدّمة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر: تجميع جداول مهمة مراقبة الحسابات
5. مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر: بيانات رقمية مصدرها المصالح المكلفة بمراقبة الحسابات
6. تاريخ توفر المؤشّر: فيفري من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 94 %
8. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الإدارة المكلفة بمراقبة الحسابات

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات		تقديرات 2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020		2019	2017	2016		
96	95	94	93	92,3	84,6	88,79	النسبة للدولة مئوية
96	95	94	93	89,75	88	89,54	النسبة للجماعات المحلية
96	95	94	93	93,53	93	93,57	النسبة للمؤسسات العمومية
96	95	94	93	93	91,9	92,3	نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة مطابقة الحسابات تطورا حيث تم تسجيل 93% سنة 2017 مقارنة بـ 91,9% سنة 2016، ويعود ذلك إلى ايلاء أعمال الرقابة والمراجعة الأهمية القصوى وكذلك الترفيع في عدد عمليات المراقبة وتقدّد الحسابات الذي مكن من اكتشاف أكثر عدد ممكن من الأخطاء. كما تم تكثيف آليات الرقابة المحاسبية على مستوى أمانات المال الجهوية والتركيز على التحسيس بخطورة الأخطاء وذلك عن طريق إصدار مذكرة رفض بشأنها سواء كان ذلك في حالة وجود اخلالات شكلية أو أصلية.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<ul style="list-style-type: none"> ← تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة. ← الانطلاق في جرد أصول الدولة ← مواصلة أعمال مراجعة مجلة المحاسبة العمومية ← إتمام إعداد المخطط المحاسبي للدولة ← الانطلاق في إعداد bilan d'ouverture ← استكمال النظام المحاسبي بالخرزينة العامة 	94	96	المؤشر 1.3.0.3 : نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

4. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

الرمز: 1.4.0.3

تسمية المؤشر: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية

تاريخ تحيين المؤشر: 2018-06-07

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة الخدمات
3. تعريف المؤشر:

يعتبر الاستقبال المباشر مهمًا بالنسبة لمصالحنا إذ نحصر على الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن لنسدي له الخدمة ويدل على ذلك تواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية و توزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تقيس نجاعة خدماتنا هو مؤشر سرعة تأديتها على مستوى شبابيك القباضات حرصا على تقليص وقت انتظار المواطنين وسعيا إلى تقديم خدمة جيدة وسريعة. في هذا الإطار تم تجهيز أهم القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك الخدمات من ناحية أخرى.

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
5. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
6. التفريعات: --

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب هذا المؤشر بقيس معدل انتظار المواطن أمام شبابيك القباضات في أوقات الذروة وخارجها. وقد وقع اختيار عينة تضم 20 قباضة مالية ذات العلاقة الكثيفة مع المواطن وذلك بالاستناد لعدد الوصولات الصادرة عنها.
2. وحدة المؤشر: دقيقة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - وقت الانتظار بالقباضات المالية ذات العلاقة الكثيفة مع المواطن
 - عدد القباضات المعنية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 5 دقائق
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير المكلف بالجودة.

1. سلسلة النتائج والتقديرية الخاصة بالمؤشر:

التقديرية			تقديرية	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2018	2017	2016		
5	5	5	5	5	7	-	دقيقة	معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية

2. تحليل النتائج وتقديرية الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

← بلغ معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية سنة 2017، 5 دقائق ومن المأمول تقليص هذه المدة في السنوات المقبلة من خلال تعميم تجهيز باقي القباضات المالية بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبوعية لتنظيم طوابير الانتظار وتكوين الأعوان على حسن استقبال المواطنين والاستجابة لطلباتهم في أسرع الآجال.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرية الإعتادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرية المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على جملة القباضات المالية - تكوين قباض المالية والأعوان حول تقنيات التصرف في منظومة الجودة (متابعة المؤشرات، تركيز ومتابعة آليات الإصغاء، التحكم في المنظومة الوثائقية للجودة...) - أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة، - مواصلة تطوير طرق الدفع الإلكتروني 	94	96	المؤشر 1.4.0.3 : معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية

4. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقات مؤشرات برنامج مصالح
الميزانية

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.1.0.4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

تاريخ تحيين المؤشر: 2018/06/06

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
- 4- تعريف المؤشر: نسبة الفارق بين جملة الموارد الجبائية المنجزة مقارنة بتقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا شيء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: $ER = (|x - \hat{x}|) / x$ باعتبار x هو القيمة المحققة للموارد الجبائية و \hat{x} هو جملة الموارد الجبائية المقدرة بقانون المالية.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الموارد الجبائية المقدرة في إطار قانون المالية و جملة الموارد الجبائية المستخلصة فعلياً.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة رفيق
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n ، ابتداء من شهر مارس للسنة $(n+1)$
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 0.5%
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

1- سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر) :

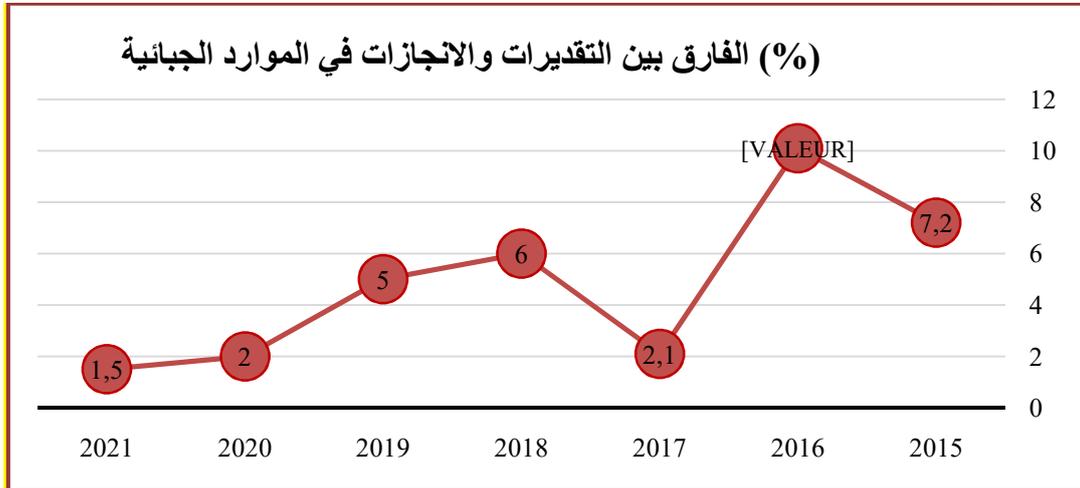
تقديرات			ق م 2018	إنجازات			الوحدة	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
			1	0.3	0.7	0.12	%	(ق م ت)
1.5	2	5	6	2.1	10.1	7.2		(/ ق م)

2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تجدر الإشارة إلى أن النتائج المسجلة في 2014 و 2015 و 2016 هي بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي لذلك نجد نسبة الفارق منخفضة باعتبار أنه يتم تحيين الفرضيات المعتمدة لإعداد التقديرات على ضوء تنفيذ الميزانية خلال الأشهر الأولى من السنة وكذلك تطور الضرف الاقتصادي الداخلي والخارجي. ولكن تقديرات المؤشر للثلاث سنوات القادمة هي مبنية على ما تم تحقيقه بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية الأصلي.

ويهدف المؤشر إلى تقليص هامش الخطأ في التقديرات وإدارة المخاطر المتعلقة به وذلك للحفاظ على توازن الميزانية والسياسة المالية للدولة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل وحدة الإستشراف وتحليل سياسات المالية العمومية - وضع وتطوير ادوات للتنبؤ والنمذجة على المدى القصير والمتوسط - تطوير أدوات تحليل السياسات المالية وسيناريات محاكاة مصغرة - إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات الإقتصادية والمالية وإنشاء قاعدة بيانات إقتصادية متكاملة - تطوير وإستغلال أنموذج التوازن العام المحوسب - برمجة دورات تكوينية للإطارات المسؤولة على إعداد التقديرات في طرق التنبؤ على المدى القصير والمتوسط 	2	1.5	المؤشر 1.1.0.4 الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: يقدم المؤشر تقييما لتقديرات جملة الموارد الجبائية دون الأخذ في الاعتبار

مختلف عناصرها و تبين أيها كان الأحسن تقديرا و أيها لم يتم تقديره بصورة سليمة.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.1.0.4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات

تاريخ آخر تحيين : 2018-06-20

I- الخصائص العامة للمؤشر :

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالحي الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لاشئ
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
- 4- تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات التي تم ضبطها بقانون المالية بالنسبة لنفقات الاستثمارات. هي نفقات الاستثمارات المحمولة على الموارد العامة لميزانية الدولة وعلى القروض الخارجية الموظفة
- 5- نوع المؤشر: مؤشرناتج
- 6- طبيعة المؤشر مؤشر جودة
- 7- التفريعات: (حسب الجهات ، حسب الإدارات الجهوية...) - لاشئ

II- الخصائص الفنية للمؤشر

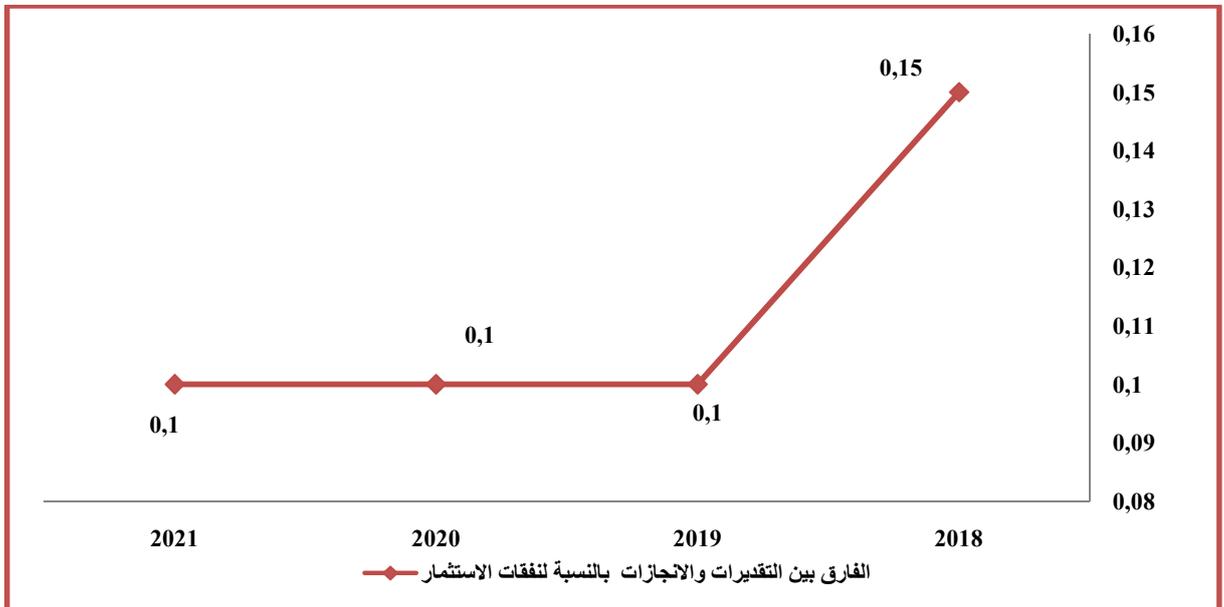
- 1- طريقة احتساب المؤشر $ER = (|x - \hat{x}|) / x$: باعتبار x هي جملة انجازات نفقات الاستثمارات و \hat{x} هي جملة تقديرات نفقات الاستثمارات
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقديرات وانجازات نفقات الاستثمارات لميزانية الدولة
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب و أمد
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة $n+1$
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 0%
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

1- سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

التقديرات			ق م	الإنجازات			الوحدة	المؤشر:
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015		
0.10	0.10	0.10	0.15				%	الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ...

3- رسم بياني لتطور المؤشر



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	إرساء متابعة دورية الانجاز المشاريع تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التقدير عدم ترسيم مشاريع جديدة قبل تسوية المشاكل العقارية والتقدم في الدراسات تقييم موضوعي لقدرة الوزارات على انجاز المشاريع المبرمجة إعداد دليل إجراءات	0.10	0.10	المؤشر 2.1.0.4 الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- تتحمل الوزارات الجزء الأكبر من مسؤولية الإنجاز .
- ترسيم مشاريع غير قابلة للتنفيذ خلال السنة المعنية
- إشكاليات حول متابعة تنفيذ المشاريع الجهوية: تعتبر المشاريع الجهوية منجزة لمجرد تفويض الإعتمادات للجهات وليس إنجاز حقيقي لهذه المشاريع
- غياب طريقة عمل موحدة بين مختلف المتصرفين في ميزانية الدولة

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.2.0.4

تسمية المؤشر: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها

تاريخ آخر تحيين : 2016-06-14

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد
- 4- تعريف المؤشر: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها. والمقصود بالحسابات الخاصة الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر مؤشر جودة
- 7- التفريعات: (حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية...)- لا شئ

II- الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: عدد الحسابات الخاصة (حسابات أموال المشاركة وحسابات الخاصة في الخزينة) التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها / العدد الجملي للحسابات الخاصة
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقدم عمل الفريق
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بداية من جانفي لسنة n+1
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

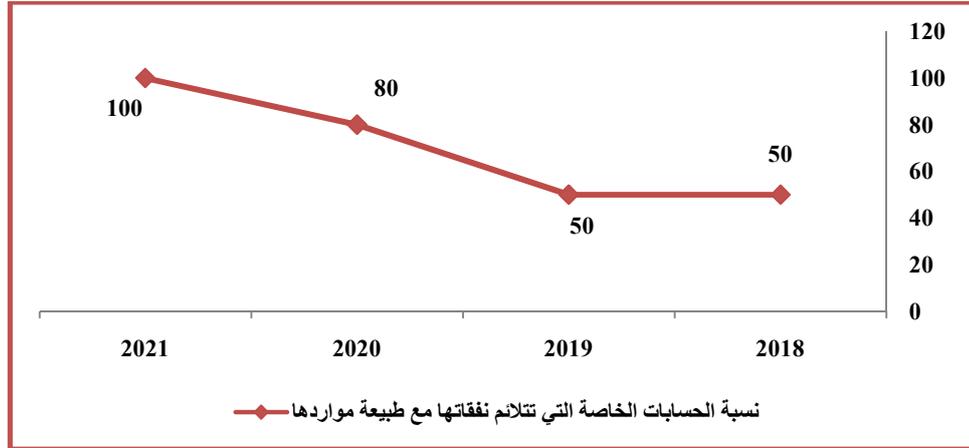
III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

المؤشر:			الإنجازات		ق م		التقديرات	
الوحدة		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها		%			50	50	80	100

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	عقد جلسات عمل لدراسة واقتراح حلول للغرض بتشريك جميع الأطراف المعنية بالحسابات الخاصة	50	100	المؤشر 1.2.0.4 نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها

5- تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر :

صعوبة جرد هذه الحسابات الخاصة واستخراج جميع النصوص القانونية المتعلقة بها
تتقيح القوانين والنصوص المتعلقة بتخصيص موارد لفائدة الحسابات الخاصة

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.2.0.4

تسمية المؤشر: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

تاريخ آخر تحيين: 20-06-2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالحي الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد
- 4- تعريف المؤشر: يمثل تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات حسب الأقسام
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر مؤشر جودة
- 7- التفريعات: (حسب الجهات ، حسب الإدارات الجهوية...)-لا شيء

II- الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: عدد الأقسام التي تم إعداد التبويب النهائي المتعلقة بها / جملة أقسام نفقات ميزانية الدولة
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية%
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقدم عمل الفريق
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بداية من جانفي لسنة n+1
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

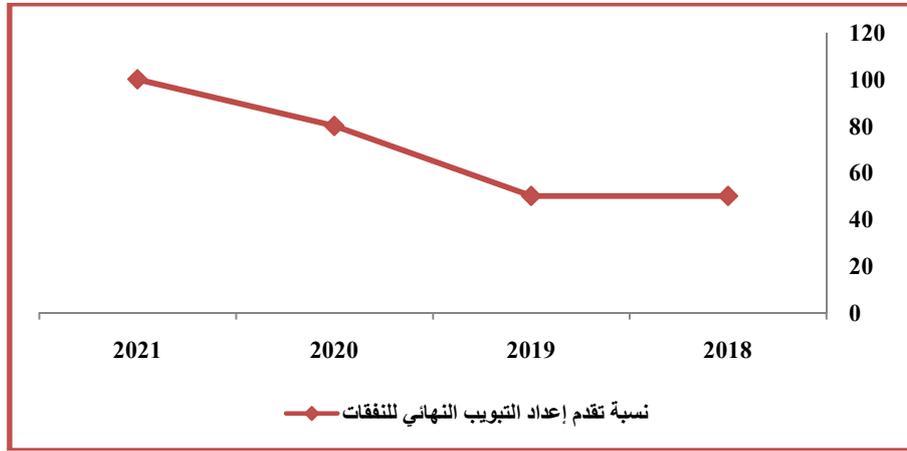
III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

التقديرات			ق م	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
100	80	50	50				نسبة تقدم إعداد التتويب النهائي للنفقات	

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<ul style="list-style-type: none"> - عقد جلسات عمل دورية للفريق المكلف بإعداد التتويب النهائي للنفقات - القيام بدورات تكوينية حول المقاييس العالمية للتتويب - استدعاء خبراء أجانب للاستعانة بخبراتها في مجال التتويب 	50	100	المؤشر 2.2.0.4 نسبة تقدم إعداد التتويب النهائي للنفقات

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- الحضور الدوري لكافة أعضاء فريق العمل

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.3.0.4

تسمية المؤشر: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

تاريخ تحيين المؤشر: 2018/06/06

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالحي الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 4- تعريف المؤشر: : يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية. و تحتوي هذه النشرة على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر مؤشر نجاعة
- 7- التفريعات (حسب الجهات ، حسب الإدارات الجهوية...) - لا شيء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: احتساب معدل سنوي لعدد الأيام الفاصلة بين نهاية الشهر المعني بالنشرية الإحصائية و تاريخ نشر النشرة الإحصائية الشهرية
- 2- وحدة المؤشر: : اليوم
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية في بوابة وزارة المالية
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: :نشرية إحصائية شهرية تتعلق بمتابعة النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 6- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية السنة
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 35 يوما
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

III - قراءة في نتائج المؤشر

تقديرات			قانون مالية 2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
35	38	40	42	48	42	48	يوم	المؤشر 1.3.0.4 أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

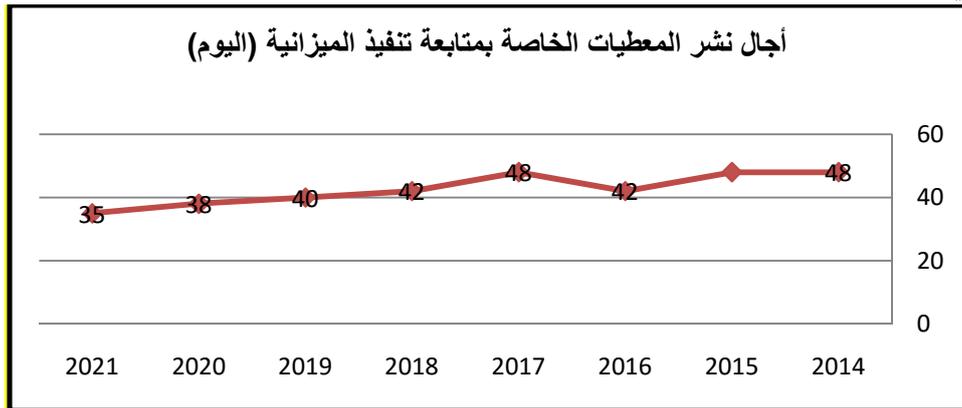
1- سلسلة النتائج (الإنجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

2- تحليل النتائج و تقدرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة انخفاضا

دل على سعي الإدارة الى تسريعها في إطار دعم الشفافية و توفير المعلومة للمستعمل في أقرب الآجال.

3- رسم بياني لتطور المؤشر :



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	- تنظيم و تدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد البيانات ونشرها في أقصر الآجال - مزيد التنسيق مع الإدارات مصدر المعطيات.	50	100	المؤشر 1.3.0.4 نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: /

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.3.0.4

تسمية المؤشر: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/07

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 4- تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي للمالية العمومية الذي يبين نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية ومقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزا في نفس الوقت الإجراءات و التدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 7- التفريعات (حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية...)-لا
- 8- التفاصيل الفنية للمؤشر شئ

II- الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: احتساب معدل عدد الأشهر الفاصلة بين نهاية السداسية المعنية بالتقرير و تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية بالنسبة للسنة المعنية.
- 2- وحدة المؤشر: الشهر
- 3- المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية
- 4- طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تقرير نصف سنوي للمالية العمومية
- 5- مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 6- تاريخ توفر المؤشر: في نفس يوم نشر التقرير.
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 3 أشهر
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

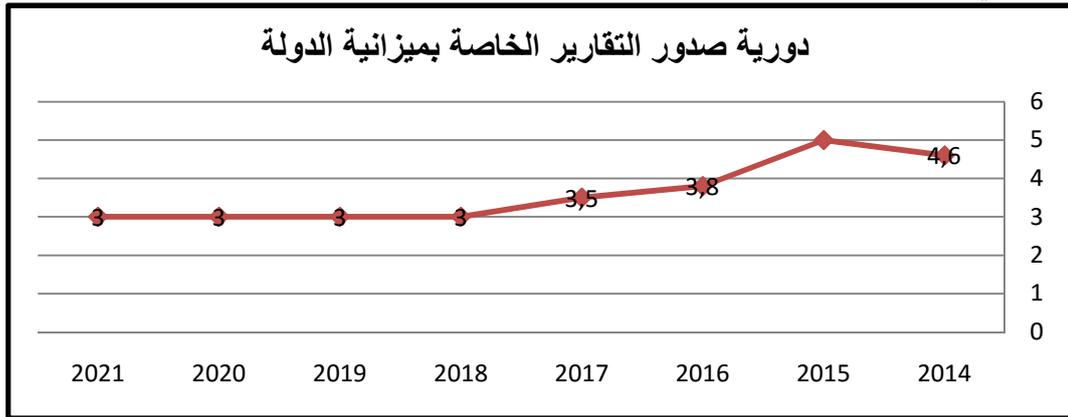
III-قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			قانون مالية 2018	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
3	3	3	3	3.5	3.8	5	شهر	المؤشر 2.3.0.4 دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر: تم إعداد و نشر التقرير النصف سنوي للمالية العمومية الذي تعده الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 وذلك في إطار انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index. و تقدر القيمة المستهدفة لهذا المؤشر بـ 3 أشهر أي معدل نشر تقرير السداسية الأولى للسنة خلال 2 أشهر و تقرير السداسية الثانية خلال 4 أشهر.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	- تنظيم و تدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد البيانات ونشرها في أقصر الآجال - مزيد التنسيق مع الإدارات مصدر المعطيات.	3	3	المؤشر: 2.3.0.4 دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

5- تحديد أهم نقائص المؤشر:

بطاقات مؤشرات برنامج الدين العمومي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.0.5

تسمية المؤشر: معدل تكلفة الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2018

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة ومخاطر الدين العمومي
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

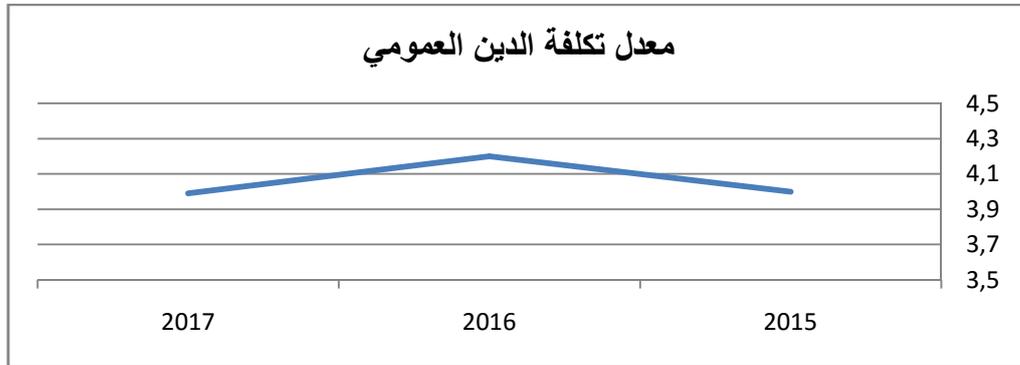
1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع مبلغ الفوائد و العمولات التي تم تسديدها في السنة على حجم الدين العمومي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أقل من 4%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
4	4	4.1	4.02	3.99	4.2	4	%	معدل تكلفة الدين العمومي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض معدل تكلفة الدين العمومي سنة 2017 مقارنة بسنتي 2016 و 2015 ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض كلفة الدين الخارجي مقابل ارتفاع كلفة الدين الداخلي. و يفسر التحسن في كلفة الدين الخارجي سنة 2017 إلى المستوى المنخفض لنسب الفائدة على الأورو و باعتبار التراجع الملحوظ الذي شهده الدينار أمام الدولار و الأورو فقد ساهم ذلك في ارتفاع طفيف لكلفة سعر الصرف على الدين الخارجي. و بخصوص كلفة الدين الداخلي فتشهد ارتفاع متواصل منذ أواخر الثلاثي الثالث لسنة 2016 و قد تجاوزت نسب الفائدة على الخطوط الطويلة لإصدارات رقاع الخزينة 7%.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.1.0.5

تسمية المؤشر: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2018

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة و مخاطر الدين العمومي
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي لإحكام التصرف في مخاطر الصرف المتعلقة بالدين
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة المبلغ الباقي سداده للدين الداخلي على قائم الدين العمومي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي و الدين الداخلي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يقع تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أكثر من 30 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

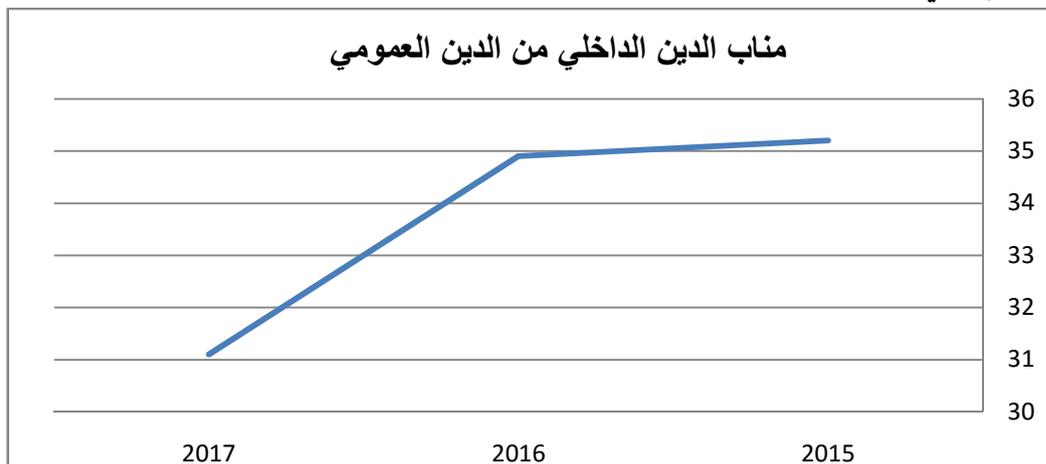
III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
27.3	27.2	28.3	29.3	31.1	34.9	35.2	%	مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تواصل انخفاض نسبة الدين الداخلي من الدين العمومي منذ سنة 2015 و ذلك نظرا لعدم قدرة السوق الداخلية على توفير حاجيات تمويل الميزانية بسبب صغر حجمها و أزمة السيولة التي يمر بها القطاع البنكي بالإضافة إلى تزايد حاجيات الميزانية و ارتفاع نسبة الدين الخارجي من الدين العام.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر:
-	السعي إلى مزيد اللجوء إلى الدين الداخلي و العمل على تنويع منتوجات الإصدارات.	28.3	27.3	2.1.0.5 مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 3.1.0.5

تسمية المؤشر: معدل مدة سداد الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2018

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة و مخاطر الدين العمومي
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة سداد الدين العمومي ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في مخاطر إعادة التمويل
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

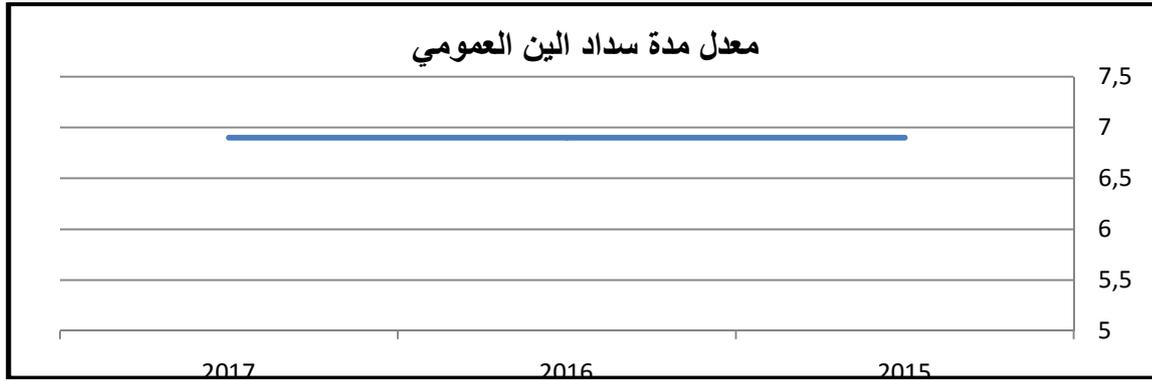
1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (المبالغ الباقي سدادها بعنوان أصل الدين X مدة سداد كل مبلغ) / قائم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: سنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أكثر من 7 سنوات
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
7≤	7≤	7≤	7≤	6.9	6.9	6.9	سنة	معدل مدة سداد الدين العمومي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: حافظت مدة سداد الدين منذ سنة 2015 على مستواها و يرجع ذلك بالأساس إلى العمل المتواصل و قدر الإمكان على اختيار أطول مدة سداد للقروض و الإصدارات على السوق المالية العالمية الجديدة ولإصدارات رفاع الخزينة متوسطة و طويلة المدى (بين سنتين و 12 سنة).
3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر:
-	المباعدة بين أجال تسديد القروض الجديدة والعمل على إصدار على السوق المالية العالمية طويلة المدى.	7≤	7≤	2.1.0.5 معدل مدة سداد الدين العمومي

5. تحديد أهم النقااص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 4.1.0.5

تسمية المؤشر: مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة

تاريخ تحيين المؤشر : جويلية 2018

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف في كلفة و مخاطر الدين العمومي
4. تعريف المؤشر : مؤشر يتعلق باحتساب مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في مخاطر سعر الفائدة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (قائم الدين ذو فائدة متغيرة + أصل الدين الثابت في غضون سنة) / قائم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة متابعة الدين الداخلي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : أقل من 40 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

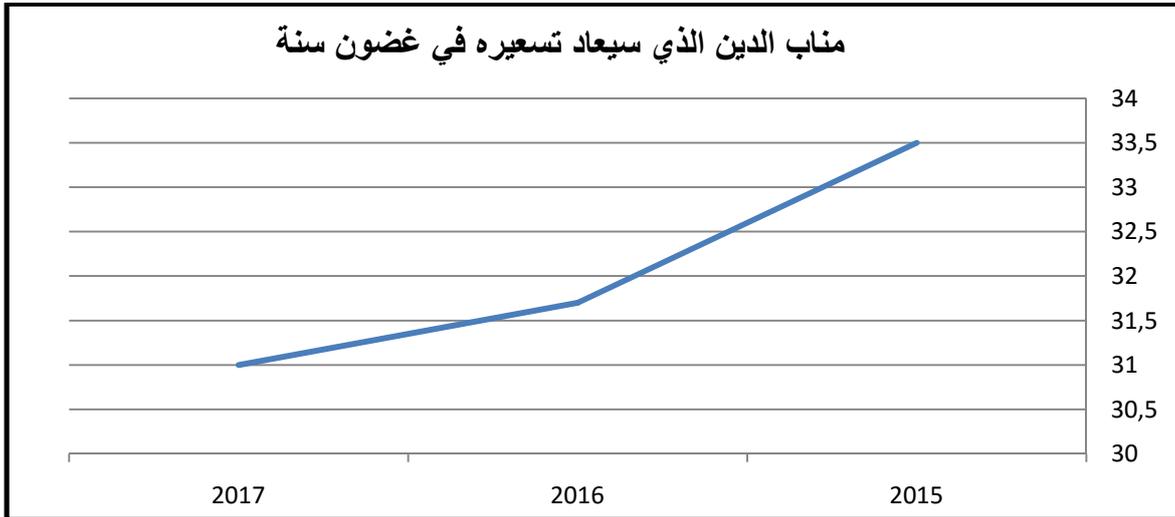
التقديرات			ق.م 2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
40≥	40≥	40≥	40≥	31	31.7	33.5	%	مناب الدين الذي سيعاد تسعييره في غضون سنة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: شهد مؤشر مناب الدين الذي سيعاد تسعييره في

غضون سنة تراجعاً بداية من سنة 2016 و ذلك للأسباب التالية:

- استقرار حجم الدين العمومي ذي الفائدة المتغيرة في نفس مستوى سنة 2015 أي في حدود 25% وذلك للانتفاع بانخفاض نسب الفائدة المتغيرة الموظفة على القروض الخارجية .
- انخفاض أصل الدين ذي الفائدة الثابتة الذي يسدد في غضون سنة و المتعلق أساساً بإصدارات رفاع الخزينة 52 أسبوعاً من 2016 إلى 2017 وذلك من 154.5 م د إلى 69.5 م د .
- ارتفاع قائم الدين العمومي.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة في الوقت المناسب.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.2.0.5

تسمية المؤشر: عدد المناقصات في السنة

تاريخ تحيين المؤشر : جويلية 2018

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. تعريف المؤشر: : مؤشر يتعلق بمتابعة عدد المناقصات المنجزة الخاصة بإصدار رقاغ الخزينة للمحافظة على دورية الإصدارات وانجاز ما تم ضبطه في الرزنامة التقديرية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر تشغيلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد مناقصات رقاغ الخزينة المنجزة
2. وحدة المؤشر: عدد المناقصات في السنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مناقصات رقاغ الخزينة المنجزة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من منظومة لإصدار رقاغ الخزينة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : بيانات كمية مصدرها منظومة لإصدار رقاغ الخزينة
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 48 مناقصة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإصدارات

III. قراءة في نتائج المؤشر

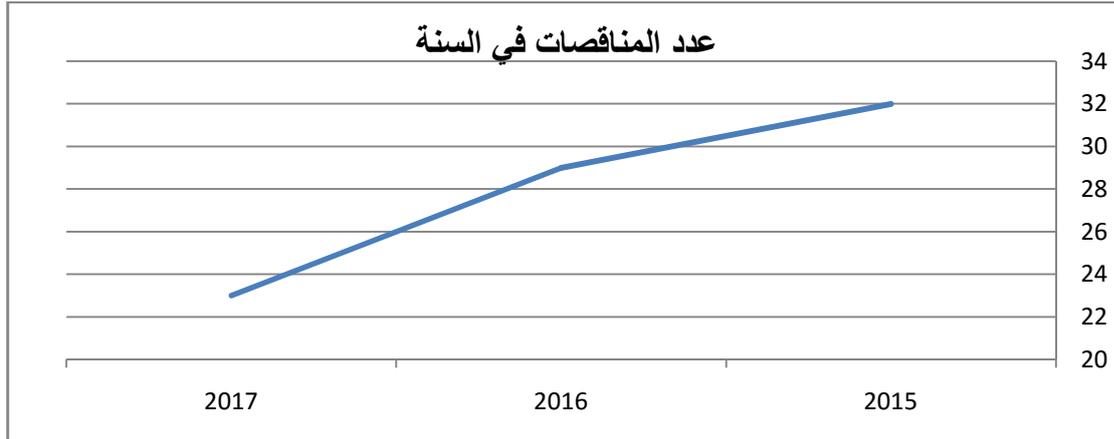
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
48	48	48	25	23	29	32	مناقصة	عدد المناقصات في السنة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد مناقصات رفاع الخزينة المنجزة تراجعا تدريجيا منذ سنة 2015. ويرجع ذلك لعدم رغبة المختصين في رفاع الخزينة الاستثمار في الخطوط قصيرة المدى خاصة ونظرا لنسب الفائدة المرتفعة المقترنة بقلّة المبالغ المعروضة التي ساهمت في ارتفاع كلفة الإصدار دون تحقيق هدف سد حاجيات الخزينة قصيرة المدى.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية
- تأمين شفافية وسرعة المناقصات بإرساء منظومة إلكترونية في الغرض

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2.2.0.5

تسمية المؤشر : حجم التداولات على السوق الثانوية

تاريخ تحيين المؤشر : جويلية 2018

.I الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. تعريف المؤشر : مؤشر يتعلق بمتابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة باعتبارها الضامن الأول لاستمرارية السوق الأولية للإصدارات.
5. نوع المؤشر : مؤشر اقتصادي
6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

.II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رقاغ الخزينة الباقي سدادها.
2. وحدة المؤشر : نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مؤشرات التداول على السوق الثانوية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تجميع المعطيات عن طريق إحصائيات شركة الإيداع و المقاصة التونسية " Tunisie Clearing " .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : بيانات كمية مصدرها إحصائيات شركة الإيداع والمقاصة التونسية " Tunisie Clearing " .
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 30%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة الإصدارات

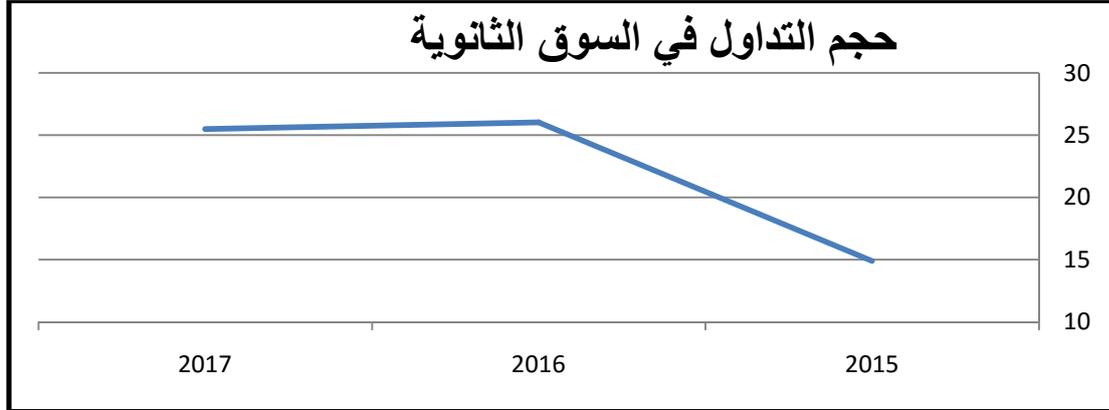
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
30	30	30	30	25.5	26.04	14.9	%	حجم التداول في السوق الثانوية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

انخفض حجم تداول رفاع الخزينة بالسوق الثانوية في سنة 2015 بسبب الركود الذي شهدته السوق المالية المحلية بالإضافة إلى صغر حجمها. إلا أنها شهدت تحسنا ملحوظا خلال سنة 2016 بسبب المشاركة في عمليات السوق المفتوحة بمبلغ 778.6 م.د وحافظ تقريبا حجم التداول على رفاع الخزينة في السوق الثانوية على حجمه منذ 2016 ويرجع ذلك أساسا إلى عمليات السوق المفتوحة "open market" و إلى عمليات الائتمان "pension livrée" و لكن يبقى مستوى حجم التداول ضعيفا بالرغم من تحسنه.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

مراقبة تطبيق كراس الشروط الجديد الخاص بالمختصين في رفاع الخزينة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

**بطاقات مؤشرات برنامج القيادة
والمساندة**

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.1.0.6

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)
تاريخ تحيين المؤشر: 17 ماي 2018

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة على الاستجابة إلى حاجيات كافة هياكل وزارة المالية من موارد بشرية ضمانا لحسن سير العمل الإداري وذلك بالرجوع إلى مختلف الانتدابات المنجزة سواء كانت بالمناظرات الخارجية أو من خرجي مدارس التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر) استنادا إلى ما تم المصادقة عليه بقانون المالية للسنة المعنية وما تم تحديده بقرار ضبط الخطط المتعلقة بالانتدابات، فالمقصود بإنجاز الانتدابات في الآجال هو التوصل إلى انتداب كافة الخطط المرخص فيها بقانون المالية خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية بدءا من فتح المناظرة وتنظيمها مرورا بجميع الإجراءات المتعلقة بالانتداب (تجميع الوثائق المطلوبة، الحصول على المعرف الوحيد) وصولا إلى تعيين المنتدب بالإدارة المعنية وفقا للحاجيات التي تم التعبير عنها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الخطط المخصصة للانتداب والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للانتداب والمصادق عليها بميزانية السنة المالية المعنية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - محاضر الجلسات المتعلقة بالإعلان عن النتائج النهائية للمناظرات الخارجية للانتداب
 - القوائم الإسمية للناجحين
 - قانون المالية للسنة المالية المعنية وقرار ضبط الخطط المتعلقة بالانتداب المتضمن لعدد الخطط المخصصة للانتداب
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات تتعلّق بالانتدابات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بميزانية السنة المالية المعنية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري

6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70 % سنة 2018 / 75 % سنة 2019 / 80 % سنة 2020

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

- السيدة لمياء الوسلاتي (الانتدابات عن طريق المناظرات)
- السيدة أمينة حرمل (الانتدابات المباشرة لخريجي مدارس التكوين)

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
70	70	60	100	100	100	29	%	نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال

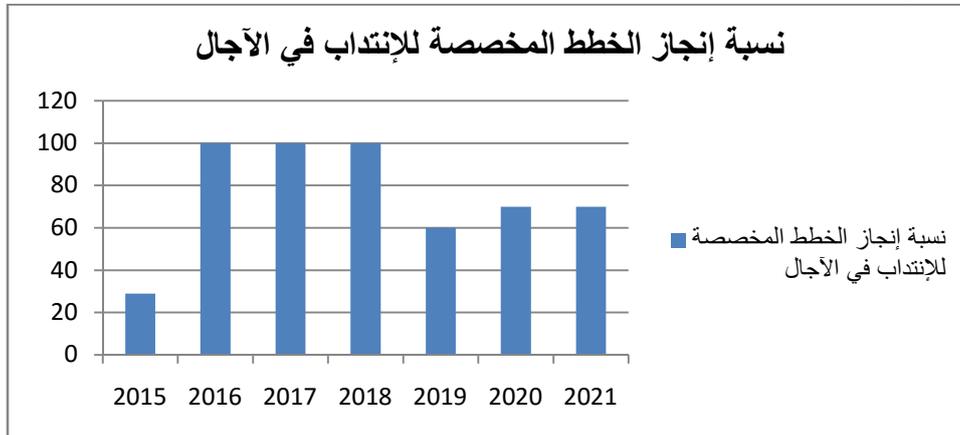
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يظهر مؤشر قيس الأداء تباينا واضحا بين ما تم إنجازه خلال سنة 2014 و سنة 2015 وسنة 2016 ويرجع ذلك بالأساس إلى:

* تعتبر نسبة إنجاز برنامج الانتداب خلال سنة 2014 مرتفعة (88.31 %) مقارنة بسنة 2015 حيث أن هذه الانتدابات خاصة بخريجي مدارس التكوين وبالتالي فإن آجال إنجازها مضبوطة مسبقا إضافة إلى وضوح إجراءات الانتداب المتعلقة بهم.

* بالنسبة لإنجازات سنتي 2016 و 2017 فإن الانتدابات شملت في مجملها خريجي مدارس التكوين لذلك فقد تم إنجازها كليا، أما بالنسبة لسنوات 2018-2019-2020 فإنه تم برمجة تنظيم مناظرات خارجية للانتداب سيتم خلالها اعتماد أساليب عمل جديدة من شأنها أن تمكّنا من التحكم في آجال إنجاز الانتدابات المبرمجة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	-
-	<p>- مزيد تركيز مقومات التصرف التقديري أو ما يمكن التعبير عنه بالتصرف التقديري للانتدابات وذلك من خلال التحديد المسبق للحاجيات والتحديد المسبق للمعايير الخاصة بمركز العمل. وفي الجانب المتعلق بالطابع الكمي للانتداب يتعين أن يكون الانتداب ناتجا عن حاجة متأكدة لشغور مركز عمل محدد بصفة مسبقة إذ يجب أن يكون للانتداب تبريره في ميزانية الوزارة وذلك من خلال توفير الاعتمادات اللازمة لتحمل الأعباء الناتجة عنه وفي هذا الإطار نشير إلى أنّ تحسين التصرف في الموارد البشرية يستوجب أن يكون تحديد الحاجيات من الموارد البشرية مضبوط من قبل المصالح المعنية على المدى المتوسط يتأسس على معطيات موضوعية ذات بعد استراتيجي يربط الحاجة من الموارد بجملة المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المحيط الخارجي والداخلي والتي قد يكون لها بالغ الأثر على نوعية وكمية الخدمات والمناهج التي يتوجب اعتمادها من أجل تأمينها.</p> <p>- مزيد التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب.</p> <p>- تطوير التطبيقات الإعلامية الخاصة بالانتدابات والتي تم وضعها من طرف مصالحنا منذ سنة 2008 لتتلاءم مع المتطلبات والمعايير الجديدة للانتداب.</p> <p>- فتح المناظرات الخارجية للانتداب في بداية السنة المالية المعنية (جانفي - فيفري).</p> <p>- اعتماد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة قصد القيام بفرز الملفات لما يوقره ذلك من ربح للوقت.</p> <p>- تحديد آجال مضبوطة للجان المناظرة (لجنة الفرز ولجنة التصريح بالنتائج) للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها.</p> <p>- إبّان التصريح بالنتائج يجب العمل على إرسال البرقيات للناجحين وذلك قصد موافقتنا بالوثائق الإدارية اللازمة وذلك في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تسلّم البرقية.</p> <p>- مواصلة الأشغال المتعلقة بإعداد دليل إجراءات التصرف في الموارد البشرية،</p> <p>- مواصلة العمل على وضع المنظومة الإعلامية الموحدة للتصرف في الموارد البشرية</p> <p>- الانطلاق في إعداد بطاقات المهام</p>	70	60	المؤشر 1.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- لا يعكس المؤشر الانتدابات الاستثنائية التي يمكن الترخيص فيها من قبل الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- لا يعكس هذا المؤشر الانتدابات المنجزة في إطار تسوية بعض الوضعيات الإدارية (العملة العرضيين، عملة المناولة ...)
- تسديد الخطط المخصصة للانتداب في الأجال (السداسي الثاني من السنة المالية المعنية) مرتبط بشديد الارتباط بأجال التأشير على قرار ضبط الخطط المخصصة للانتداب والتأشير على قرار فتح وتنظيم المناظرات الخارجية للانتداب المرخص فيها.
- مؤشر كمي لا يعكس نوعية العمل (الدقة، كيفية العمل، تجميع وتدقيق المعطيات...) وذلك على مستوى هياكلنا.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.0.1.6

تسمية المؤشر: نسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)
تاريخ تحيين المؤشر: 17 ماي 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو التوصل إلى إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال طبقا لما تم برمجته على مستوى ميزانية السنة المالية المعنية (التحكم في التأخير العمومي عبر البرمجة الدقيقة للزيادة في الأجور المترتبة عن الترقية) إضافة إلى ما لهذا الجانب من أثر إيجابي على معنويات العون وتحفيزه للرفع من مردوبيته وإنتاجيته ونجاعته في العمل.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الخطط المخصصة للترقية والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للترقية والمصادق عليها بميزانية السنة المالية المعنية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
 - محاضر الجلسات المتعلقة بالإعلان عن النتائج النهائية للمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية إضافة إلى محاضر جلسات التصريح بالنتائج النهائية للترقية عبر التكوين المستمر والترقية بالاختيار.
 - القوائم الإسمية للناجحين
 - قانون المالية للسنة المالية المعنية وقرار ضبط الخطط المخصصة للترقية المتضمن لعدد الخطط المخصصة للانتداب.
 - رزنامة ضبط تواريخ فتح وتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية لمتابعة الإنجاز.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات تتعلق بالترقيات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بميزانية السنة المالية المعنية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري:

6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 20 % سنة 2018 / 40 % سنة 2019 / 50 % سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة لمياء الوسلاطي.

III - قراءة في نتائج المؤشر

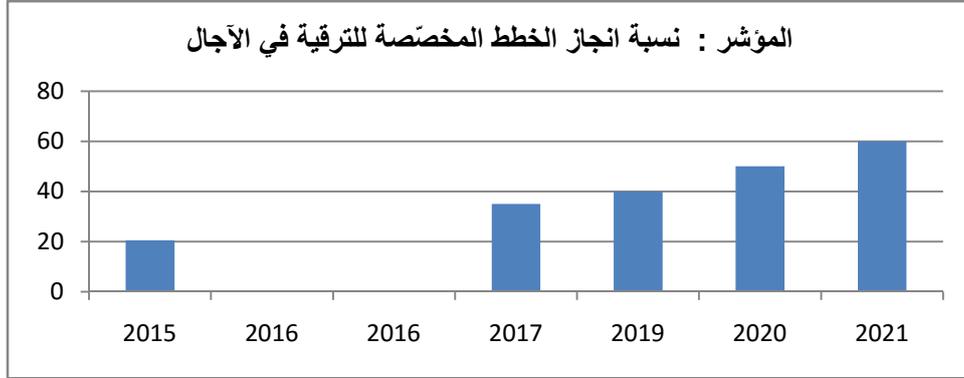
1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2016	2016	2015		
60	50	40	35	0	0	20.5	%	المؤشر : نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- مثلت نسبة الترقيات المنجزة خلال سنوات 2014 و 2015 نسبة ضئيلة نسبيا ويرجع ذلك بالأساس إلى الإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها آنذاك والتي أفضت إلى تجميع الخطط المخصصة للترقية بعنوان سنتي 2012 و 2013 وإنجاز نسبة 60% في الآجال المضبوطة (السداسية الثانية من سنة 2013).
- تعرف نسبة إنجاز نسبة الخطط المخصصة للترقية في الآجال تراجعاً بالنسبة لسنوات 2015 و 2014 و 2016 وتعتبر نسبة 30 % متوسط نسبة إنجاز الترقيات في الآجال وهو التمشي الذي تم اعتماده في احتساب تقديرات على المدى المتوسط.
- إن اعتماد هذا المتوسط الضعيف نسبيا يرجع بالأساس إلى مواصلة توخي نفس الإجراءات وطرق العمل التي لا تتلاءم مع متطلبات سرعة الإنجاز وهو ما يطرح مسألة ضرورة مراجعة النصوص القانونية والترتيبية التي تنظم الترقيات في الوظيفة العمومية.
- تمّ خلال سنة 2016 تسجيل نسبة إنجاز تقدّر بـ 0% مقارنة بالتوقعات المبرمجة بنسبة 30 % ويرجع ذلك أساساً إلى طول آجال نشر القرارات المتعلقة بفتح المناظرات الداخلية للترقية حيث لم يتسنى فتح هذه المناظرات إلا في أواخر سنة 2016 وبداية سنة 2017،
- ارتفاع العدد الجملي للمناظرات الداخلية للترقية خلال السنة (ما يعادل 30 مناظرة داخلية للترقية) مقابل النقص المسجل في عدد الأعوان المكلفين بإنجاز الأعمال المتعلقة بهذه المناظرات،
- العمل على مواصلة إنجاز الخطط المخصصة للترقية بعنوان سنة 2016 وذلك خلال سنة 2017.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	-
-	<p>- التنسيق مع هياكل الإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية لضبط برنامج عمل السنة المالية المعنية تتضمن تاريخ فتح المناظرة وتاريخ غلق سجل الترشيحات وتاريخ الإعلان عن النتائج.</p> <p>- برمجة دورات تكوينية متخصصة في المجالات المتعلقة بدراسة وفرز ملفات المناظرات الداخلية للترقية قصد تطوير قدرات الاعوان العاملين في هذا المجال،</p> <p>- برمجة دورات تكوينية متخصصة في مجال شروط وإجراءات الترقية إلى الرتب العليا وكيفية إعداد التقرير المكون لملف الترشيح.</p> <p>- مزيد التنسيق مع أعضاء لجان المناظرات الداخلية للترقية وخاصة مع ممثل رئاسة الحكومة للتسريع في نسق دراسة ملفات الترشيح.</p> <p>- النظر في إمكانية فتح المناظرات الداخلية للترقية بالتداول بين مختلف الأسلاك وذلك بعد التنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية</p>	60	40	المؤشر 2.1.0.6: نسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الأجال (خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية)

	<p>الدولة وأخذ رأي السيد وزير المالية في هذا المقترح.</p> <p>- العمل بأحكام الأمر عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتقويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية والذي نص على أن إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الامتحان الخاصة بالمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية الراجعة بالنظر لوزارة المالية أصبحت من مشمولات وزير المالية وهو ما سيمكن من تقليص الأجال المتعلقة بإنجاز الترقيات.</p> <p>- إحداث مراكز امتحان على مستوى الجهات يتم فيها إعطاء الدروس للمتشحين لتأهيلهم لاجتياز المناظرات وفي نفس الوقت استعمال هذه المراكز لإجراءات الاختبارات وهو ما من شأنه أن يقلص من عدد المتغيبين في المناظرات الداخلية للترقية إضافة إلى التقليص في آجال تنظيم المناظرات وذلك في إطار دعم مفهوم اللامركزية.</p> <p>- تحسين تطوير البنية التحتية للمدرسة الوطنية للمالية بما يتلاءم مع عدد أعوان وزارة المالية للترقية في قدرة استيعاب المدرسة.</p>		
--	--	--	--

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- هذا المؤشر لا يعكس التراخيص الاستثنائية للهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والمسندة قصد الترفيع في عدد الخطط المخصصة للترقية وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- هذا المؤشر لا يعكس الطريقة التي سيتم اعتمادها لتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية (الملفات أو بالامتحان) وهو ما يؤثر نسبيا على آجال تنفيذ هذه الخطط
- إن تراجع مؤشر إنجاز الترقيات في الأجال مع تم تقديره خلال سنة 2014 وسنة 2015 يعود أساسا إلى التأخر في التأشير على قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية الخاصة بوزارة المالية وطول الإجراءات المتعلقة بفتح المناظرات وتنظيمها من قبل المصالح المختصة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية ونشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، هذا بالإضافة إلى ما شهدته الساحة السياسية من تحويرات وزارية وما يليها إحترام إجراءات تقويض حق الإمضاء.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 3.1.0.6

تسمية المؤشر: نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية

تاريخ تحيين المؤشر: 28 أبريل 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أداءها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي آخذين بعين الاعتبار الموارد المالية المخصصة للغرض والإمكانيات اللوجستية المتوفرة)
5. طاقة إستيعاب المدرسة، توفر إطار التكوين، مدى تعاون وتفاعل الإدارات العامة المشاركة في برامج التكوين...) وما لهذا البرنامج السنوي للتكوين من أثر إيجابي على الرفع من مقدرات الإطارات والأعوان وتحيين معارفهم في مجالات العمل وتطوير قدراتهم الإتصالية (لغات وبرامج معلوماتية...) مما ينعكس إيجابيا على أداء الأعوان ويحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
6. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
7. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المنظمة في السنة/ جملة الدورات التكوينية المضبوطة على مستوى مخطط التكوين السنوي لوزارة المالية
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الدورات التكوينية المنجزة، عدد المنتفعين بها، نسبة التأطير، عدد المؤطرين، مدى تلامم برنامج التكوين مع الإعتمادات المرصودة في الغرض...
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصاءات تتعلق بنسبة الدورات التكوينية المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه ببرنامج التكوين السنوي إضافة إلى الرجوع لمختلف طلبات التزود المعدة من قبل المدرسة الوطنية للمالية لفائدة مختلف هيكل التكوين المعنية بتنفيذ هذا البرنامج.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المدرسة الوطنية للمالية
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية

7. القيمة المستهدفة للمؤشر:

8. 87.7% سنة 2017 / 92.1% سنة 2018 / 96.7% سنة 2019

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير التكوين

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2018	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2021	2020	2019		2016	2015	2014		
96.7	96.7	96.7	92.1	87.7	83.5	76.7	%	المؤشر : نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية في الآجال

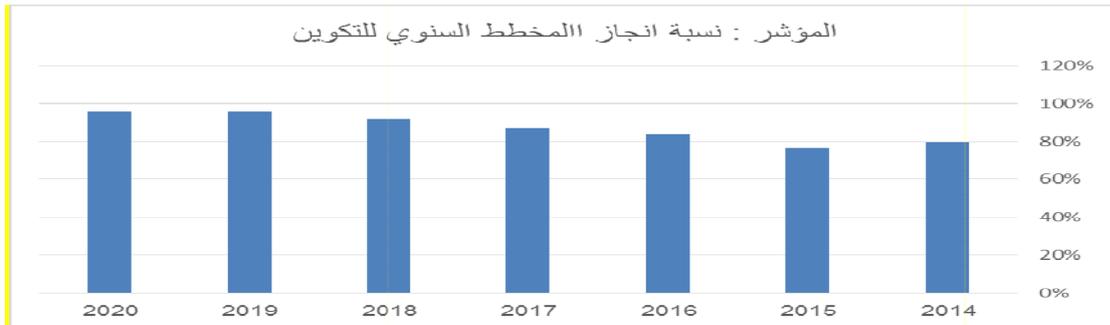
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعد متوسط نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية مرتفعا نسبيا رغم الإنخفاض الطفيف الذي شهده هذا المؤشر في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 نظرا للنقص في قاعات التدريس أمام الطلب المتزايد على التكوين الذي تجابهه المدرسة.

كما وقع اتباع منحي تصاعدي فيما يتعلق بتقديرات المؤشر على المدى المتوسط ليلبغ نسبة 96.7 % سنة 2019.

وهنا تجدر الإشارة أنه خلال سنة 2015، حضي 19134 عوناً من وزارة المالية بفرصة تلقي دورة تكوينية ما في المدرسة الوطنية للمالية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	-
-	<p>- اقتراح مواضيع تكوين جديدة</p> <p>- إبرام اتفاقيات تكوين مع عدة جهات تنشط في مجال التكوين لتدارك النقص في بعض الاختصاصات (إعلامية، إنجليزية...)</p> <p>- تطعيم الفريق العامل بكفاءات من شأنها أن تعمل على مراجعة السندات البيداغوجية وتوحيدها و تحيينها عند الإقتضاء سواء المعتمدة من قبل المترشحين لاجتياز الإختبارات الكتابية أو السندات التي يعتمدها المكونون في عرض الدروس</p> <p>- تصور خطة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتسيق أكثر فيما بينها</p> <p>- وضع برامج مشتركة تهم كل الهياكل الإدارية الراجعة بالنظر لوزارة المالية وتقوم بإنجازها مصالح المدرسة الوطنية للمالية.</p> <p>- وضع برامج خصوصية تتعلق بكل هيكل إداري على حدة ويتم إنجازه بطريقة مشتركة بين المدرسة والهيكل الإداري المعني.</p> <p>- وضع برامج تعاون خارجي مع هياكل ومنظمات وطنية ودولية في إطار إتفاقيات في الغرض.</p>	96.7	96.7	3.0.1.6: لمؤشر نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية

5. تحديد أهم النقااص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يشمل التكوين التأهيلي والمستمر الذي يتم إنجازه باعتبار عدد المنتدبين ونسب النجاح في الوحدات القيمية.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1.2.0.6

تسمية المؤشر : آجال فتح وإحالة وتقويض الاعتمادات

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2018

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : عدد 9 : القيادة والمساندة
 2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد حوكمة النفقات العمومية
 3. تعريف المؤشر : يتمثل المؤشر في احتساب عدد الأيام أو الآجال التي تتطلبها عمليات فتح وإحالة أو تقويض الاعتمادات المرسمة بقانون المالية والمطلوبة من قبل المصالح المركزية والجهوية المسؤولة عن إنجاز النفقات. ويتم ذلك بحساب كل المطالب المقدمة في ذلك الخصوص ومعدل الآجال الإدارية للقيام بعمليات الفتح و الإحالة أو التقويض خلال ثلاثية معينة (كل ثلاثة أشهر).
 4. نوع المؤشر : مؤشر نتائج.
 5. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة .
 6. التفرعات :
- ❖ مؤشر فرعي 1: يتعلق باحتساب عدد الأيام المخصصة لدراسة المطالب من قبل مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية
 - ❖ الدولة.
 - ❖ مؤشر فرعي 2: يتعلق باحتساب عدد الأيام المخصصة لفتح الاعتمادات.
 - ❖ مؤشر فرعي 3: يتعلق باحتساب عدد الأيام المخصصة لإحالة أو تقويض الاعتمادات المطلوبة.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر :

المؤشر 2.0.6 = الأجل الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات (1) + الأجل الإدارية لإحالة وتفويض الإعتمادات (2) = الأجل الإدارية لفتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات (3)



المؤشر 2.0.6 = (تاريخ توجيه طلب فتح الإعتمادات وتفويضها أو إحالتها إلى مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة) - تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط). + قبل الهيئة على منظومة أدب-تاريخ إحالة الملف إلى الهيئة بعد دراسته من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات. = الأجل الإدارية لدراسة طلب فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات (الأجل الإدارية لفتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات).

❖ الأجل الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات = تاريخ توجيه طلب فتح الإعتمادات إلى مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة - تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

❖ الأجل الإدارية لفتح الإعتمادات من قبل مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة = تاريخ فتح الإعتمادات - تاريخ توجيه طلب فتح الإعتمادات إلى مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.

❖ الأجل الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات = تاريخ إحالة أو تفويض الإعتمادات - تاريخ فتح الإعتمادات من قبل مصالح الهيئة.

2. وحدة قياس المؤشر : اليوم

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تاريخ ختم مكتب الضبط بالنسبة للمراسلات الواردة والصادرة،

- تاريخ قرارات الفتح حسب منظومة أدب،

- تاريخ الإحالات أو أوامر التفويض المستخرجة من منظومة أدب.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : من خلال جدول متابعة فتح الإعتمادات من قبل مصالح

الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وجدول متابعة تفويض أو إحالة الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- منظومة تسجيل المراسلات الواردة والصادرة بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.
- منظومة أدب.

6. تاريخ توفر المؤشر : سنوي

7. القيمة المنشودة للمؤشر: 09 أيام سنة 2021

8. المسؤول على المؤشر :مدير إعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

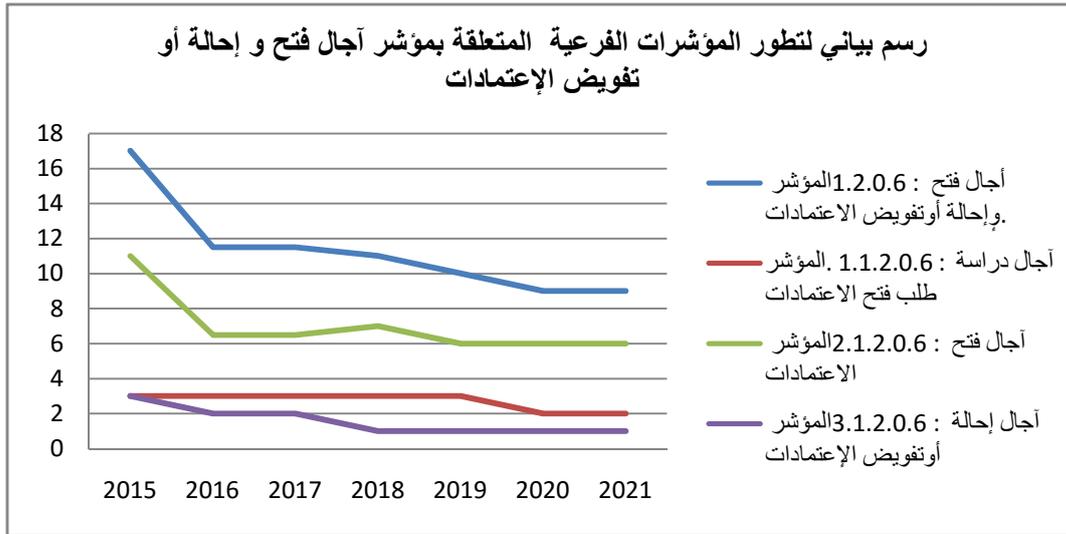
1. سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			ق.م 2018	الانجازات			الوحدة	الهدف : ترشيد حوكمة النفقات العمومية
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
9	9	10	11	11,5	11,5	17	يوم	المؤشر 1.2.0.6 : آجال فتح وإحالة أوتفويض الاعتمادات.
2	2	3	3	3	3	3		المؤشر 1.1.2.0.6 : آجال دراسة طلب فتح الاعتمادات
6	6	6	7	6,5	6,5	11		المؤشر 2.1.2.0.6 : آجال فتح الاعتمادات
1	1	1	1	2	2	3		المؤشر 3.1.2.0.6 : آجال إحالة أوتفويض الاعتمادات

2. تحليل النتائج والتقديرات :

حافظ المؤشر تقريبا على نفس النسق الذي سجله خلال السنة السابقة وذلك بحساب 11.5 يوما كآجال إدارية لفتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات الموضوعة على ذمة أمر الصرف حيث يرتبط التحكم في نتائج هذا المؤشر مباشرة بنتائج التحكم في المؤشرات الفرعية له التي وصلت إلى حدها الأقصى في خصوص المؤشر الفرعي الأول المتعلق بآجال إحالة دراسة طلب فتح الإعتمادات والمؤشر الفرعي الثالث المتعلق بآجال إحالة أو تفويض الاعتماد على مستوى الإدارة العامة للشؤون المالية بالتالي يجب العمل على التقليل من آجال المؤشر الثاني المتعلق بآجال فتح الاعتمادات على مستوى الهيئة العامة لميزانية لدولة وذلك من خلال حرص مصالحنا على تحضير ملفات دقيقة ومفصلة مما لا يستوجب وقتا كبيرا للبت فيها سواء بالقبول والتأشير أو الرفض.

3. رسم بياني لتطور المؤشر



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة و التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر 1.2.0.6 : آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات.
	إعداد دليل إجراءات يتضمن مختلف الإجراءات والمسارات الخاصة بالتصرف في الإعتمادات ابتداء من تاريخ طلب فتح وتفويض أو إحالة الإعتمادات إلى تاريخ تفويضها أو تحويلها و من قبل لجنة مشتركة تضم أطراف من الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات والهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وذلك بتحديد مختلف الإخلالات أو التعطيلات التي يمكن أن تطرأ على إحدى المسارات و تكون سبب في تأخير الاستجابة للطلبات الصادرة في الغرض.	10 أيام	9 أيام سنة 2021	

5. تحديد النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- لايعكس هذا المؤشر كمية ودقة الأعمال المنجزة من طرف مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.
- يشوب هذا المؤشر نقائص تتمثل في كثرة الأطراف المتداخلة (مكتب الضبط المركزي، المنظومة الإعلامية، إدارة التنظيمات والأساليب، الإعلامية...) مما ينجر عنه بعض التأخير في إحالة أو تفويض الإعتمادات.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.2.0.6

تسمية المؤشر: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2018

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : عدد 9 : القيادة والمساندة
 2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد حوكمة النفقات العمومية
 3. تعريف الهدف : يهدف هذا المؤشر إلى التقليل في الآجال المتعلقة بتنفيذ الشراءات العمومية المنجزة من قبل مصالح الإدارة وخاصة تلك المتعلقة بإعداد كراس الشروط ورأي لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية.
 4. نوع المؤشر :مؤشر نتائج
 5. طبيعة المؤشر :مؤشر نجاعة من حيث التحكم في المراحل المختلفة لإنجاز عملية الشراء .
- التفريعات :

- ❖ مؤشر فرعي1: آجال إعداد كراسات الشروط: هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة وإعداد وختم الصفقات وتاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة.
- ❖ مؤشر فرعي2: آجال التقييم الفني والمالي: هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ إيداء لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي.
- ❖ مؤشر آجال الاستلام الوقتي: هي عدد الأيام الفاصلة بين إصدار الإنذ بالتزود من قبل مصلحة تنفيذ الصفقات وانجاز الشراءات والتاريخ المضمن بمحضر الاستلام الوقتي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية:

$$\text{المؤشر 3.3.0.6: آجال تنفيذ} = \frac{\text{تاريخ الاستلام} - \text{تاريخ الانطلاق في إجراءات كراسات الشروط}}{\text{تاريخ الانطلاق في الصفقات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية}}$$

- ❖ آجال إعداد كراسات الشروط = تاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة - تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط.
 - ❖ آجال التقييم الفني والمالي = تاريخ إبداء اللجنة لرأيها للمشتري العمومي - تاريخ فتح العروض.
 - ❖ آجال الاستلام الوقتي = تاريخ الاستلام الوقتي - تاريخ إصدار الإذن بالتزود.
2. وحدة قياس المؤشر: اليوم.

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط،
- تاريخ تعهد اللجنة بعملية الفتح والتقييم.
- تاريخ إصدار الإذن بالتزود.
- تاريخ أول عملية تزود ينجزها المزود سواء كان تسليم جزئي أو كلي.

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جدول متابعة لجميع مراحل وإجراءات مسار تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية (يحتوي هذا الجدول على تاريخ الانطلاق في إعداد كراس الشروط، تاريخ المصادقة على كراس الشروط، تاريخ إعداد محضر التقييم من قبل اللجنة المختصة، تاريخ إصدار الإذن بالتزود وتاريخ الاستلام الوقتي).

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- مصلحة إعداد وبرمجة الشراءات
- مصلحة تنفيذ الشراءات
- مصلحة التصرف في المخزون.
- مصلحة التصرف في المعدات والتجهيزات
- لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية

6. تاريخ توفر المؤشر: سنوي

7. القيمة المنشودة للمؤشر: 60 يوما سنة 2021

8. المسؤول على المؤشر: مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية ولجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية

III - قراءة في نتائج المؤشر

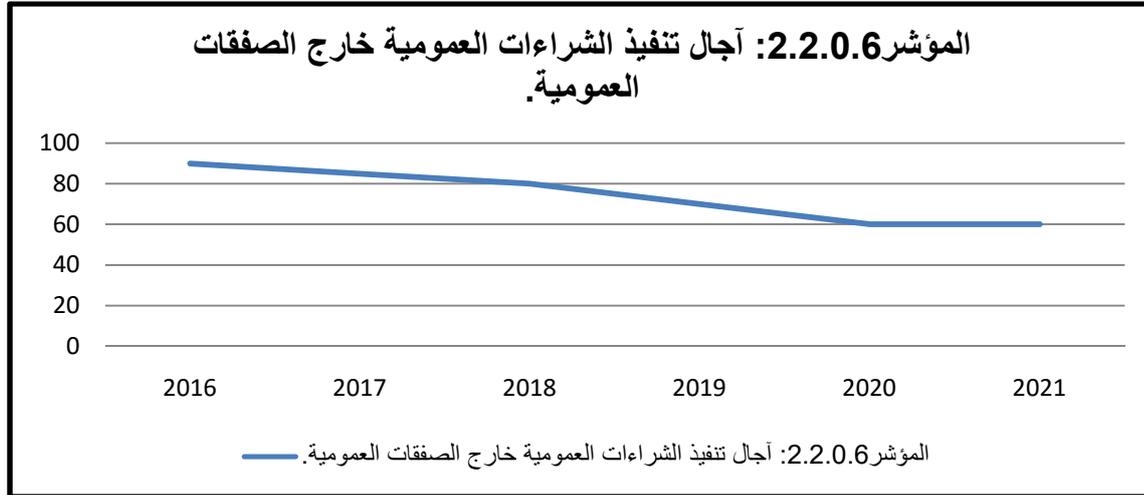
1. سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			ق.م 2018	الانجازات			الوحدة	الهدف : ترشيد حوكمة النفقات العمومية
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
60	60	70	80	85	90	-	المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ المشتريات العمومية خارج الصفقات العمومية.	
7	8	8	9	12	-	-	المؤشر الفرعي 1.2.2.0.6: آجال إعداد كراس الشروط	
22	22	26	28	30	-	-	المؤشر الفرعي 2.2.2.0.6: آجال التقييم الفني و المالي	
15	18	23	27	30	-	-	المؤشر الفرعي 3.2.2.0.6: آجال التسليم	

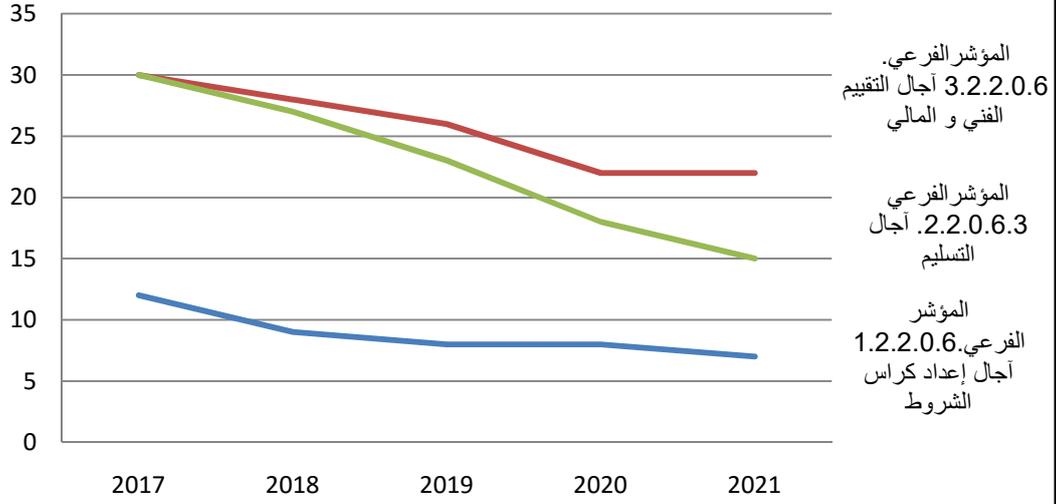
2. تحليل النتائج والتقديرات :

سجل نسق مؤشر آجال تنفيذ المشتريات العمومية خارج الصفقات العمومية تطورا ايجابيا بالتخفيض بعدد خمسة (5) أيام في آجال التنفيذ المذكورة حيث أصبحت 85 يوما في سنة 2017 عوضا عن 90 يوما سنة 2016. ويبين الجدول الموالي تطور المؤشر المتعلق بآجال تنفيذ المشتريات باعتماد ثلاث مؤشرات فرعية على اعتبار أن التحكم في آجال التنفيذ يقصد بها التقليل من المدد التي تتطلبها مختلف الإجراءات ومن أهمها مدة إعداد كراسات الشروط، المدة التي يتطلبها إصدار تقرير التقييم المالي والفني للاستشارة وكذلك آجال الاستلام الوتقي للمشتريات.

3. رسم بياني لتطور المؤشر



رسم بياني لتطور نتائج وتقديرات مستقبلية للمؤشرات الفرعية المتعلقة
بمؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
	<p>- تدعيم تركيبة لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بكفاءات كما تم تكليف إطار بالكتابة القارة للجنة ليتم التسريع في إعداد التقارير المتعلقة بكل شراء عمومي،</p> <p>- تكليف لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية بالمصادقة على كراسات الشروط لضمان مشاركة في إطار منافسة نزيهة،</p> <p>- التنصيص ضمن كراسات الشروط على مدة معقولة لإيداع العروض وإلتزام عملية الاستلام الوقتي.</p>	70 يوما	60 يوما سنة 2021	المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية .

5. تحديد النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يمثل مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية مؤشرا جمليا لا يمكن على أساسه معرفة أسباب التأخير في تنفيذ الشراءات بدقة وهو ما يستوجب اعتماد مؤشرات فرعية لحصص الأجال المعنية بالمؤشر بكل دقة.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 3.2.0.6
تسمية المؤشر : آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات
تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : عدد 9 : القيادة والمساندة
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد حوكمة النفقات العمومية
3. تعريف الهدف : يعكس المؤشر مدى سعي الإدارة إلى تقليص آجال خلاص المزودين الذين قاموا بإيداع مستنداتهم طبقاً للإجراءات الجاري بها العمل. وباعتبار أن مسار خلاص المزودين يتميز بوجود متدخلين أساسيين وهما أمر الصرف (المرحلة الإدارية) والمحاسب العمومي (المرحلة المحاسبية)، فهذا المؤشر يختص بقياس المدة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص النفقات العمومية و المحددة بـ 30 يوماً.
ويهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة بالتالي لا يقع احتساب الآجال المستوجبة لتأشير مراقبة المصاريف العمومية بخصوص اقتراحات التعهد الصادرة خارج إطار الرقابة المعدلة. كما يهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات المتعلقة بانجاز إقتناءات وإسداء خدمات تتطلب إصدار مسبق للإنذار بالتزود.
4. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
5. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة من حيث المساهمة في تقليص آجال خلاص الفواتير الصادرة من المزودين ومسدي الخدمات.
6. دورية المؤشر : سنة
7. التفريعات : لا توجد تفريعات لهذا المؤشر.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية :

تاريخ إيداع الفواتير بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات مصحوبة بالمؤيدات القانونية اللازمة.	-	تاريخ توجيه الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي المختص عبر مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات و المعدات.	=	آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات
---	---	--	---	--

2. وحدة قيس المؤشر: اليوم

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

المعطيات (الواردة والصادرة) المضمنة بمنظومة مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

منظومة مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

5. القيمة المنشودة للمؤشر: 20 يوما

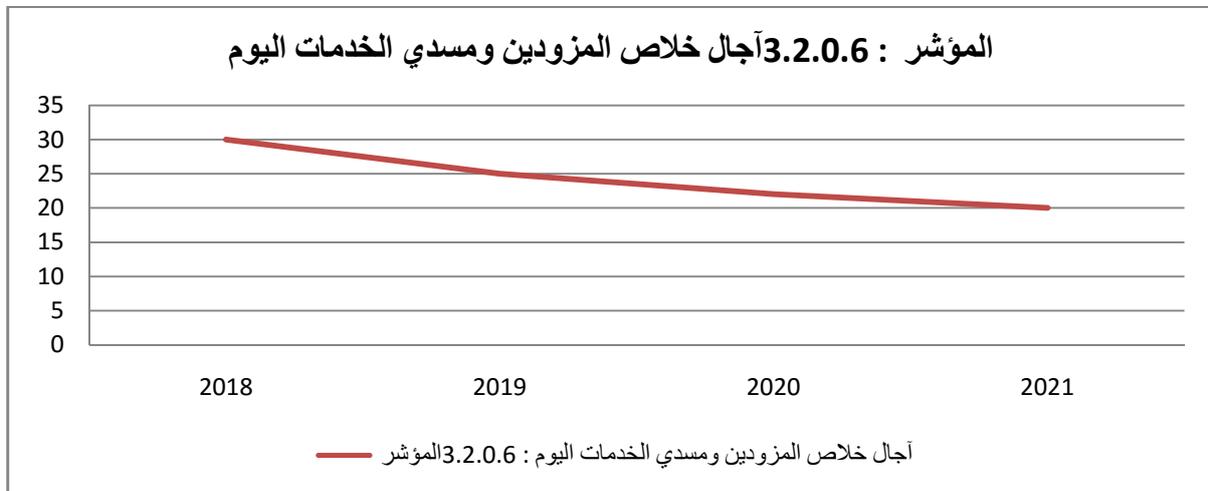
6. المسؤول على المؤشر: مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية.

-III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2018	الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2021	2020	2019			
20	22	25	30	اليوم	المؤشر 3.2.0.6: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

2. رسم بياني لتطور المؤشر :



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة و التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	<p>1. تدعيم مصلحة خلاص النفقات بإطار من الصنف الفرعي 'أ2' لمزيد التحكم في حجم الملفات الواردة على المصلحة بالتالي التسريع في انجاز المهام الموكولة للمصلحة و التي تأثر بشكل مباشر في آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات.</p> <p>2. إرساء منظومة الرقابة الداخلية لاستباق الأخطار التي تهدد عملية خلاص المزودينو مسدي الخدمات و العمل على تفادي التنزع السلبي أو الإيجابي لبعض المهام المكونة لعملية الخلاص.</p>	25 يوما	20يوما سنة 2021	المؤشر 3.2.0.6: أج ال خلاص المزودين ومسدي الخدمات.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 4.2.0.6

تسمية المؤشر : نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة

تاريخ تحيين المؤشر : 06 جوان 2018

ا. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج القيادة و المساندة
 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : لا يوجد
 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف في ميزانية الدولة
 4. تعريف المؤشر : يهدف المؤشر إلى تنفيذ النسبة المبرمجة لدراسة وأشغال جميع مشاريع البناءات، من خلال احتساب النسبة المئوية لتقدم تنفيذ المشاريع مقارنة بما هو مبرمج بميزانية وزارة المالية .
 5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
 6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية
 7. التفرعات :
- مؤشر فرعي عدد 1 : نسبة تنفيذ الدراسات
 - مؤشر فرعي عدد 2 : نسبة تنفيذ الأشغال

اا. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

نسبة تنفيذ الدراسات= معدل نسب تنفيذ دراسة المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة.

مجموع نسب إنجاز الدراسات X القيمة المالية المقدرة لتلك النسب

مجموع قيمة الدراسات المقدرة

نسبة تنفيذ الأشغال = معدل نسب تنفيذ أشغال المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة.

مجموع نسب إنجاز الأشغال X القيمة المالية المقدرة لتلك النسب

مجموع قيمة الأشغال المقدرة

✓ نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناء المبرمجة =

(نسبة تنفيذ الدراسات X القيمة المالية المقدرة للدراسات) + (نسبة تنفيذ الأشغال X القيمة المالية المقدرة للأشغال)

مجموع قيمة المشاريع المبرمجة

2. وحدة المؤشر : النسبة المئوية.

3. طريقة تجميع البيانات والمعطيات:

الدراسات : الحصول على نسبة تقدم الدراسة من خلال تقييم اللجنة الفنية للبناءات بالإدارة العامة للبناءات واللجان الفنية بمختلف الإدارات الجهوية للتجهيز المدون في محاضر الاجتماعات.

الأشغال : محاضر اجتماعات الحظائر

4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري (الإدارة العامة للبناءات، الإدارات الجهوية للتجهيز)

5. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية

6. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80 % سنة 2018 / 82% سنة 2020.

80 % من الدراسات = الدراسات التمهيديّة المفصلة للأقساط الخاصة (techniques APD lots) قبل الشروع في إعداد ملف طلب العروض (DAO)

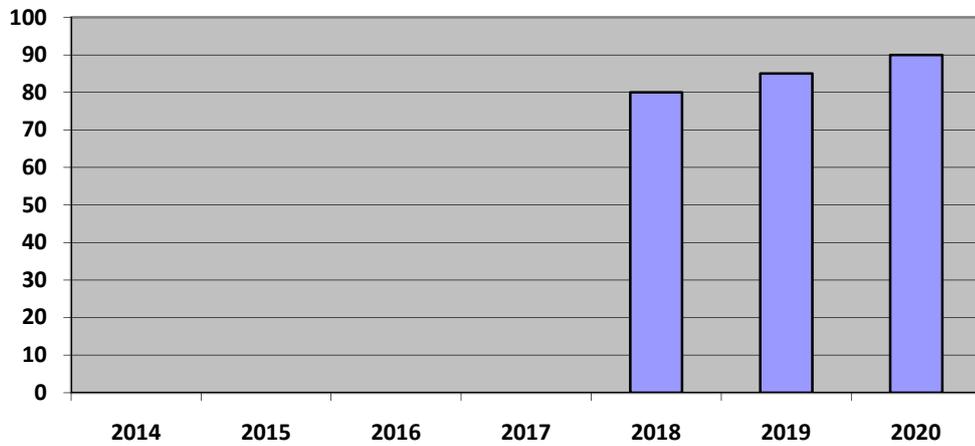
80 % من الأشغال = إنجاز الأشغال الكبرى (Structures) قبل الشروع في الأشغال الثانوية (finitions)

7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المدير العام للبناءات.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			ق.م	الإنجاز			الوحدة	
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
100	80	80	-	-	-	-	%	نسبة تنفيذ الدراسات
80	80	80	-	-	-	-	%	نسبة تنفيذ الأشغال
82	80	80	-	-	-	-	%	نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة

2. رسم بياني لتطور المؤشر:



3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

-إعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع المبرمجة بميزانية وزارة المالية.

- إعداد برنامج الإجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو اجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال.
- توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجته بالميزانية، تقاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع.
- إعداد مراسلات تذكير وعقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة إلى مختلف الولاية وذلك بصفة دورية.

4.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

مجال تدخل الإدارة العامة للبنىات في المشاريع الجهوية :

تشرف الإدارات الجهوية للتجهيز على انجاز مختلف مراحل دراسة وإنجاز المشاريع الجهوية بصفة مباشرة باعتبارها المصلحة المختصة لدى السيد الوالي صاحب المشروع الجهوي، فهي المسؤولة على تعيين الجلسات واجتماعات الحظيرة، أما بالنسبة للإدارة العامة للبنىات باعتبارها ممثل عن المصلحة المستفيدة فهي تسهر على متابعة هذه المشاريع والمصادقة على مختلف مراحل الدراسات والأشغال لكن دون أن يكون لها مسؤولية الإشراف عليها، وبالتالي فإن مجال تدخل الإدارة العامة للبنىات محدود خاصة بالنسبة للأجال.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.3.0.6

تسمية المؤشر: نسبة مهمات الرقابة المنجزة التي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق القدرة على الأداء.

تاريخ تحيين المؤشر:

I. الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
 2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
 3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.
 4. تعريف المؤشر:
- يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة مهمات الرقابة المنجزة المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق القدرة على الأداء خلال السنة مقارنة بالبرنامج السنوي لتدخل الهيئة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
 6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
 7. التفريعات: لا يوجد

II. التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد مهمات الرقابة المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق القدرة على الأداء والمنجزة خلال السنة

العدد الجملي لمهمات الرقابة المبرمجة دون إعتبار مهمات تدقيق حسابات المشاريع

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم الأخذ بعين الإعتبار المهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة السابقة دون إستكمالها خلال نفس السنة.

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحتساب عدد مهمات الرقابة المنجزة والمتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتدقيق القدرة على الأداء التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة.

5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية

6. تاريخ توفّر المؤشر: سنويًا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 25% سنة 2021.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

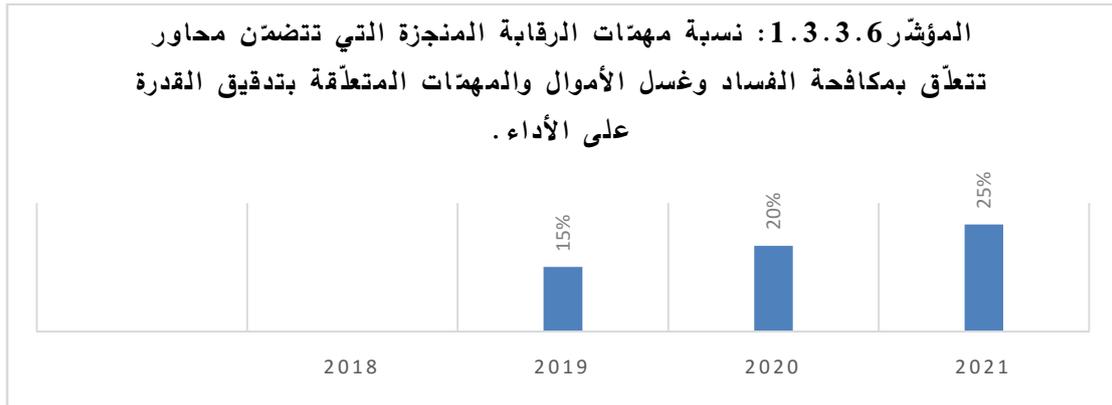
III. قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
%25	%20	%15	-	-	-	نسبة مائوية	المؤشر 1.3.0.6: نسبة مهمات الرقابة المنجزة التي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق القدرة على الأداء.	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	-
-	<p>- إعتدال منهجية التدقيق حسب المخاطر لتحديد مجالات نشاط المؤسسات المعنية بالرقابة التي يمكن أن تتضمن شبكات فساد وأو غسل أموال.</p> <p>- التنسيق مع مصالح الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بخصوص تشخيص المهمات التي يمكن أن تتضمن شبكات فساد وأو غسل أموال.</p> <p>- برمجة دورات تكوينية خصوصية تتعلق بآليات وتقنيات مكافحة الفساد وغسل الأموال.</p> <p>- الضغط على آجال إنجاز المهمات وإعداد التقارير الخاصة بها.</p> <p>- إدراج مهمات تدقيق القدرة على الأداء كمحور قارَ ضمن برنامج تدخل الهيئة.</p>	15%	25%	المؤشر 1.3.0.6: نسبة مهمات الرقابة المنجزة التي تتضمن محاور تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والمهمات المتعلقة بتدقيق القدرة على الأداء.

5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- إنجاز الهيئة خلال السنة لعدد من مهمات تفقد وبحث غير مبرمجة،
- إرتفاع عدد المشاريع الممولة بموارد خارجية والتي تتطلب أكثر من 50% من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمات التدقيق الخاصة بها وإرسال التقارير النهائية للممولين الأجانب في الآجال التعاقدية.

بطاقة المؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.3.0.6

تسمية المؤشر: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بمراد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانف في الأجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات.

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2018

I. الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم مساهمة هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير نجاعة التصرف العمومي.
4. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بمراد خارجية المرسله في الأجال القانونية الواردة في إتفاقيات القروض والهبات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: لا يوجد

II. التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع التي وقع إرسالها في الأجال التعاقدية

عدد مهمات تدقيق حسابات المشاريع الممولة بمراد خارجية المطلوب إنجازها خلال السنة (*)

(*) بعد طرح عدد المشاريع التي لم يشرع في تنفيذها وبالتالي يتم تأجيل تدقيق حساباتها إلى السنة المقبلة.

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحتساب عدد التقارير النهائية المرسله في الأجال القانونية إلى الممول الأجنبي.

5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية

6. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80% سنة 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

III. قراءة في نتائج المؤشر :

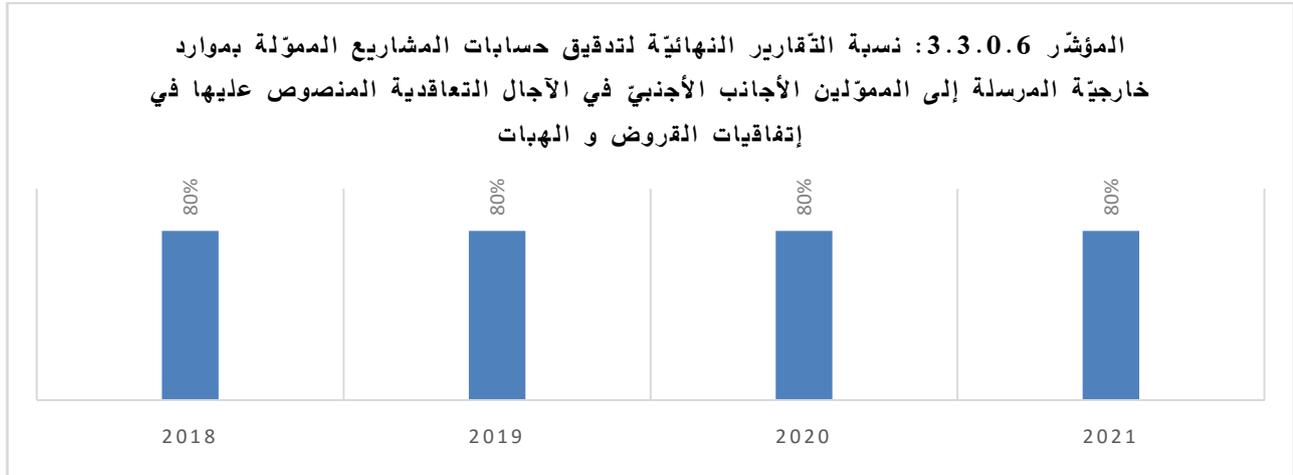
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2018	إنجازات			الوحدة	
2021	2020	2019		2017	2016	2015		
%80	% 80	% 80	% 80	%54,76	45,71%	% 67,5	نسبة مائوية	المؤشر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانب في الأجل المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الإنجازات بالنسبة لهذا المؤشر بعنوان سنة 2017 حوالي 55% مقابل تقديرات ب 80% أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي 69%.
ويجدر التنكير أن عدد مهمات تدقيق حسابات المشاريع المبرمجة يبلغ 59 مشروعاً وقد تمّ التدقيق في 43 مشروعاً، ولم يتمّ إنجاز بقية المهّمات نظراً لعدم القيام بسحوبات لفائدة المشاريع المعنية أو لعدم إعداد قوائم مالية من طرف الوحدات المتصرّفة في المشاريع.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الإعتادات للأنشطة لسنة 2019	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2019	القيمة المستهدفة للمؤشر	
-	- مواصلة إرسال في شهر جانفي من كل سنة مكاتيب رسمية إلى الوزارات المشرفة على التصرف في المشاريع لدعوتها لإرسال القوائم المالية لحسابات هذه المشاريع بعنوان السنة السابقة في أجل محدد. - تكليف قدر الإمكان نفس الفريق الذي تولّى تدقيق حسابات المشروع بعنوان السنة المنقضية لإنجاز مهمة التدقيق بعنوان السنة الموالية وذلك ضمانا للاستمرارية والنجاعة والتحكم في الأجل.	%80	%80	المؤشر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إعداد وإرسال القوائم المالية من طرف الوحدات المشرفة على التصرف في المشاريع إلى الهيئة بصفة متأخرة، إذ تم في بعض الحالات تجاوز الآجال التعاقدية لإرسال تقارير تدقيق حسابات المشاريع.
- وجود صعوبات أثناء أعمال التدقيق الميداني، خاصة بالنسبة للمشاريع الجهوية، ناتجة خاصة عن عدم تجميع الوثائق والبيانات المحاسبية على مستوى الوحدة المركزية المكلفة بمتابعة إنجاز المشروع وإعداد القوائم المالية الخاصة به.
- طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج التدقيق من طرف بعض المتصرفين على المشاريع المذكورة.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين

في برنامج الديوانة

بطاقة عدد 01: شركة شبكة تونس للتجارة

1. برنامج الديوانة.

I-التعريف:

- 1- النشاط الرئيسي: تأمين التبادل الإلكتروني للمعطيات والبيانات بين المتدخلين العموميين والخواص في جميع المجالات.
- 2- ترتيب المنشأة: منشأة عمومية صنف "أ".
- 3- مرجع الإحداث: كتب تاريخ 02 ديسمبر 1999 مسجل بقباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس في 5 جانفي 2000 مجلد 24، سلسلة D، خانة 239.
- 4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:
القانون الأساسي للشركة، مجلة الشغل، قانون عدد 78 لسنة 1985 مؤرخ في 5 أوت 1985 والنصوص المتممة والمنقحة له،
- 5- تاريخ آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:
2007-2008-2009.

II- إطار القدرة على الأداء:

- 1- الإستراتيجية العامة:
 - إدارة الشباك الموحد الإلكتروني لعمليات التجارة الخارجية والنقل،
 - رقمنة جميع إجراءات التجارة الخارجية النقل تبعا لقرار المجلس الأعلى للتصدير المنعقد بتاريخ 04 جانفي 2018،
 - تطوير إستعمال لفاتورة الإلكترونية.

2- أهم الأولويات والأهداف:

بالإضافة إلى تأمين إستقرار نسبة معالجة ملفات سندات التجارة الخارجية والتصاريح المفصلة بالبضائع ومطالب الإذن بالوسق والرفع ومطالب وصل الخروج المرتبطة ببيان الحمولة وبيان الحمولة الجوي والإعلام بدخول السفينة وبيان الحمولة البحري وجدول الفوارق والإذن بالتسليم والترخيص بدخول البضاعة

للميناء ووصل الإيداع بالميناء، في حدود 100% بصفة إلكترونية عبر شبكة تونس للتجارة، تتمثل أولويات الشركة على المدى القصير في:

✓ بالنسبة لإجراءات التجارة الخارجية "الإضارة الوحيدة":

- إدراج سيناريو "إلغاء سندات الإلتزام المضمونة الدفع لخلاص المعاليم والأداءات الديوانية المستوجبة عند التوريد" و"شهادات إقرار بالحصول على علامة المطابقة" المعالجة من طرف المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية بر منظومة الإضارة الوحيدة،
- تسويق التطبيقات المهنية وتطبيقات الربط التي من شأنها أن تمكن كل المتدخلين من المعالجة الإلكترونية لخدمات الوساطة الوثائقية الجديدة، والعمل على صيانة وتحسين هذه التطبيقات التي تم تركيزها لدى مختلف المتدخلين في التجارة الخارجية والنقل لتواكب التطورات التكنولوجية والمتطلبات الجديدة لكل مهنة وذلك بتطوير صيغ جديدة لها،

✓ بالنسبة لإجراءات النقل الدولي للبضائع "إضارة النقل":

- إستكمال تعميم إستغلال الإجراء الأول لإضارة النقل المتعلق بدخول السفينة ومعالجة بيان الحمولة علة مستوى ميناء رادس وذلك بإدراج وتعميم إستغلال النسخة الجديدة لخدمة تعديل بيان الحمولة بعد إنتهاء الأجال القانونية عبر منظومة إضارة النقل،
- إدراج بيان الحمولة الخاص بعمليات التصدير عبر منظومة إضارة النقل،
- تعميم إضارة النقل على كل المواني التجارية لبنزرت و صفاقس وسوسة.

✓ بالنسبة لمشروع الفاتورة الإلكترونية:

- تعميم إستغلال خدمة الفوترة من المصدر (émetteur) إلى المشتري العمومي،
- إنطلاق إستعمال المنظومة من قبل الشركات التي إنخرطت في خدمة الفوترة الإلكترونية وكذلك الشركات التي تقدمت في أشغال الإرتباط بالمنظومة،

✓ بالنسبة لمشروع الفاتورة الإلكترونية:

- تحسين السلامة المعلوماتية لكل المنظومات قيد الإستغلال وذلك من خلال:
وضع برنامج عمل لتلافي النقائص التي تم التطرق إليها في تقرير التدقيق في السلامة المعلوماتية وكذلك الأخذ بعين الإعتبار لكل مجالات التحسين الممكنة والتي تم الإتفاق عليها في نفس هذا الإطار.
شراء ووضع حيز الإستغلال لمنظومتين جديدتين " VMS " و " SIEM " وبعض التجهيزات الخاصة بالسلامة " 2 FIREWALL " و " 2SWITCH " وتجديد التجهيزات الإعلامية لمنصة الموقع الرئيسي للإستغلال وإستبدال تجهيزات منصة الموقع الإحتياطي، والتي من المنتظر أن تنتهي صيانتها من طرف المصنع، بالتجهيزات الحالية لمنصة الموقع الرئيسي للإستغلال.

3- مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

2500 حريف ومتدخل عمومي منخرط في منظومة الشباك الموحد،

3.8 مليون ملف تم تبادله عبر الشباك الموحد خلال سنة 2017.

4- الإجراءات المصاحبة:

- تحسيس وتكوين المشتريين العموميين والوزارات ومصالح وزارة ذات العلاقة للتعامل مع منظومة الفاتورة الإلكترونية،
- تفعيل العمل بالفصل 22 من قانون المالية لسنة 2016 الذي يقضي بوجوبية إستعمال الفاتورة الإلكترونية من قبل الشركات الراجعة بالنظر لإدارة المؤسسات الكبرى في معاملاتها مع المشتريين العموميين،
- تعميم إستعمال الفاتورة الإلكترونية من قبل أصناف أخرى من المتعاملين الإقتصاديين،
- إستكمال إجراءات مشروع القانون الأساسي لأعوان ركة شبكة تونس للتجارة،
- إعداد مشروع منقح للهيكل التنظيمي للشركة حيث أن الهيكل التنظيمي الحالي أصبح لا يتلاءم وحجم الأعمال بالشركة.

III- الميزانية:

تقديم عام لتقديرات ميزانية للسنة المالية لسنة 2018:

- ميزانية التصرف:
تبلغ ميزانية التصرف التقديرية لسنة 2018 ما قيمته 4.9 م د منها 2.9 م د كنفقات أجور و 2 م د كنفقات تسيير.
- ميزانية الإستثمار: تم تقدير الإستثمارات لسنة 2018 بما قيمته 2.3 م د موزعة على النحو التالي:

الإستثمار	
10000	دراسات
1537500	تجهيزات إعلامية (1)
645000	تطوير وشراء تطبيقات
135000	تجهيزات أخرى
2327500	المجموع

(1) وتخص بالأساس:

- تجديد منصة موقع الإستغلال الرئيسي بكلفة 1.275 م د،
- تجديد تجهيزات السلامة المعلوماتية بكلفة 95 ألف دينار،

تمويل الإستثمارات: سيتم تمويل كل الإستثمارات المزمع تنفيذها بالإعتماد الكلي على الموارد المالية للشركة.

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين

في برنامج القيادة والمساندة

1. التعريف:

- النشاط الرئيسي: دراسة وإنجاز واستغلال النظم المعلوماتية لفائدة وزارة المالية.
- ترتيب المنشأة: صنفاً
- مرجع الإحداث: القانون عدد 100 لسنة 1981 المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 (الفصول من 78 الى 80).
- مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 799 لسنة 1982 المؤرخ في 17 ماي 1982.
- تاريخ آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة:

2. إطار القدرة على الأداء:

- الاستراتيجية العامة: مركز الإعلامية مسؤول على تنفيذ استراتيجية وزارة المالية في ميدان تكنولوجيا المعلومات. حيث يسهر المركز على:
 - دراسة وتصميم وتطوير نظم المعلومات،
 - التصرف في مراكز البيانات وتأمين حسن استغلالها،
 - إدارة الشبكة المعلوماتية لتراسل المعطيات والتصرف في مختلف الاجهزة الموضوعة على ذمة المستعملين،
 - تقديم الإحاطة التقنية لمختلف الهياكل التابعة للوزارة.
- أهم الأولويات والأهداف:
 - مواصلة الأعمال الخاصة بمشروع إرساء النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية وذلك في إطار تنفيذ التوجهات الاستراتيجية للدولة المدرجة بالمخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 والإصلاحات الهيكلية للمالية العمومية. ومن بين التوجهات الاستراتيجية لوزارة المالية نذكر أساساً:
 - تطوير منظومة النفقات العمومية وتكريس القانون الأساسي الجديد للميزانية،
 - تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء،
 - تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد،

- وضع نظام محاسبي متطور يمكن من الحصول على معلومة سريعة وصادقة ويحترم المعايير المحاسبية الدولية،
- الارتقاء بالخدمات الديوانية،
- التصرف النشط في رصيد الخزينة،
- رقمنة العمل بوزارة المالية،
- تطوير تبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى.
- دعم تعصير وسائل العمل من خلال تعميم المنظومة الخاصة بالتصرف في الوثائق ومنظومة البريد الإلكتروني.
- السهر المتواصل على سلامة النظم المعلوماتية وحماية الشبكة المعلوماتية من الاختراقات وذلك بدعم مركز البيانات بتجهيزات ومنظومات جديدة ومتطورة.
- العمل على الترشيد المستمر للإجراءات الإدارية داخل المركز، وذلك من خلال اقتناء ووضع حيز الاستغلال لمنظومة مندمجة للتصرف.
- مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة
- الإجراءات المصاحبة

3. الميزانية:

- ميزانية التصرف

تم ضبط ميزانية التصرف للمركز لسنة 2018 على تقديرات جملية تساوي **8651** أد أي بنحو نسبة تطور تساوي 9.6% مقارنة مع سنة 2017 حيث تبلغ تقديرات:

- ✓ مشتريات مخزونة وغير مخزونة: 389 أد،
- ✓ خدمات خارجية: 632 أد،
- ✓ خدمات خارجية أخرى: 334 أد،
- ✓ أعباء الأعوان: 7226 أد،
- ✓ أداءات وضرائب: 70 أد،

- ميزانية الاستثمار

أما بخصوص ميزانية التجهيز فقد بلغت تقديرات الإستثمارات للسنة الجارية **5446** أد منها الإستثمارات الخاصة بالمنظومات الإعلامية والتي قدرت تمويلاتها بمبلغ 5085 أد مقابل 361 أد للإستثمارات الخاصة بالمركز.

بطاقة عدد 03: ديوان مساكن أعوان المالية

1. برنامج القيادة والمساندة.

أ- التعريف:

- 1- النشاط الرئيسي: شراء أراضي وتجهيئتها وبيعها وبناء مساكن أو إحياء سكنية للكرء أو البيع لفائدة أعوان وزارة المالية.
- 2- ترتيب المنشأة: ديوان صنف "ج".
- 3- مرجع الإحداث: قانون عدد 19 لسنة 1998 مؤرخ في فيفري 1989.
- 4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

- الأمر عدد 403 لسنة 1989 مؤرخ في 15 مارس 1989 والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للديوان.
- الأمر عدد 3008 لسنة 2012 المؤرخ في 27 نوفمبر 2012 والمتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان مساكن أعوان المالية.
- الأمر عدد 2051 المؤرخ في 12 جوان 2013 والمتعلق بشروط إسناد الخطط الوظيفية والإعفاء منها بديوان مساكن أعوان المالية.
- 5- تاريخ آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: 2012-2016

II- إطار القدرة على الأداء:

1- الإستراتيجية العامة:

ينتمي الديوان لقطاع تنافسي يتميز بندرة الأراضي خاصة بالمدن وارتفاع كلفة البناء وأسعار اقتناء المساكن الجاهزة. وبذلك تتمثل الإستراتيجية العامة للديوان في ملائمة هذه الوضعية مع الاستجابة تدريجيا للمطالب الاجتماعية المتزايدة في مجال الحصول على مسكن على وجه الكراء أو الملكية لفائدة كافة أعوان المالية بدون استثناء وبجميع أنحاء الجمهورية. وقد توجه الديوان إلى تفعيل هذه الإستراتيجية ابتداء من سنة 2018 كالتالي:

- أولاً: إقتناء شقق وبيعها لفائدة أعوان الوزارة بصيغة البيع بالتقسيط، مع السعي إبتداءاً من السنة المذكورة إلى إقتناء أرض وبناء مساكن عليها قصد الضغط على ثمن البيع.
- ثانياً: بداية من موفى سنة 2018 إقتناء أراضي لبناء مساكن عليها وبيعها لفائدة أعوان الوزارة وذلك حسب تمركز الطلبات وسيتم البناء إما مباشرة من قبل الديوان أو بإرساء شراكة مع دواوين السكن الأخرى أو الباعثين العقاريين العموميين. حيث ستميز سنة 2019 بمزيد التوجه نحو البيع بالتقسيط بتوفير قسط جديد من المساكن للأعوان وتفعيل وظيفة البعث العقاري ببناء مجموعة سكنية والتقويت فيها لفائدتهم.

2- أهم الأولويات والأهداف:

نظراً إلى أن انطلاقة الديوان الفعلية كانت بداية من سنة 2013، تاريخ أول اقتناء مساكن بتونس الكبرى منذ انبعاثه، فإن الأهداف المرسومة هي:

- **الهدف الأول** : الإنطلاق في بيع المساكن لفائدة أعوان الوزارة عن طريق البيع بالتقسيط.
- **الهدف الثاني**: إقتناء أراضي وتهيئتها وبيعها أو بناء أحياء سكنية في إطار شراكة عمل مع باعثين عموميين.

3- مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

- المؤشرات الكمية:

تتمثل في رقم المعاملات المنجز عن طريق الكراء أو المنجز عن طريق المبيعات، حيث يحصل الجدول التالي تطور المؤشرين المذكورين للفترة 2016-2020 (إلى غاية موفى جويلية):

رقم المعاملات (أد)	2016	2017	2018 (إلى غاية موفى شهر جويلية)	2019 (متوقع)	2020 (متوقع)
	404600	471000	464140	1050000	1166000

- المؤشرات النوعية:

تمثل نسبة الإستجابة لطلبات الحرفاء من كراء ومن بيع المؤشر النوعي الرئيسي لقياس الأداء ونشاط الديوان، حيث يحصل الجدول التالي تطور المؤشرين المذكورين للفترة 2016-2020:

نسبة الإستجابة لطلبات الحرفاء (%)	2016	2017	2018	2019 (متوقع)	2020 (متوقع)
	2.6	1.8	9.4	10.3	10.9

4- الإجراءات المصاحبة :

- تدعيم قدرات أعوان وإطارات الديوان بتكوينهم في مجال تدخلهم.
- إعداد دليل الإجراءات الإدارية للديوان والنظام الأساسي الخاص بأعوان وإطارات الديوان.
- تركيز إدارة فنية صلب الديوان لمتابعة سير المشاريع ذات الصبغة الفنية.

III- الميزانية:

تقديم لتقديرات ميزانية الديوان لسنة 2017 و السنة المالية 2018 :

تمثل منحة ميزانية الدولة لسنة 2018 القسط الأوفر من موارد ميزانية الديوان حيث بلغت قيمتها 2 مليون دينار في حين أنه من المتوقع تحقيق إيرادات ذاتية بقيمة 985 ألف دينار.

من ناحية أخرى تتوزع نفقات التنمية لسنة 2018 أي 3.650 مليون دينار أساسا كما يلي:

- إقتناء 25 مسكنا جديدا بإعتبار التسجيل والمحامة،
- تهيئة المساكن القديمة بداخل الجمهورية بمبلغ 70 ألف دينار،
- إقتناء سيارة وظيفية بمبلغ 70 ألف دينار.

حيث ستمكن عملية الإقتناء الآتفة الذكر من:

-تدعيم الرصد العقاري للديوان إذ بلغ عدد المساكن المقتناة 264 مسكنا موفى 2017 ومن المتوقع أن تصبح 289 سنة 2018،

-الإستجابة تدريجيا للطلبات المتزايدة على الديوان في مجال الحصول على مسكن على وجه الملكية وفقا لمعايير إسناد تم ضبطها من قبل لجنة فنية مختصة،

-تدعيم البنية المالية للديوان حتى يتسنى له مزيد تفعيل مهامه مستقبلا كالإتجاه نحو إقتناء الأراضي وتهيئتها وبيعها أو بناء مساكن وتخصيصها على وجه الملكية.

ميزانية التصرف لديوان مساكن أعوان المالية لسنة 2018 (بحساب الألف دينار)

تقديري 2018	الأعباء
6.000	مصاريف الماء والكهرباء
4.500	الإتصالات
6.000	مصاريف التأمين
25.000	شراء الوقود والعناية بوسائل النقل
4.000	الإستقبال والتنظيف
20.000	العمولات
170.000	الضرائب والأداءات
2.000	إكساء العملة
2.500	الصحف والمجلات
5.000	صيانة المعدات
2.000	مصاريف المهمات
5.000	إقتناء تجهيزات
10.000	تأثيث الإدارة
6.000	لوازم المكاتب
45.000	التدخلات الإجتماعية
4.000	الإعتناء بالبناية
0.000	إحداث موقع واب
10.000	إقتناء منظومة إعلامية
2.000	معاليم الجولان
4.500	مصاريف التكوين
0.500	نفقات مختلفة
335.000	المجموع

ميزانية الإستثمار لديوان مساكن أعوان المالية لسنة 2018 (بحساب الألف دينار)

الأعباء	تقديري 2018
تهيئة مساكن الديوان	70.000
إقتناء مساكن	2340.000
إقتناء أرض	1000.000
معدات	20.000
وسائل نقل	70.000
تهيئة المقر	150.000
المجموع	3650.000

ميزانية الموارد لديوان مساكن أعوان المالية لسنة 2018 (بحساب الألف دينار)

الموارد	تقديري 2018
بيع المساكن الجديدة	150.000
بيع المساكن القديمة	300.000
مداخل الأكرية	495.000
مداخل مختلفة	40.000
المجموع	985.000

